B-276
Vol-2

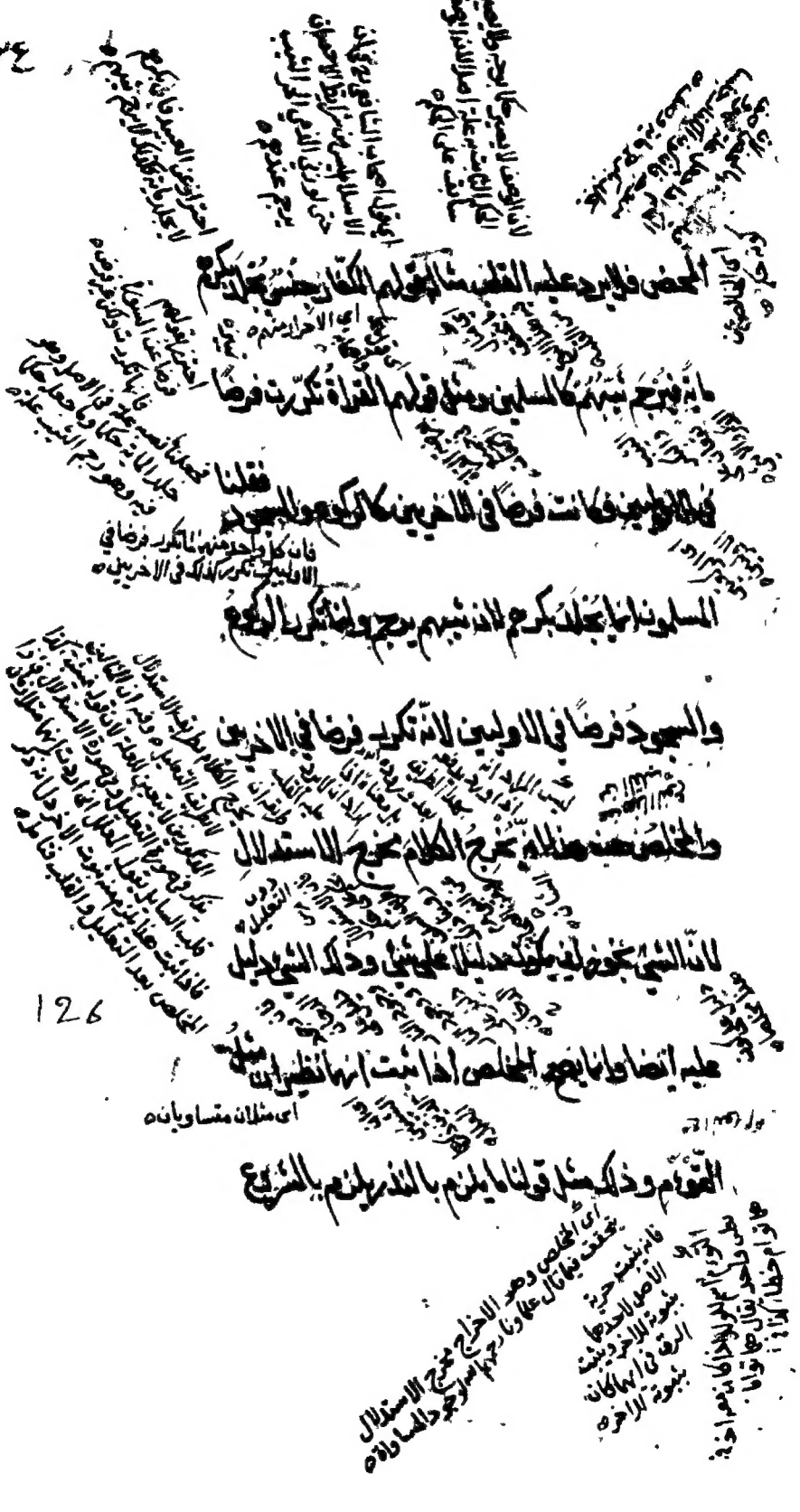

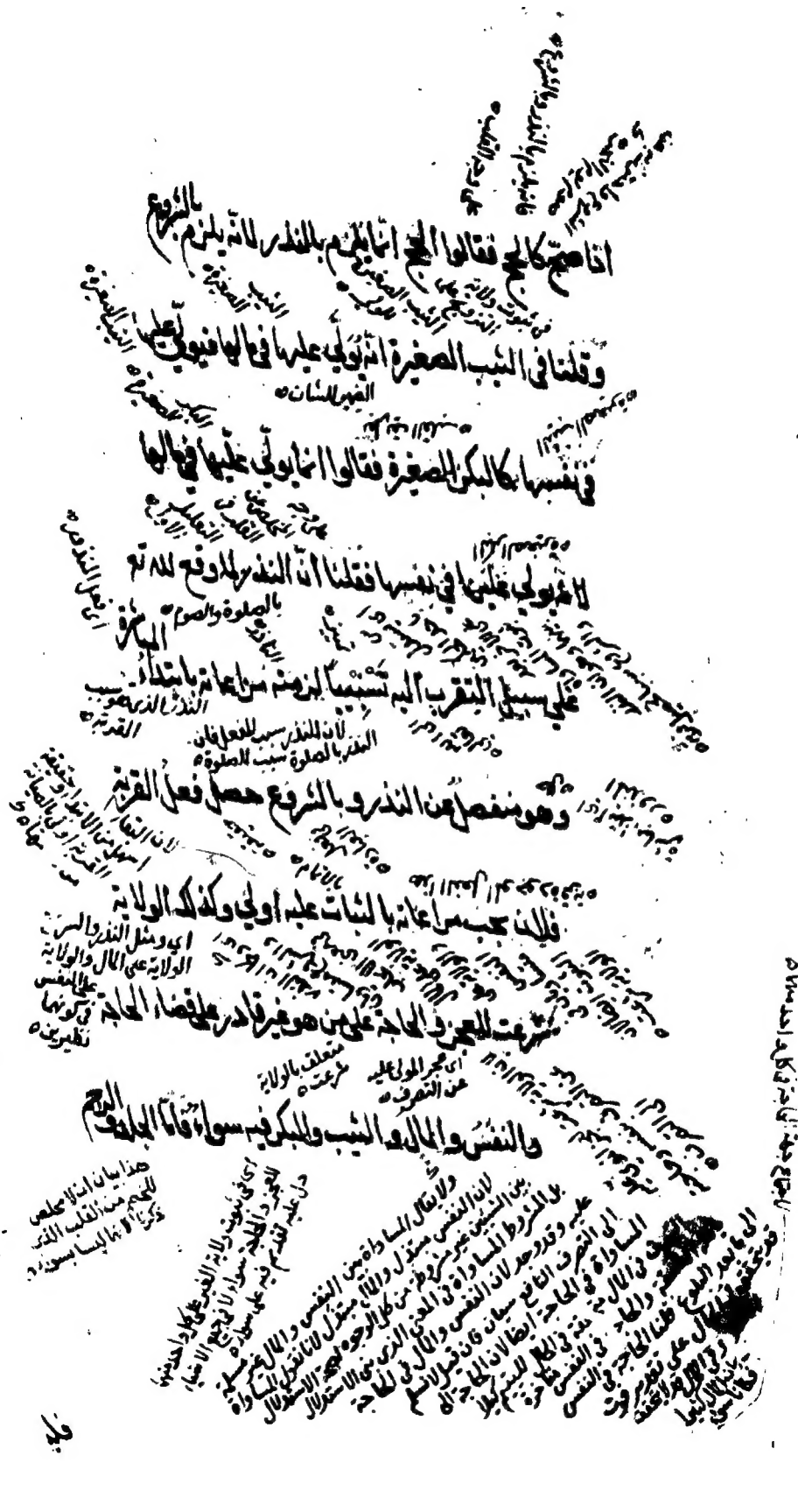

فليسا بسواء في انفسهما وفي شروطهما ايضا حتى افترقا في

شرط الثيابة وكذلك القراءة والركوع والسجود ليسا بسواء لان

القراءة ركن زائد يسقط بالاقتداء عندنا ويسقط بخوف فوت

الركعة عنده ومن عجز عن الافعال لم يصح الذكر اصلا بخلاف

الافعال وكذلك الشفع الاول والثاني ليسا بسواء في القراءة

الا ترى ان احد شطري القراءة سقط فيه وهو السورة

127

وسقط احد وصفيه وهو الجهر فلم يجهر بحال ففسد الاستدلال

واما النوع الثاني منه فهو من قلب الشيء ظهرا لبطن وذلك

ان يكون الوصف شاهدا عليك فقلبته وجعلته شاهدا لك

اي حجة عليك

من مجمع الامثال في قولهم قلب الامر ظهرا لبطن اللام في لبطن بمعنى على ونصب ظهرا على البدل اي قلب ظهر الامر على بطنه حتى علم ما فيه وفيما نحن فيه اللام بمعنى على ايضا وظهرا نصب على البدل الا انه محمول على محل الشيء فانه منصوب بكونه مفعولا ويحتمل ان يكون ظهرا منصوبا على التمييز لكن عن الجملة في قوله قلب الامر ظهرا وعن الاضافة في قولنا من قلب الشيء ظهرا لبطن

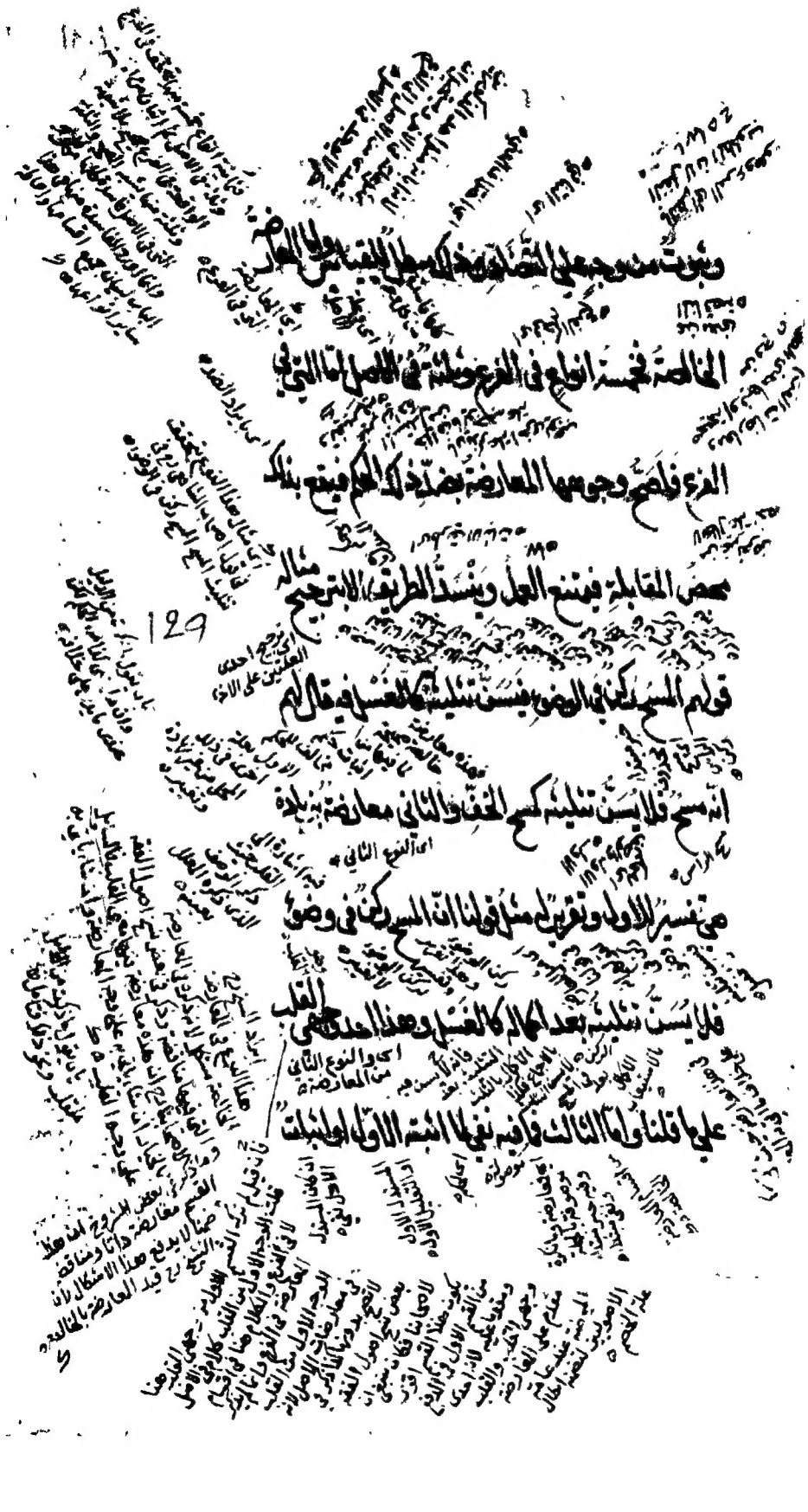

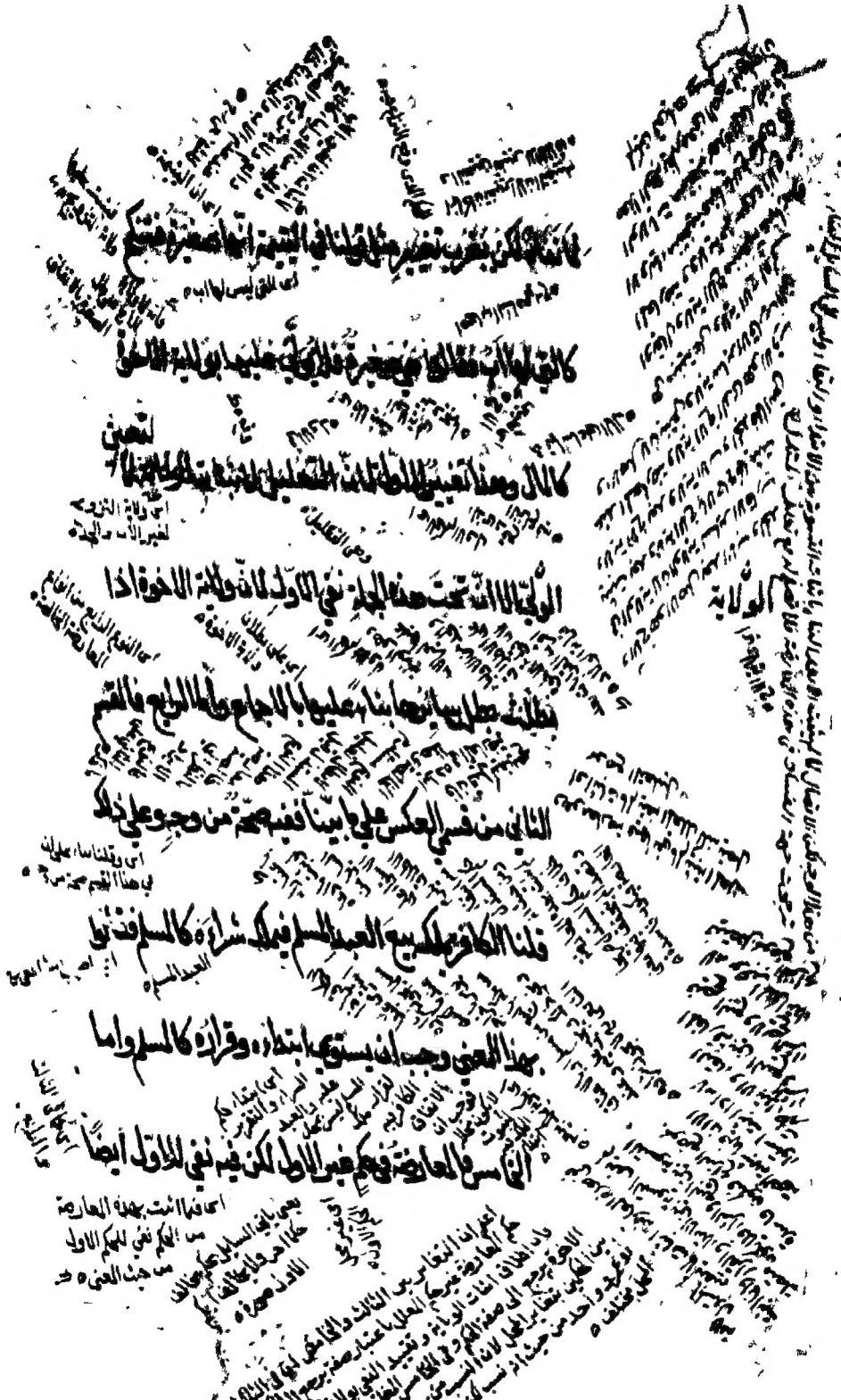

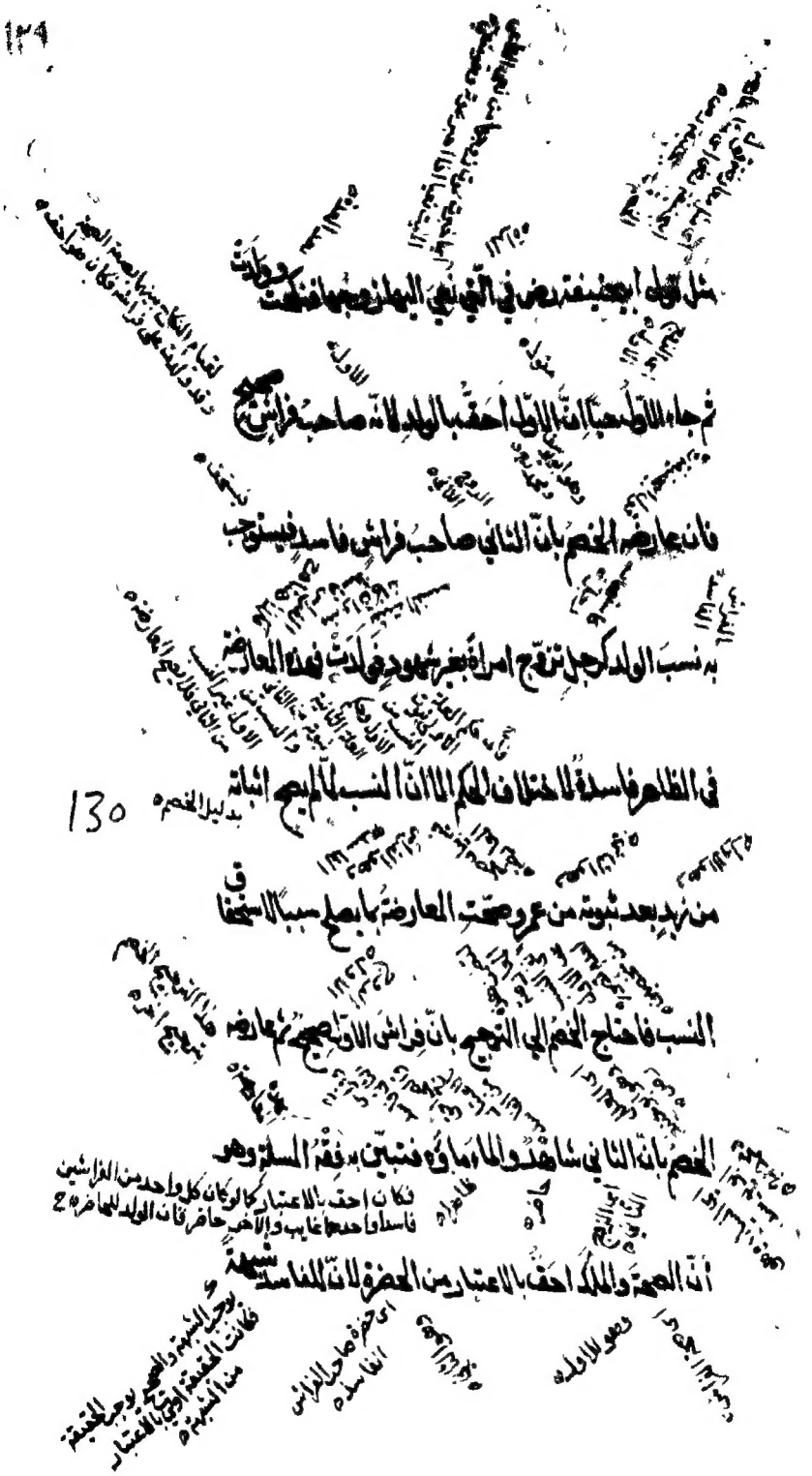

لصحة الآخر باطل فبطلت المعارضة وكان الكلام صحيحا في الأصل

يذكر على سبيل المفارقة فاذكروه على سبيل المنافرة كقولهم في

اعتاق المريض انه تبرع من الراهن بدليل انه في حق المرتهن باطل

فكان مردودا كالبيع فقالوا ليس هذا كالبيع لانه يحتمل

النسخ بخلاف العتق والجواب انا نقول ان القياس لتعدية

حكم النص دون تغييره وانا لا نسلم وجود هذا الشرط ههنا

وبيانه ان حكم الاصل وهو ما يحتمل الفسخ والرد في

الفرع تبطل اصلا ما لا يحتمل الفسخ والرد وكذلك اذا اعتبر

الاعتاق

باعتاق المريض لان حكم الاجماع ثمة توقف العتق ولزوم

في المناقضات في مجلس القضاء بين الدعوى والشهادة

وبين الشهادات انه متى احتمل التوفيق وظهر ذلك بطل التناقض

اما الاول فبالوصف الذي جعل علة والثاني بمعنى الوصف الذي

صار به الوصف علة وهو دلالة اثره والثالث بالحكم المطلوب

بذلك الوصف والرابع بالغرض المطلوب بذلك الحكم اما الاول فظاهر

اي الدفع بالوصف فظاهر الصحة لان الوصف اذا لم يكن موجودا في صورة النقض لم يكن نقضا ه

132

مثل قولنا في مسح الراس انه مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف ولا يلزم

الاستنجاء لانه ليس بمسح لكنه ازالة النجاسة الا ترى انه اذا احدث

بالاحجار الاستنجاء ه

اي لا اعتبار بمسح فيه بل المعتبر فيه ازالة النجاسة ه

وبدليل انه شرع بشيء له اثر في الازالة كالحجر والمدر وبدليل ان غسله بالماء افضل لانه ابلغ في الازالة ولو كان مسحا يكره تبديله بالغسل اذ الغسل في محل المسح مكروه كما في مسح الراس والخف ه

فلم يتلطخ به بدنه لم يكن الاستنجاء سنة وكذلك قولنا في الخارج

اي ومثل قولنا في المسح قولنا ه

من غير السبيلين انه نجس خارج من الانسان فكان حدثا كالبول

اي ناقضا للوضوء ه

وزاد بعضهم قيد الحيوة فقالوا من بدن الانسان الحي احترازا عن النجس الخارج من الميت فانه لا يوجب اعادة غسله ثانيا ولا حاجة اليه لانه بعد الموت لم يبق انسانا على الاطلاق فلا يكون داخلا تحت مطلق لفظ الانسان ه

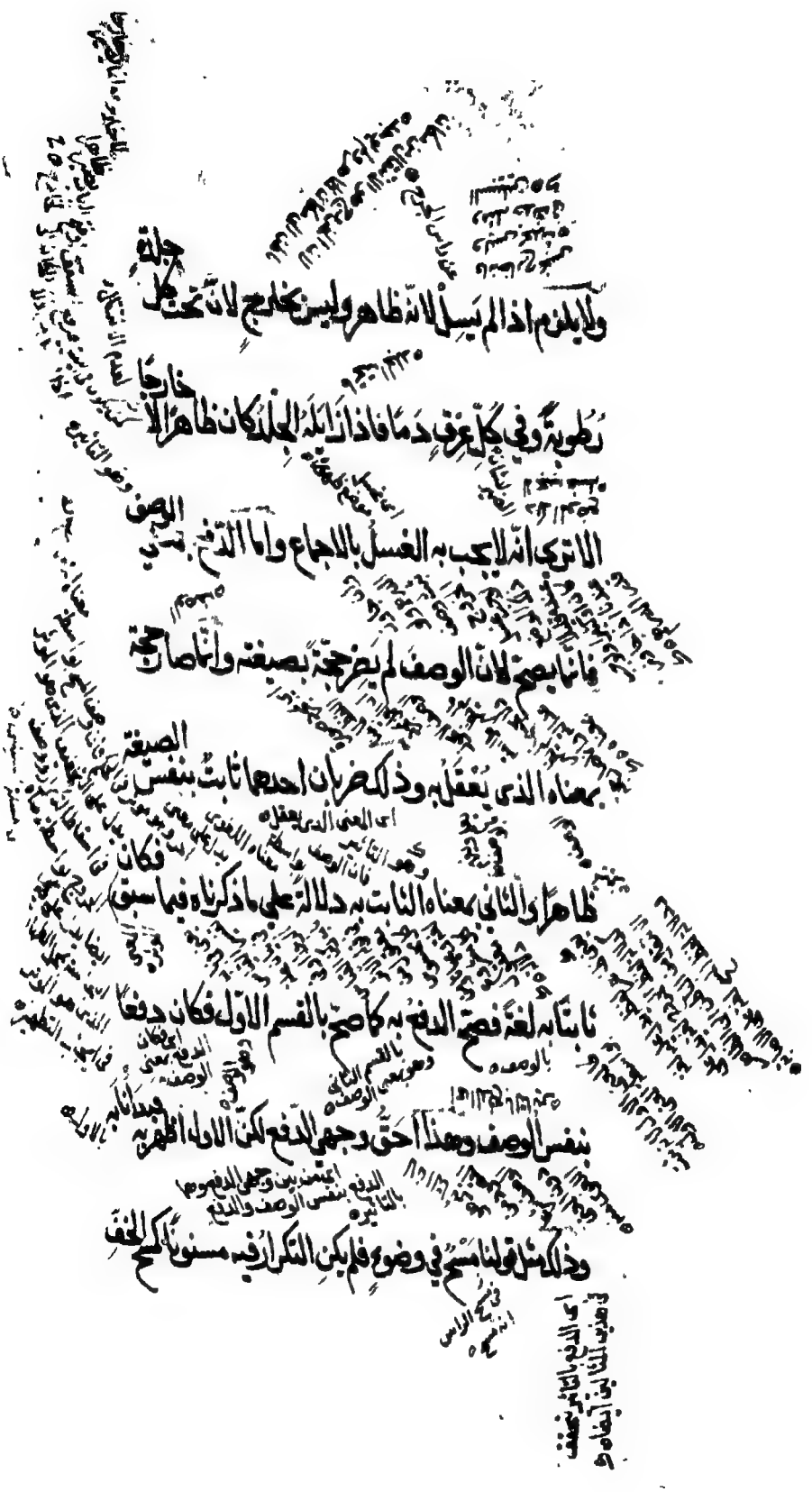

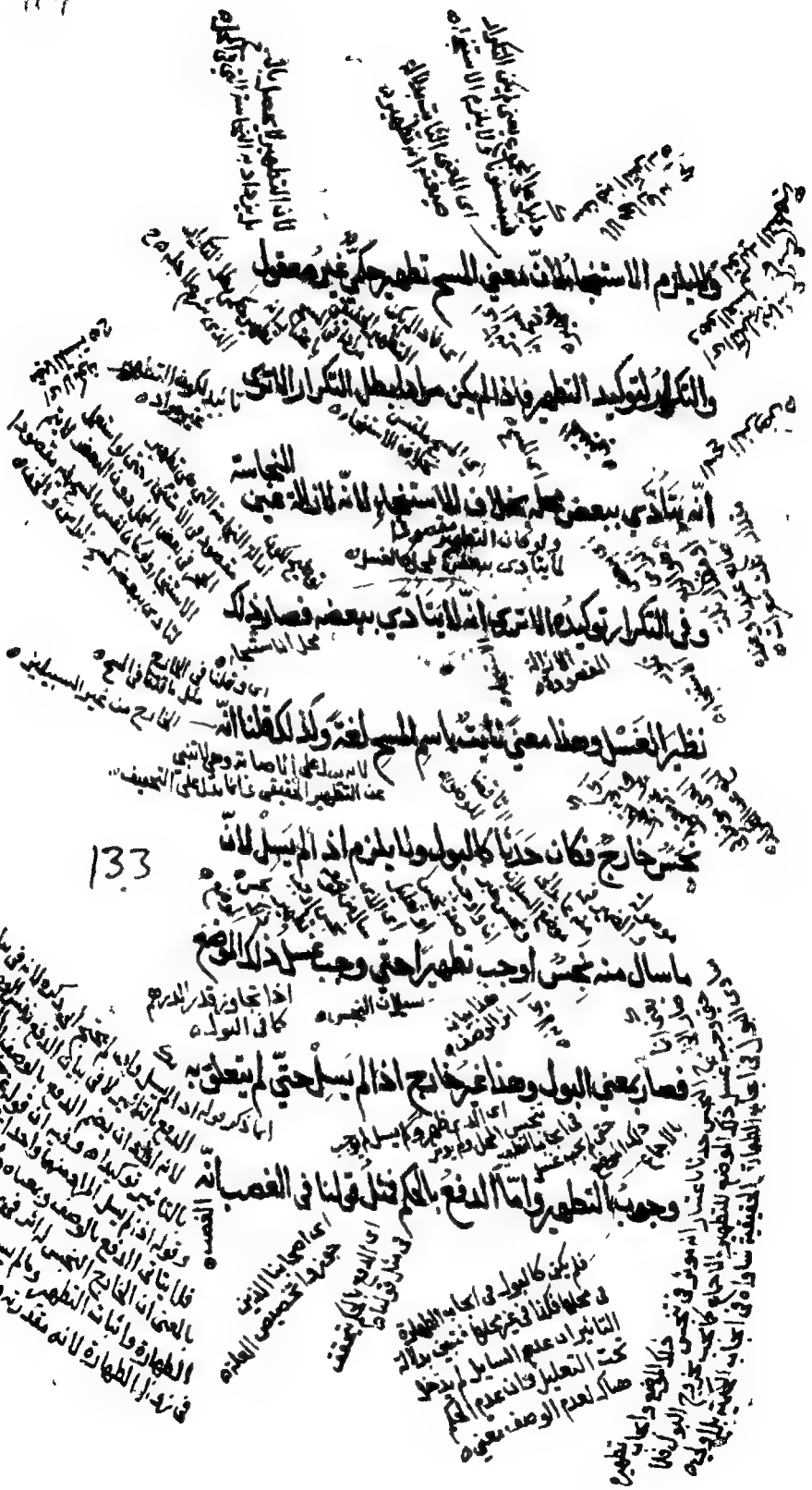

133

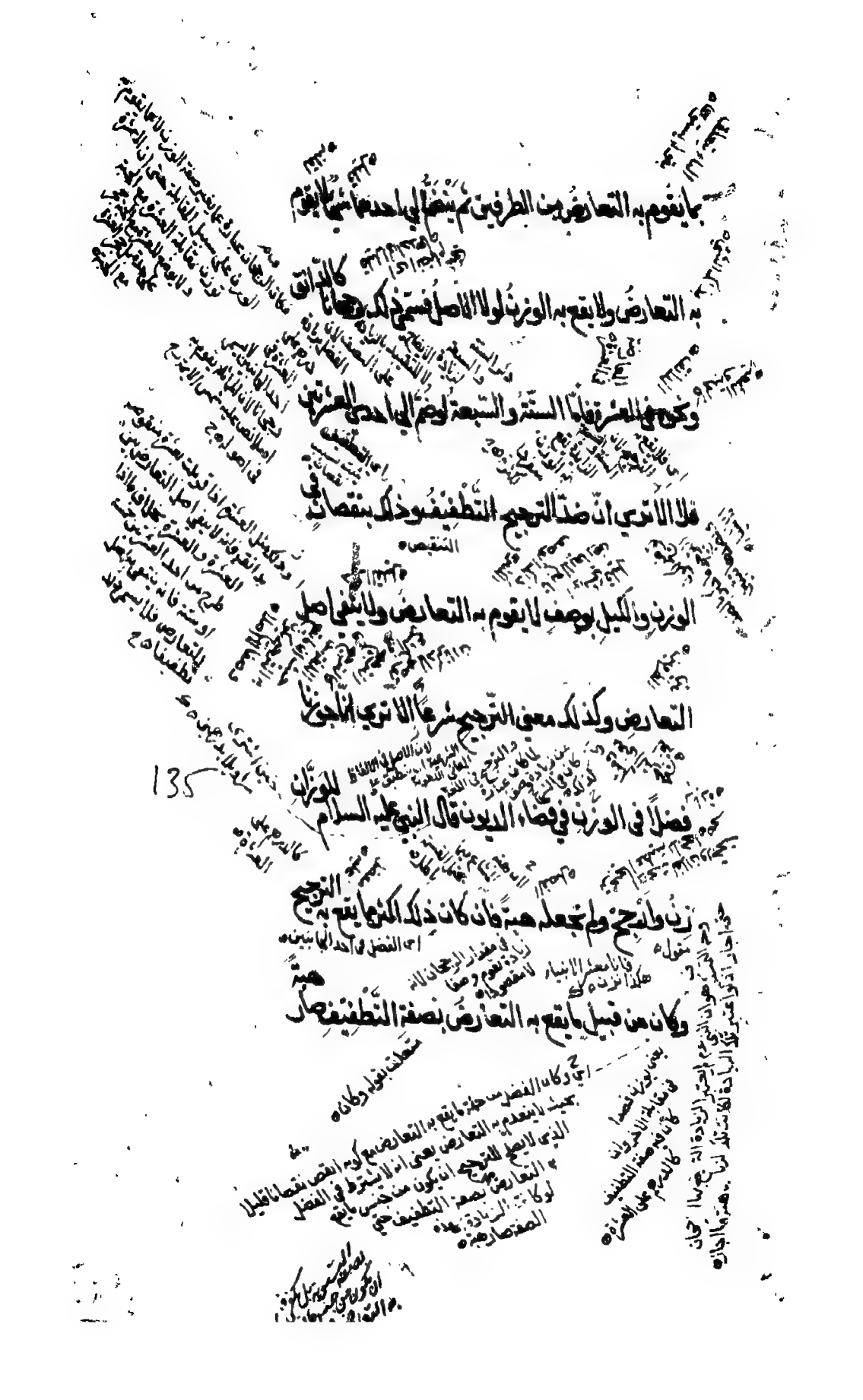

لان الشهرة توجب قوة في اتصاله بالرسول عم وكذلك اذا جرح

رجل رجلا جراحة وجرحه اخر جراحات فمات منها وذلك خطأ

ان الدية تجب نصفين ولا يترجح صاحب الجراحات حتى يجعل

وحده قاتلا لان كل جراحة تصلح علة معارضة فلم تصلح وصفا

يقع به الترجيح وكذلك قلنا نحن في الشفيعين في الشقص

الشايع المبيع بسهمين متفاوتين انهما سواء في استحقاقه

136

ان كل جزء من اجزاء السهم علة صالحة لاستحقاق الجملة

فقامت المعارضة بكل جزء وان قل فلم يصلح شيء منه وصفا لغيره

وقد وافقنا الشافعي رح على هذا لانه لم يرجح صاحب الكثير

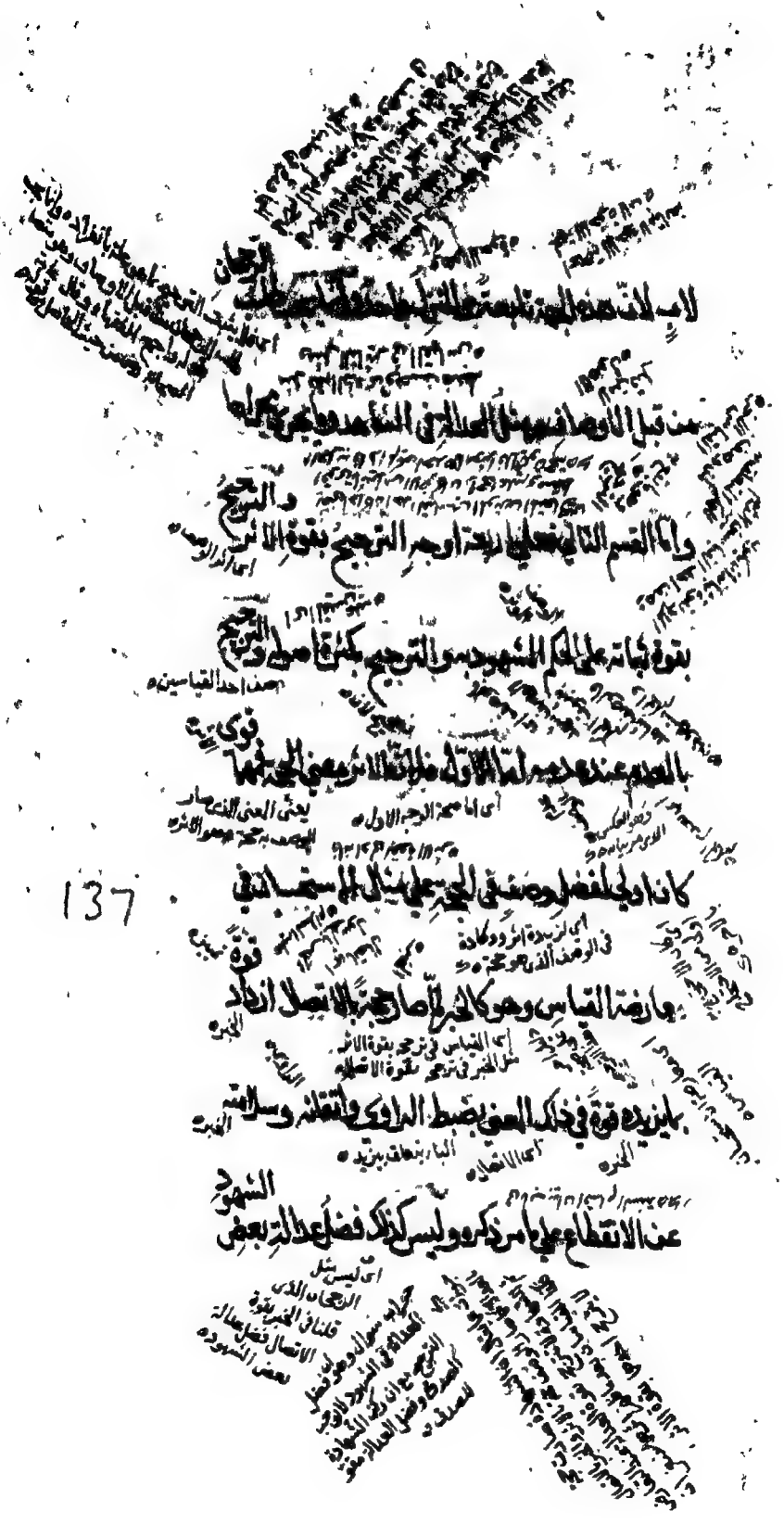

137

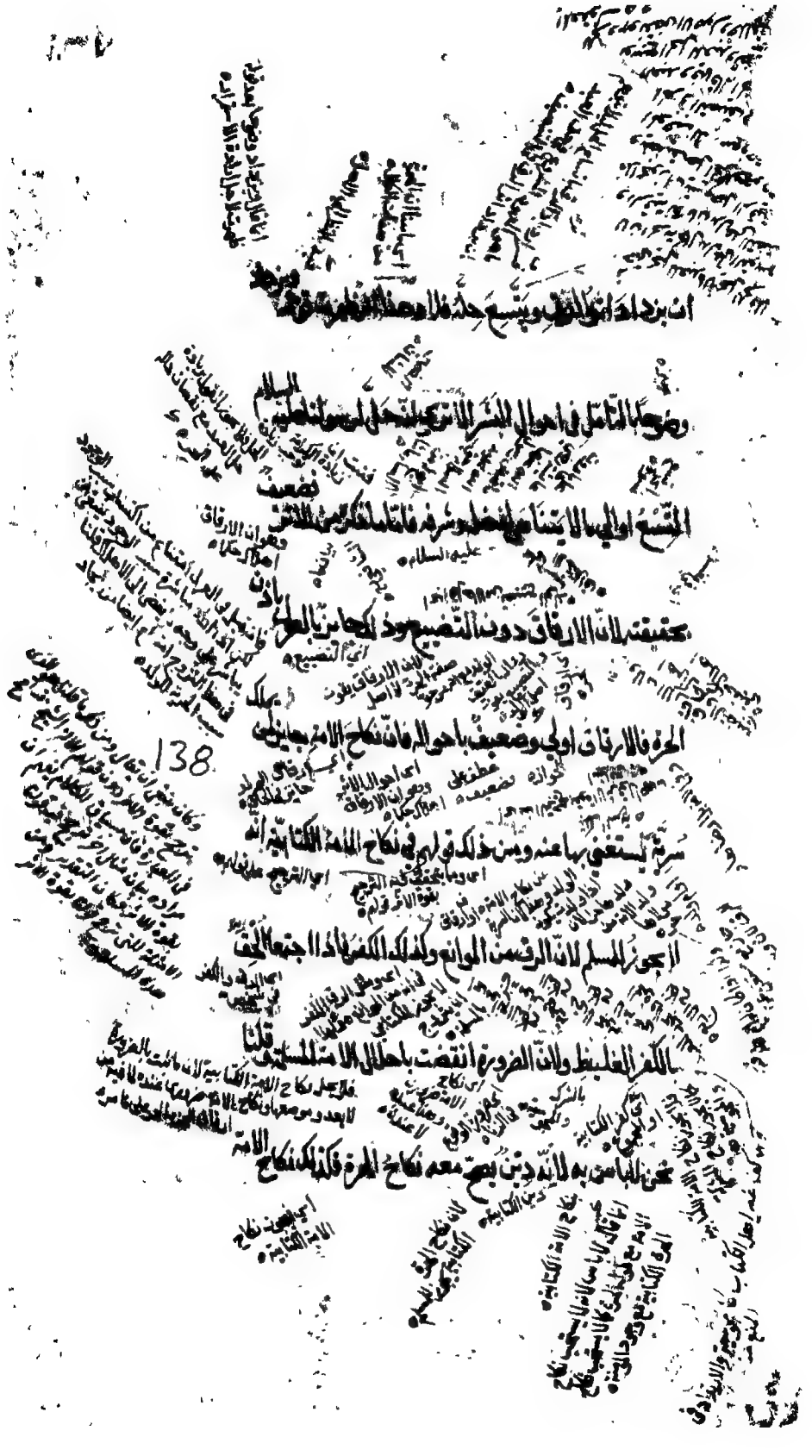

لان الرق ليس من اسباب التحريم لكنه من اسباب التنصيف

139

كرق الرجال لم يحرم على الرجل شيأ لكنه اثر في التنصيف العبد

وقد جعل الرق من اسباب خفض المحل وهذا عكس المعقول

ونقض الاصول وهو بين الكتابي ليس من اسباب التحريم ايضا

مسألة

واثرهما مختلف ايضا فلا بد ان يجعلا علة واحدة وغير

ان يكون نكاح الامة في حكم الجواز ضرورة لكنه في حكم الاستحباب

مثل نكاح الحرة الكتابية لما قلنا من سقوط حرمة الارقاء وما لم ايضا

ما قال الشافعي في اسلام احد الزوجين انه من اسباب الفرقة

عند انقضاء العدة لا نفسه وكذلك الردة سوى بينهما وهذا

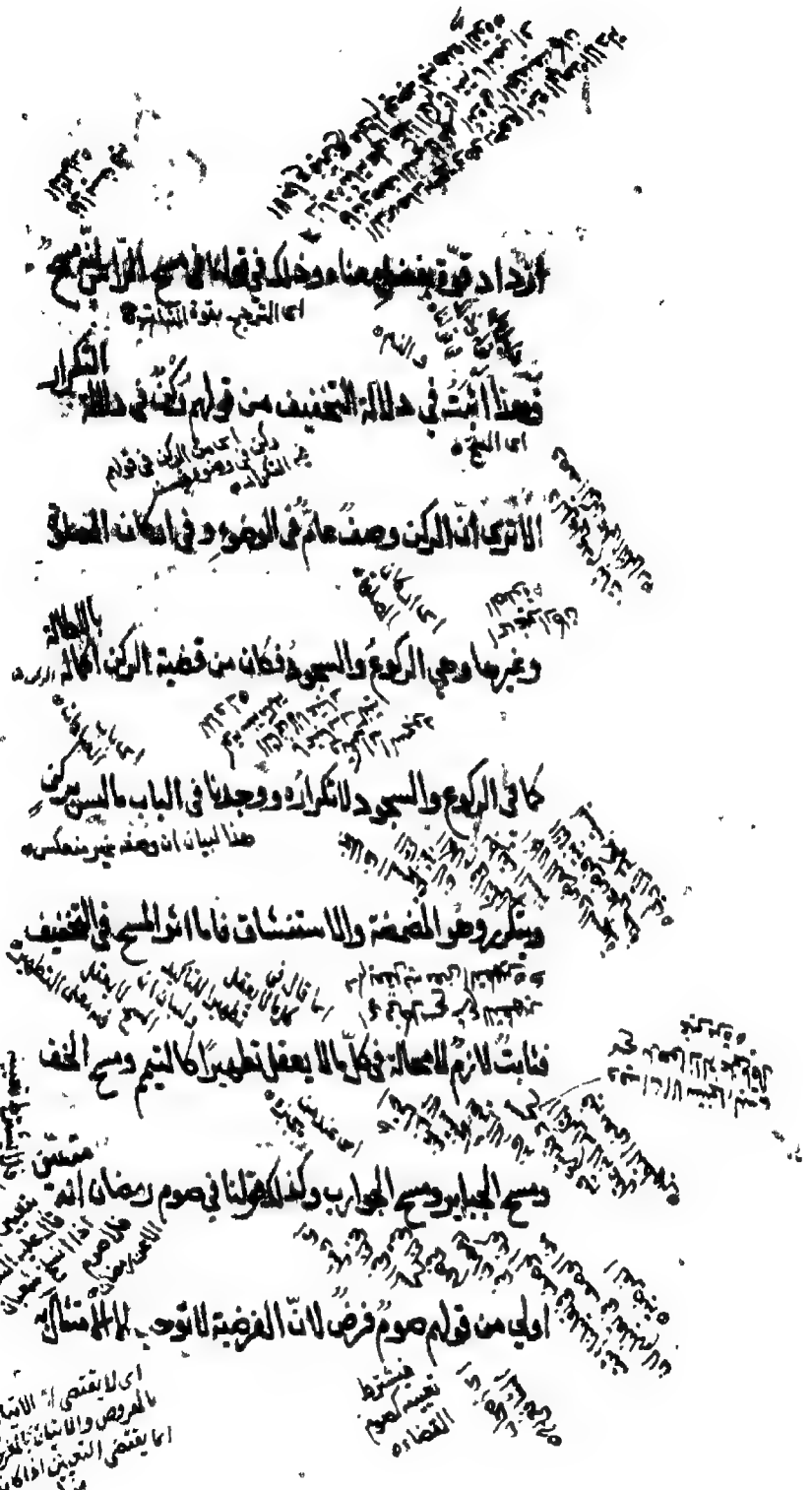

كثرة الاصول فهو من جنس الاشتهار في السنن وهو قريب

من القسم الثاني من هذا الباب واما الرابع فهو العكس

الذي ذكرناه وهو اضعف وجوه الترجيح لان العدم لا يتعلق

به حكم لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم عند عدمه كان ذلك

اوضح لصحته فصلح ان يدخل في اقسام الترجيح وذلك مثل

142

قولنا في مسح الراس انه مسح وهو ينعكس بما ليس بمسح وقولهم

ركن لا ينعكس لان المضمضة تتكرر وليس بركن وكذلك

قولنا في الاخوة انها قرابة محرمة للنكاح لايجاب العتق احق

من قولهم يجوز وضع زكوة احدهما في الاخر لان ما قلنا ينعكس

في الذات والثاني في الحال على مضادة الوجه الاول كان

الرجحان في الذات احق منه في الحال لوجهين احدهما

ان الذات اسبق من الحال فيصير كاجتهاد امضى حكمه

لا يحتمل النسخ بغيره ولان الحال قائمة بالذات فلو اعتبرنا

على مضادة الاول كان ناسخا للاول مبطلا له والتبع

لا يصلح مبطلا للاصل ناسخا له وهذا عندنا والشافعي رح

خفي عليه هذا الحد وهو معذور في مزل القدم والمصيب في

مراكز الزلل ماجور وبيانه فيما هو موضع الاجماع قولنا

في ابن ابن الاخ لاب وام او لاب انه احق بالتعصيب من العم

143

لان هذا راجح في ذات القرابة والعم راجح بحاله وكذلك

العمة لام مع الخال لاب وام احق بالثلثين والثلث للخال

لانها راجحة في ذات القرابة والخال راجح بحاله وابن الاخ

لاب وام احق من ابن الاخ لاب لاستوائهما في الذات

فيترجح بالحال وابن ابن الاخ لاب وام لا يرث مع ابن الاخ

لاب للرجحان في الذات ومثله كثير وعلى هذا قال اصحابنا

رحمهم الله في مسائل صنعة الغاصب في الخياطة

والصياغة والطبخ والشي ونحوها انه ينقطع عنه

حق المالك لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه

بالالف الاخرى حالا والذات احق من الحال وانما ذكرنا من

هذه الاقسام امثلة معدودة لتكون اصلا لغيرها من الفروع

واما الرابع فعلى اربعة اوجه ترجيح القياس بقياس اخر

وما يجري مجراه على ما قلنا والثاني الترجيح بغلبة الاشباه مثل قولهم

ان الاخ يشبه الولد بوجه وهو المحرمية ويشبه ابن العم

بسائر الوجوه مثل وضع الزكوة وحل الحليلة وقبول الشهادة

145

ووجوب القصاص من الطرفين فكان هذا اولى وهذا باطل

لان كل شبه يصلح قياسا فيصير كترجيح القياس بقياس

آخر والثالث الترجيح بالعموم مثل قولهم ان الطعم احق

اي مثل الترجيح في قولهم لاجل ان الاخ اذا ملك اخاه لا يعتق

اي الترجيح بغلبة الاشباه

اي علة بقياس بها على الوضع الذي ورد فيه هذا القياس

وهذا بخلاف كثرة الاصول فان هناك الوصف واحد وكل اصل يشهد بصحته ويوجب قوته وثباته على الحكم واما ههنا الاصل واحد والاوصاف متعددة لان كل شبه وصف على حدة يصلح للجمع بين الاصل والفرع فكان من قبيل الترجيح بكثرة الادلة

اي بعموم الوصف على خصوصه

اي مثل ترجيح اصحاب الشافعي رح

ان التعليل بالطعم في الاشياء الاربعة احق من التعليل بالقدر والجنس

الطعم مصدر والمراد الطعوم اي كونه مطعوما طعم الشيء اكله وذاقه

من الترجيحات الفاسدة

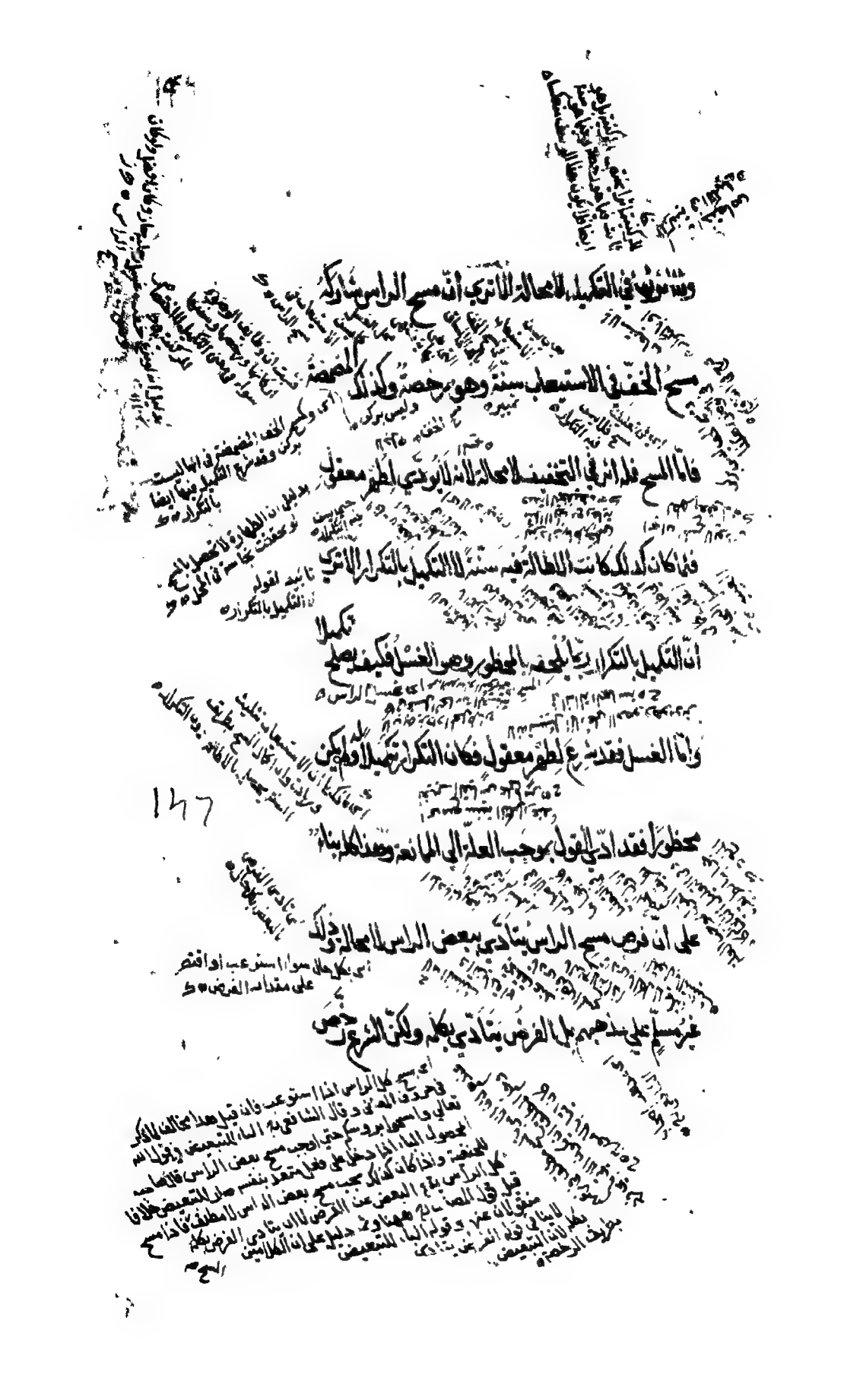

وقد ثبت في التكميل لا محالة الا ترى ان مسح الراس شاركه

مسح الخف في الاستيعاب سنة وهو رخصة وكذلك المضمضة

فاما المسح فله اثر في التخفيف لا محالة لانه لا يؤدي لطهر معقول

فلما كان كذلك كانت الاطالة فيه سنة لا التكميل بالتكرار الا ترى

ان التكميل بالتكرار ربما يلحقه بالمحظور وهو الغسل فكيف يصلح تكميلا

واما الغسل فقد شرع لطهر معقول فكان التكرار تكميلا له ولم يكن

محظورا فقد ادى القول بموجب العلة الى الممانعة وهذا كله بناء

على ان فرض مسح الراس يتادى ببعض الراس لا محالة وذلك

غير مسلم على مذهبهم بل الفرض يتادى بكله ولكن الشرع رخص

147

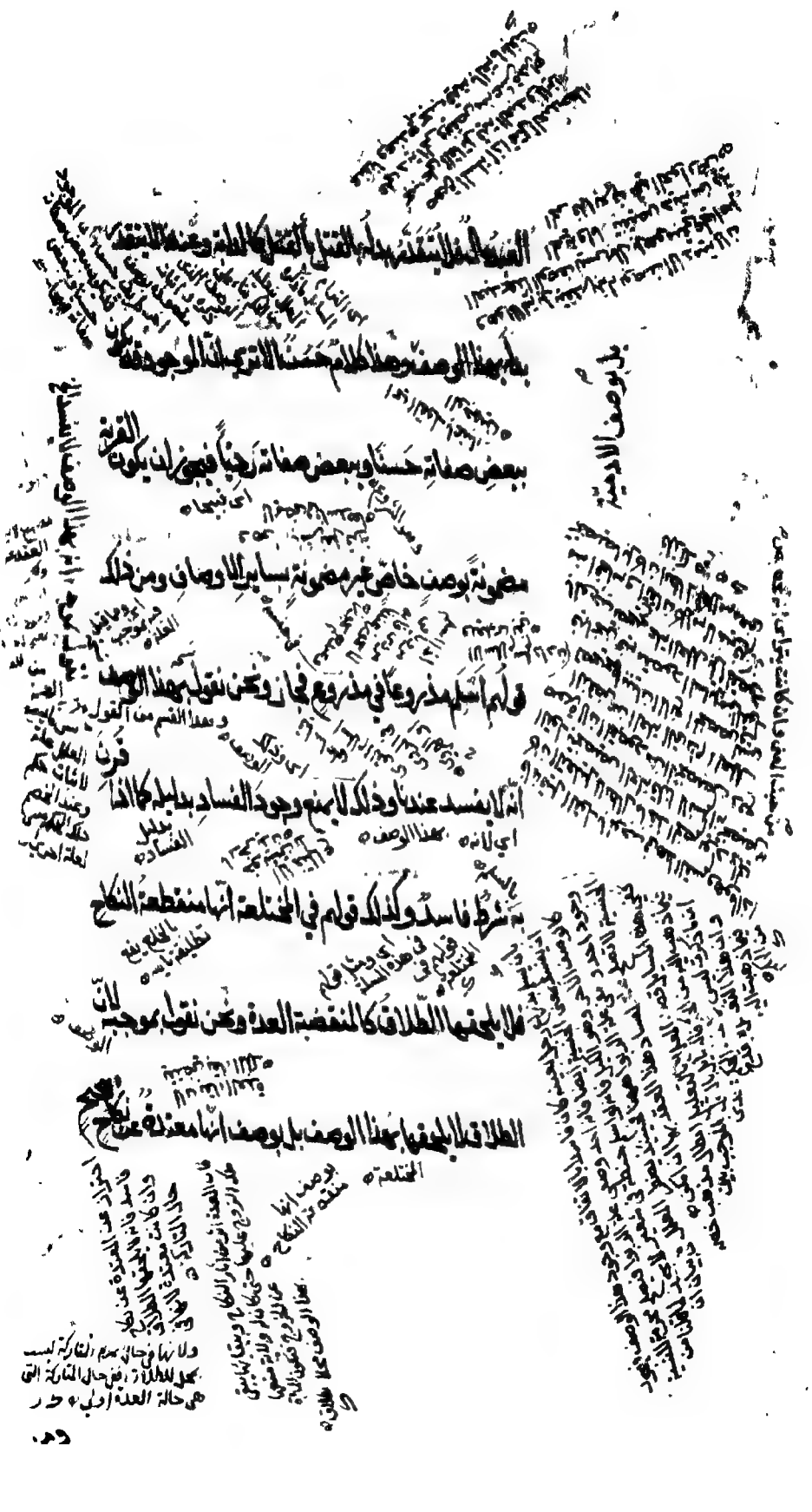

ومن ذلك قولهم نحرير في تكفير فلا يقع به التكفير الا بايمان المحرر

ونحن نقول هذا الوصف يوجب الايمان عندنا لكن قيام الموجب

لا يمنع معارضة ما يسقط وهو اطلاق صاحب الحق كالدين

يسقط وكذلك قولهم في السرقة انها اخذ مال الغير بلا تدين

فيوجب الضمان قلنا نحن نقول به لكنه لا يمنع اعتراض ما يسقط

كالابراء فكذلك استيفاء الحد

وهو الممانعة وهي اربعة اوجه ممانعة في نفس الوصف والثاني

في صلاحه للحكم والثالث في نفس الحكم والرابع في نسبة الحكم الى الوصف

اما الاول فمثل قولهم عقوبة متعلقة بالجماع فلا تجب بالاكل

الكفارة

149

ومن ذلك قولهم في الثيب الصغيرة انها ثيب ترجى مشورتها

فلا تنكح الا برايها كالثيب البالغة لانا نقول برايها حاضر ام برايها

مستحدث فاما الحاضر فلم يوجد في الفرع واما المستحدث فلا يوجد

في الاصل فان قال لا حاجة لي الى هذا قلنا له عندنا لا تنكح الا برايها

لان راي الولي رايها فان قال بايهما كان انتقض بالمجنونة لان

لها رايا مستحدثا ايضا لان الجنون يحتمل الزوال لا محالة فيظهر

به فقه المسئلة وهو ان الولاية ثابتة فلا يمنعها الا راي قايم

فاما المعدوم قبل الوجود فلا يحتمل ان يكون شرطا مانعا او

دليلا قاطعا وهذا الذي قلنا امثلة ما يدخل في الفرع

150

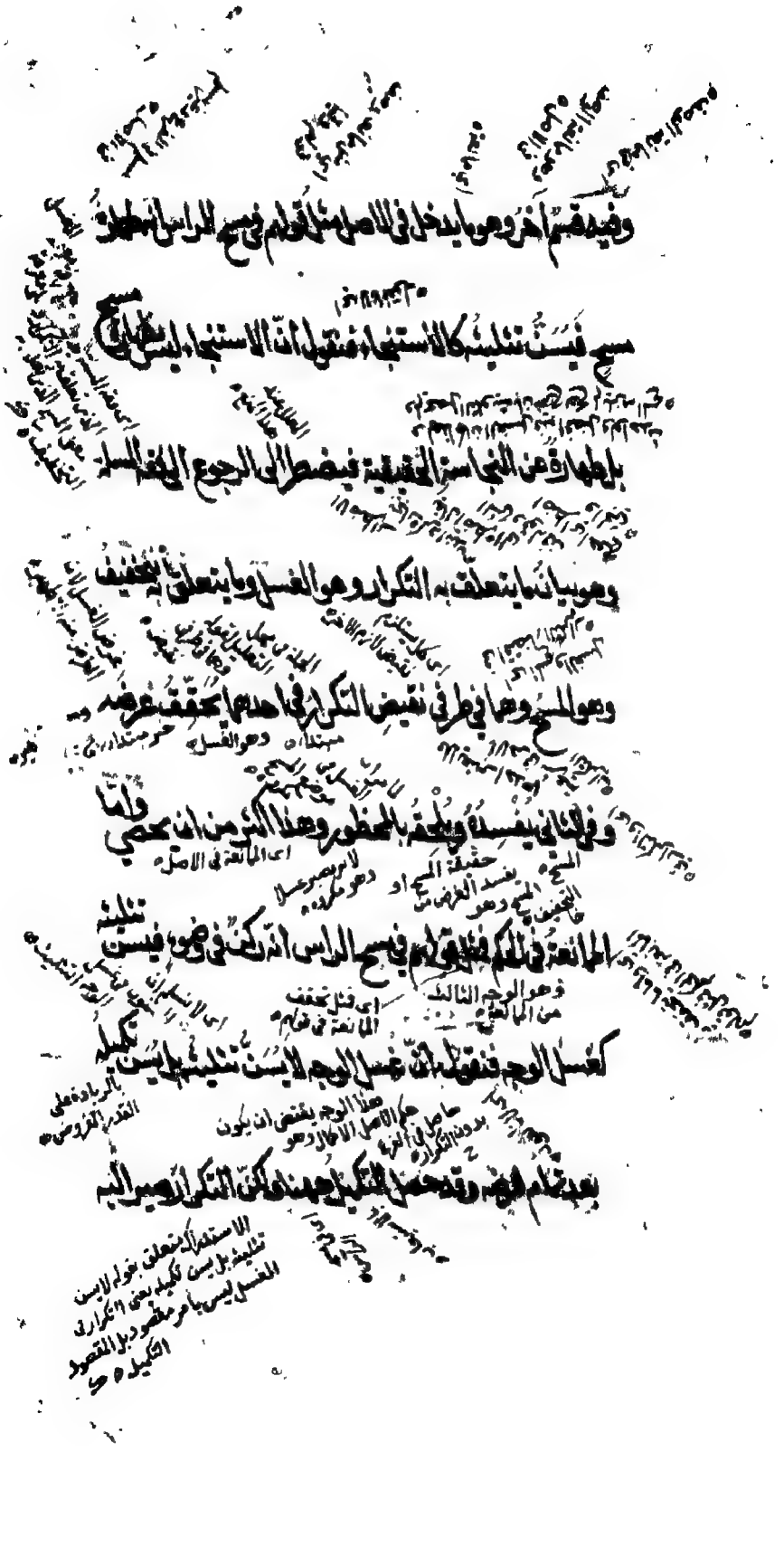

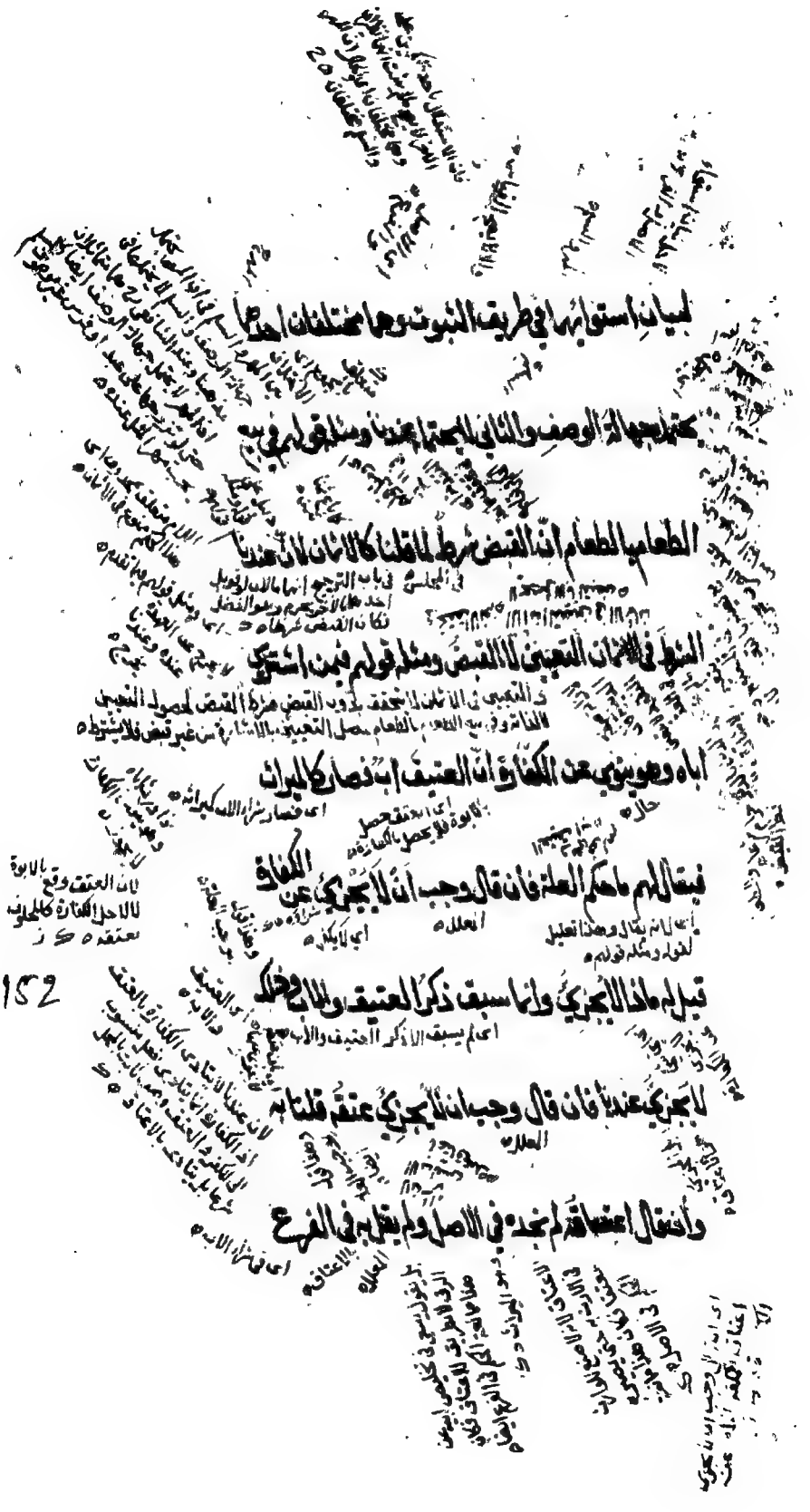

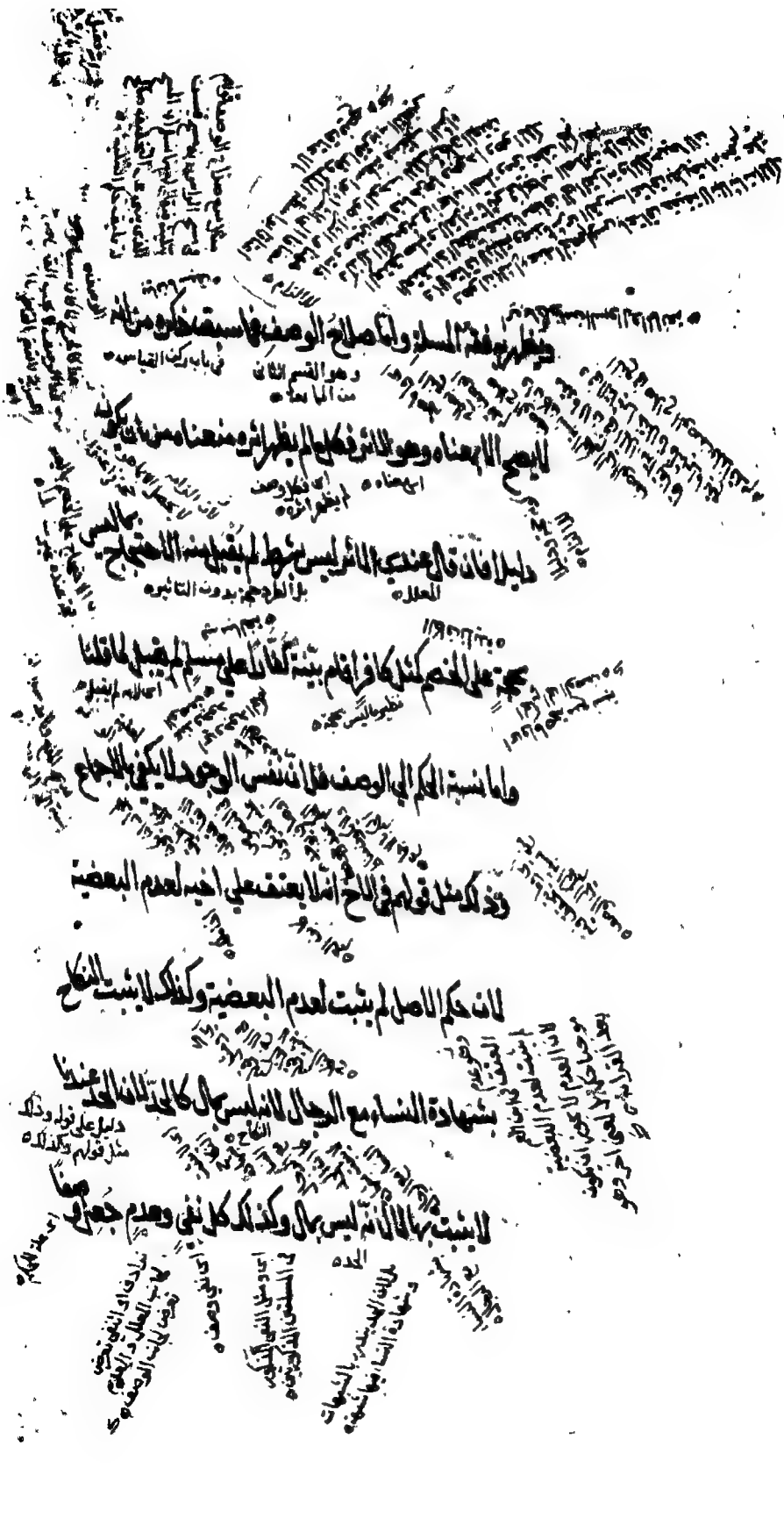

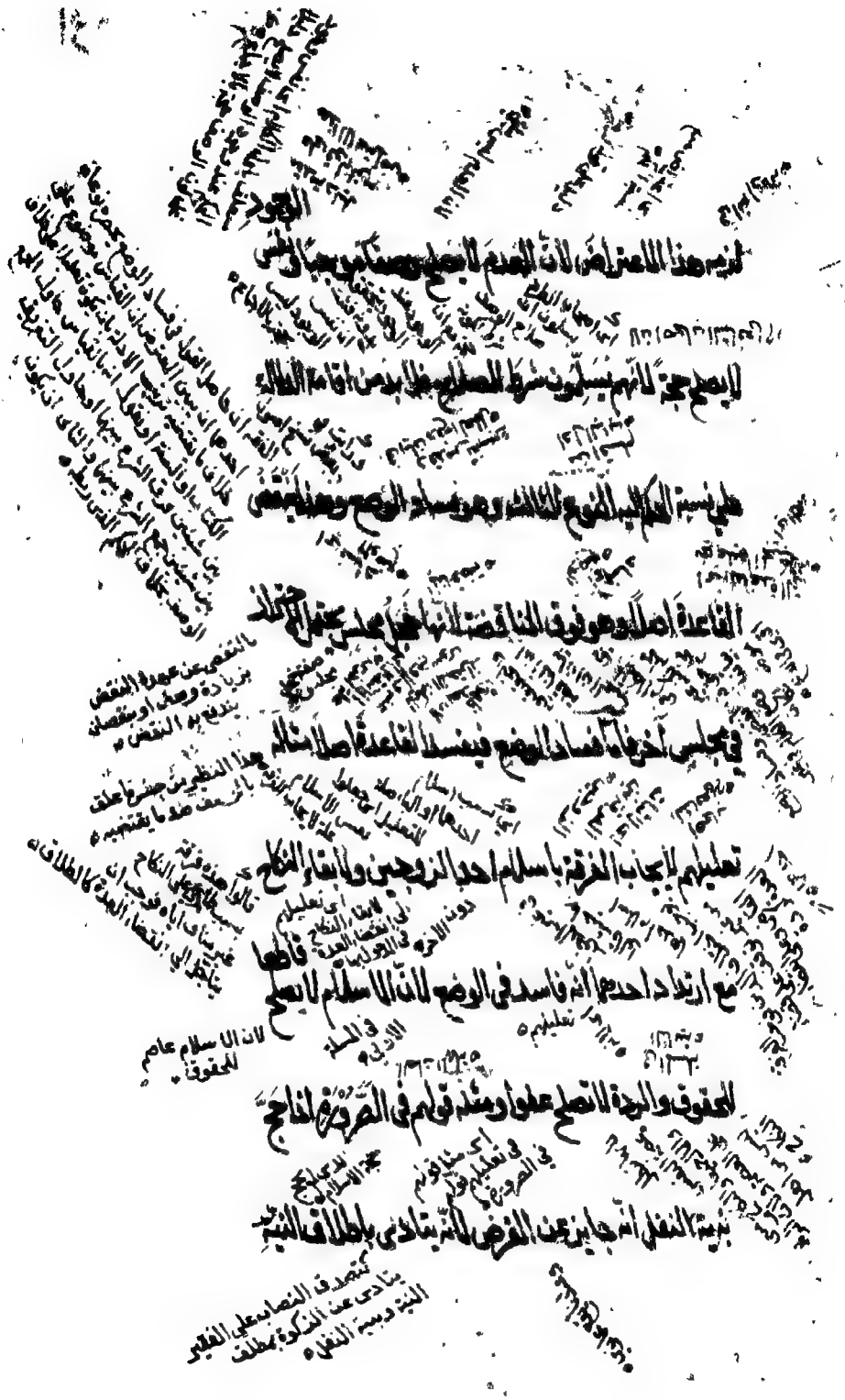

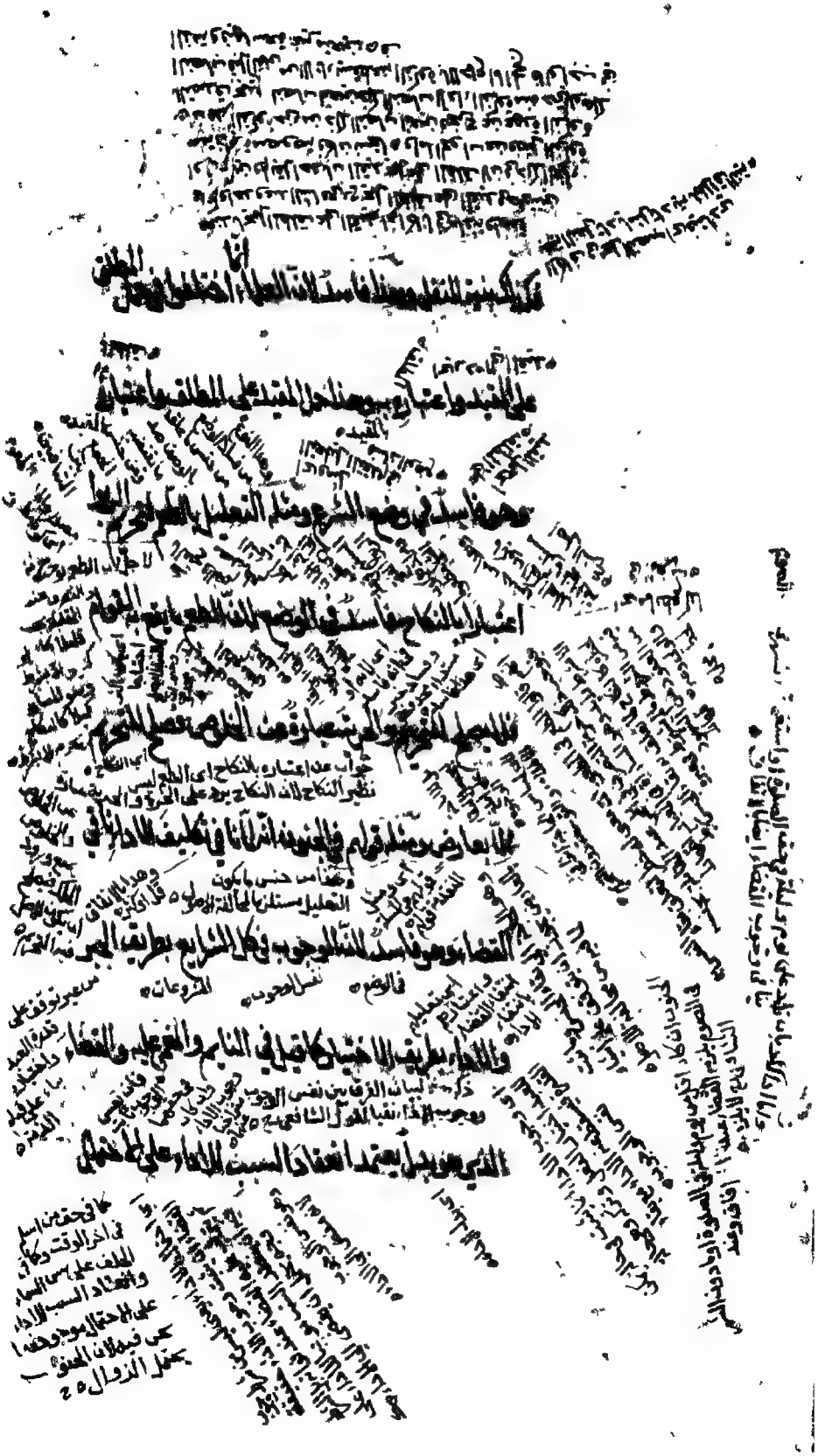

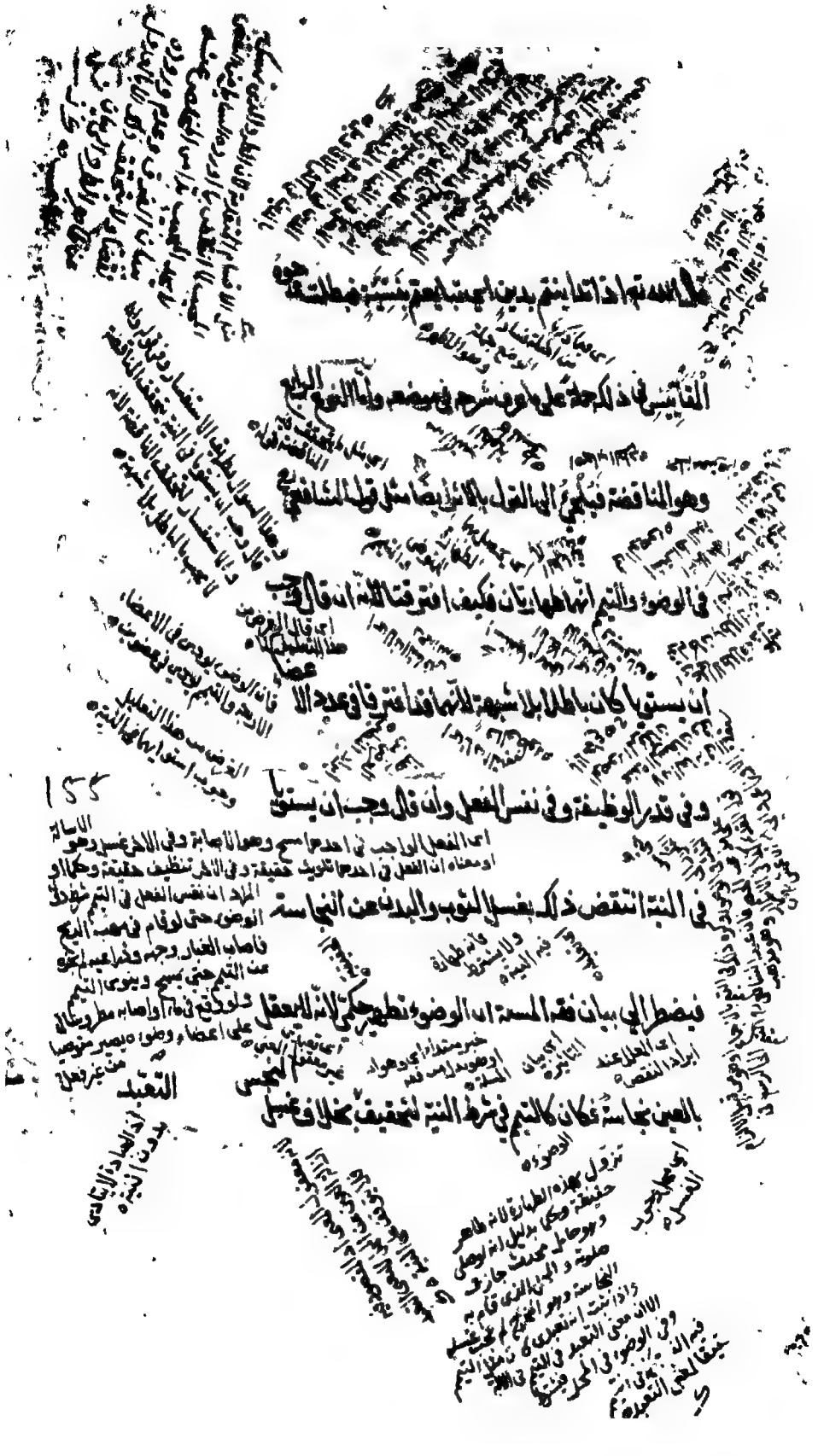

فبطل القياس بمن كل وجه الا ترى انه يثبت مع الهزل

الذي لا يثبت به المال فلان يثبت بما يثبت به المال اولى واذا

ثبت دفع العلل بما ذكرنا من وجوهه كانت غايته انه يلجئ

الى الانتقال وهذا [illegible] وهي اربعة اوجه

الاول الانتقال من علة الى اخرى لاثبات الاولى والثاني

الانتقال من حكم الى حكم آخر بالعلة الاولى والثالث الانتقال

الى حكم آخر وعلة اخرى وهذه كلها صحيحة والرابع الانتقال

من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول لا لاثبات العلة الاولى

وهذا الوجه باطل عندنا ومن الناس من استحسن هذا ايضا

من الثاني

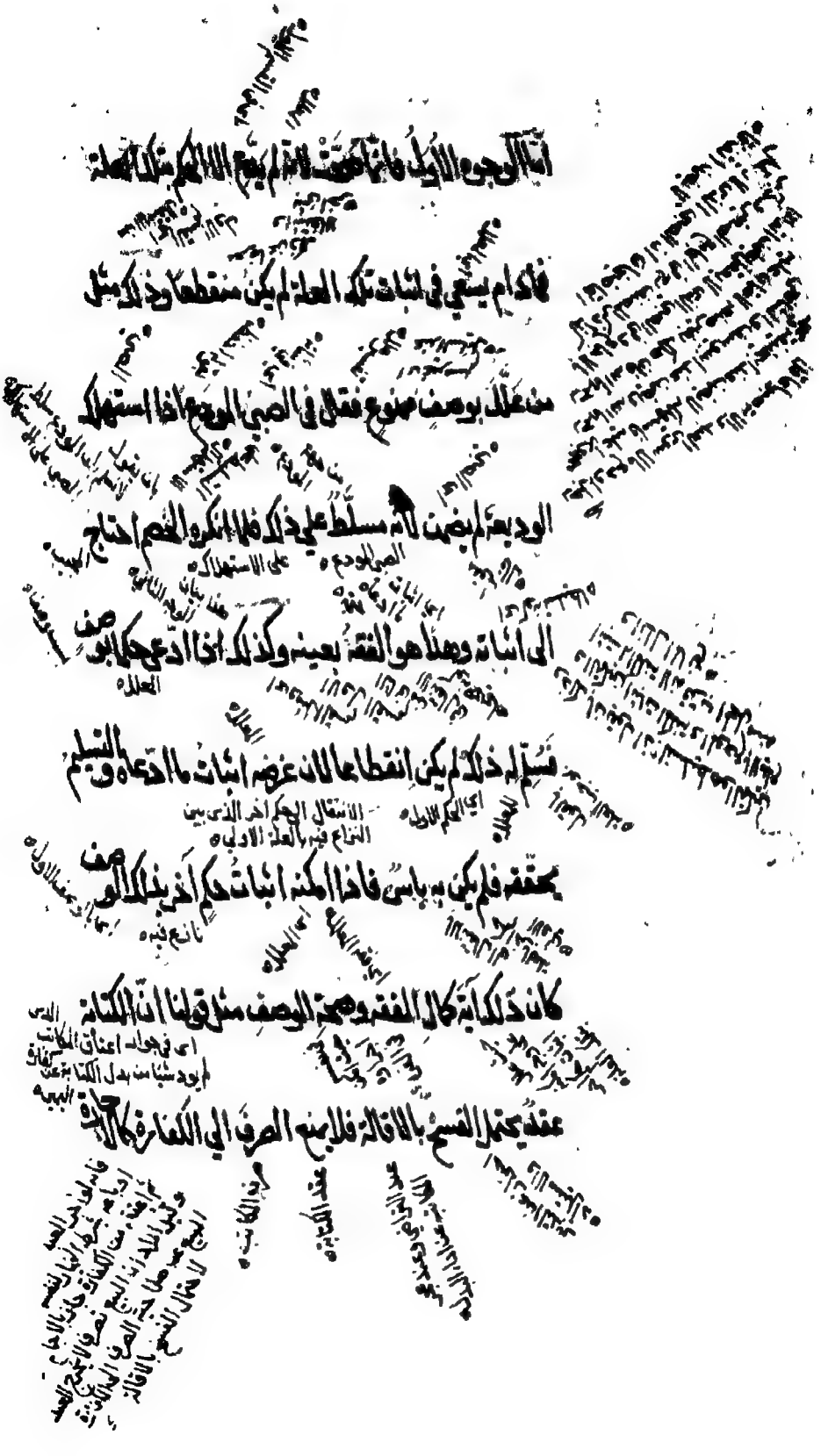

والبيع فان قال عندي لا يمنع هذا العقد قيل لو وجب ان

لا يوجب في الرق نقصانا مانعا من الصرف الى الكفارة او

لا يتضمن ما يمنع واذا علل بوصف آخر لحكم آخر لم يكن به باس

لما ذكرنا ان ما ادعاه صار مسلما فلم يكن به باس لكن مثل ذلك

لا يخلو عن ضرب غفلة واما الرابع فمن الناس من استحسنه واحتج

بقصة ابراهيم عليه السلام في محاجة اللعين فانه انتقل الى

دليل آخر لاثبات ذلك الحكم بعينه كما قص الله تعالى عنه بقوله

فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت

الذي كفر والصحيح ان مثل هذا يعد انقطاعا لان النظر شرع

158

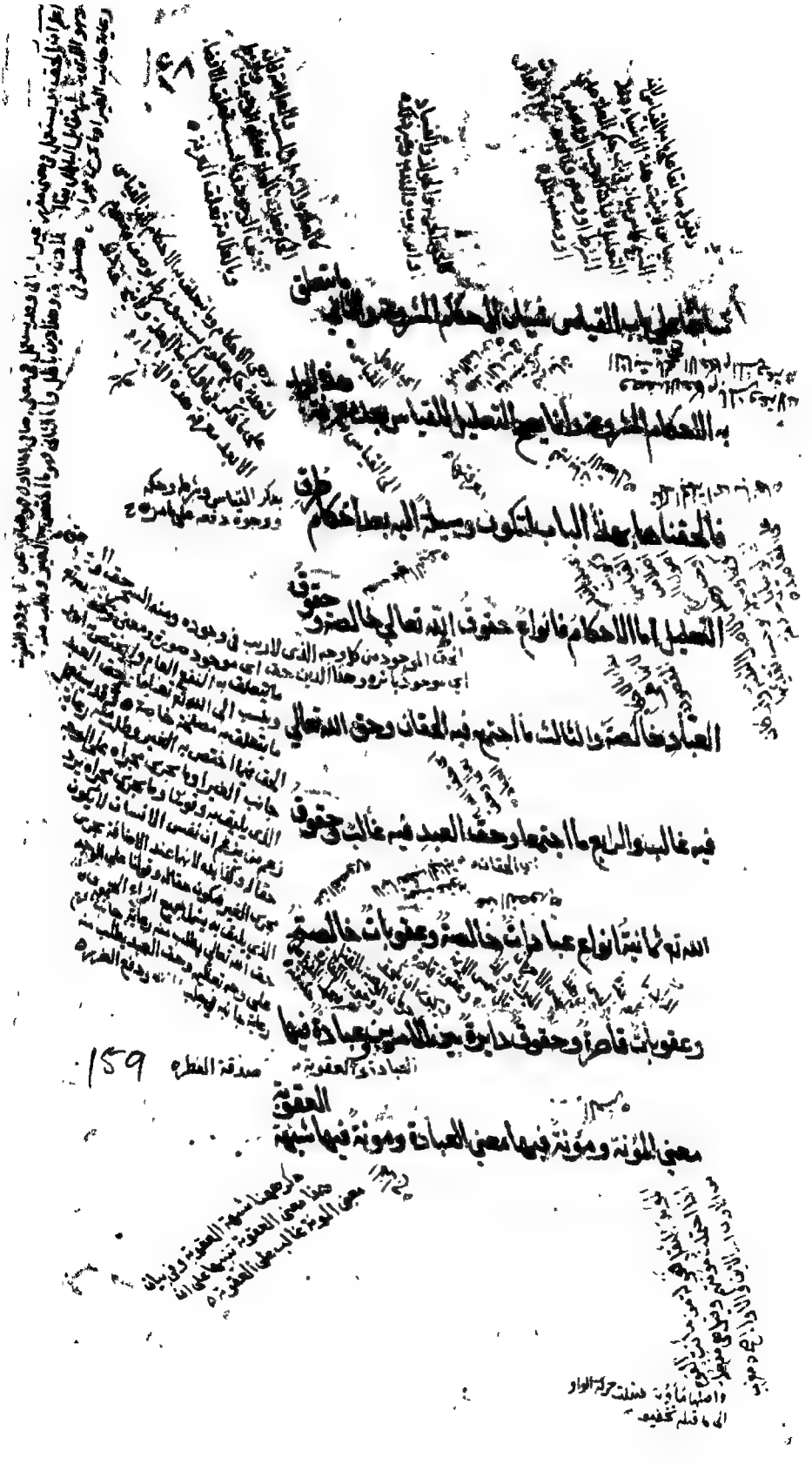

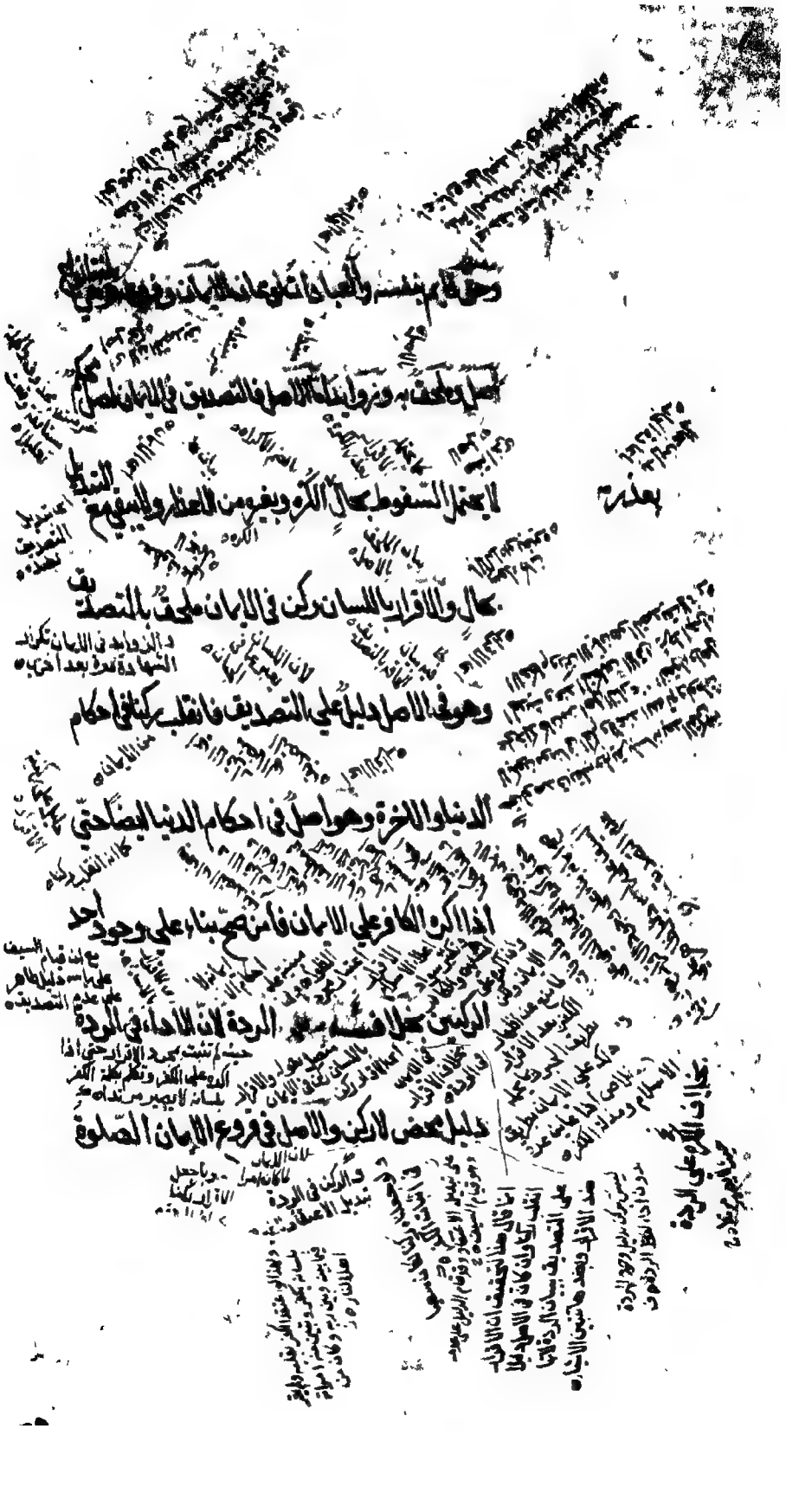

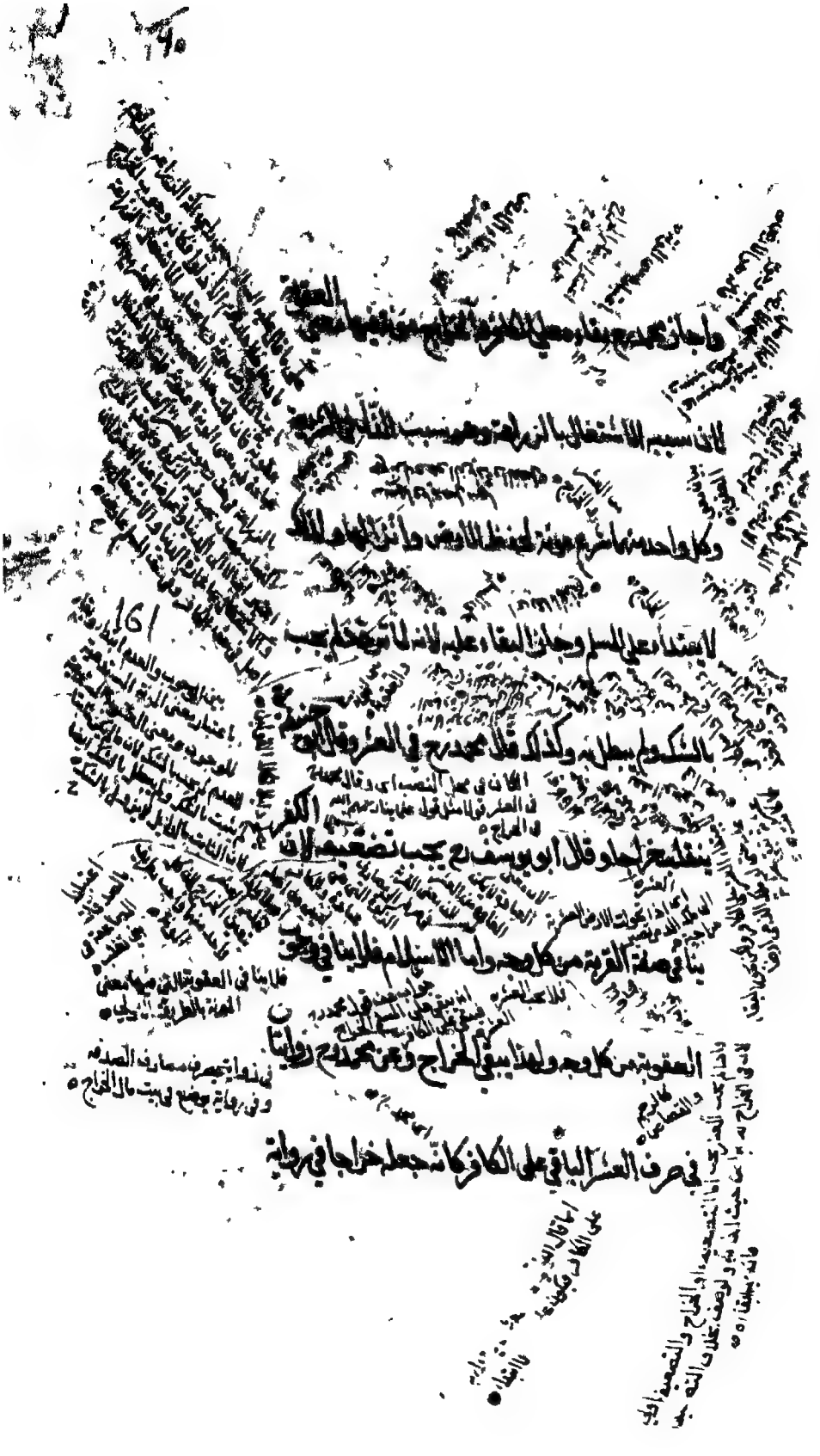

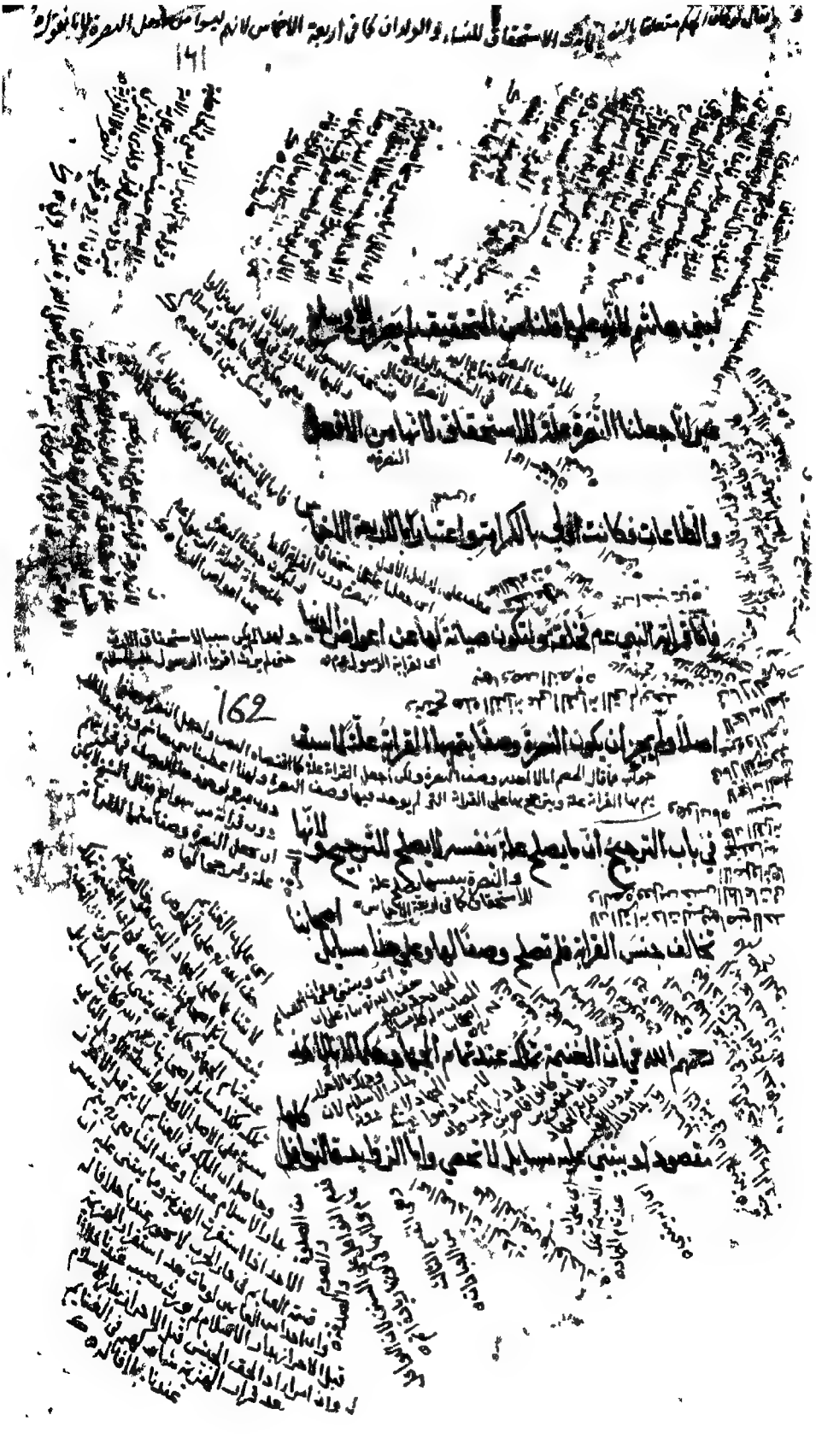

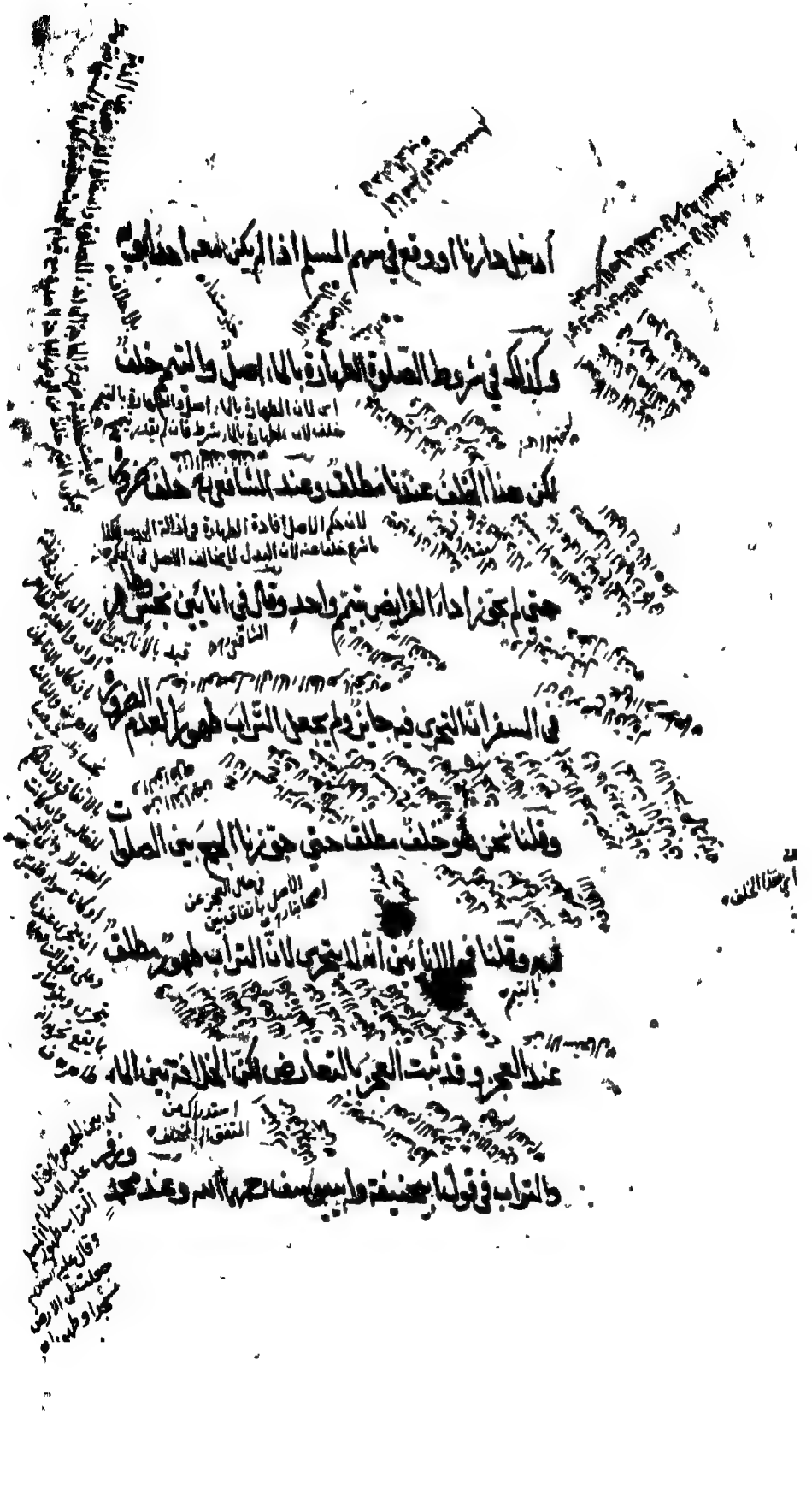

رحمهما الله بين الوضوء والتيمم ويبتني عليه مسئلة امامة المتيمم

للمتوضئين وقد يكون الخلف ضروريا وهو التراب عند القدرة

على الماء اذا خيف فوت الصلوة حتى ان من تيمم لجنازة فصلى

ثم جيء باخرى لم يعد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله واعاد

عند محمد رح بناء على ما قلنا وهذا انما يستقصى في مبسوط اصحابنا

وانما غرضنا الاشارة الى الاصل وذلك لان الخلافة لا تثبت

الا بالنص او دلالة النص وشرط عدم الاصل للحال على احتمال

الوجود ليصير السبب منعقدا للاصل فيصح الخلف فاما اذا

لم يحتمل الاصل الوجود فلا مثل البر في الغموس لما لم يحتمل الوجود

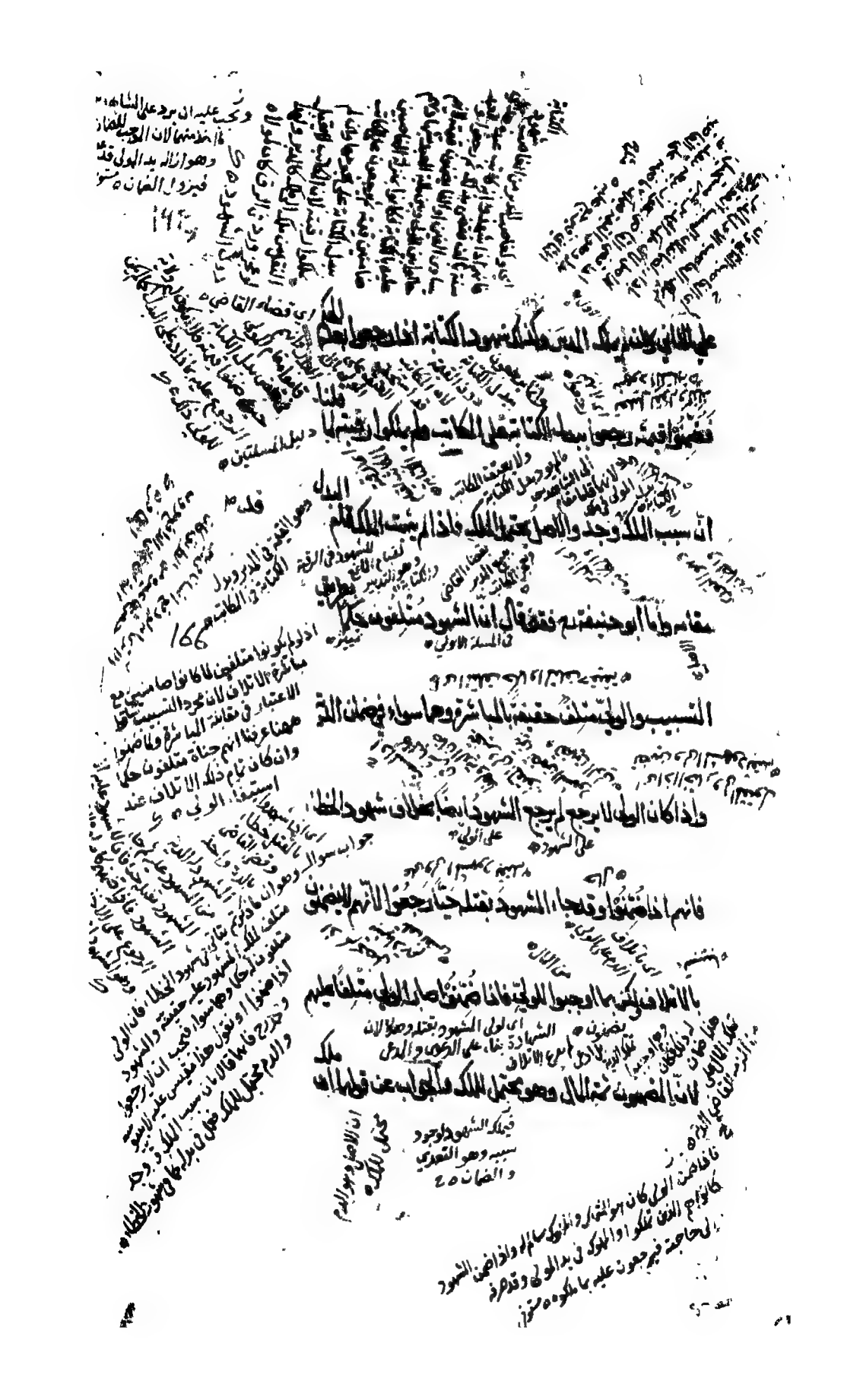

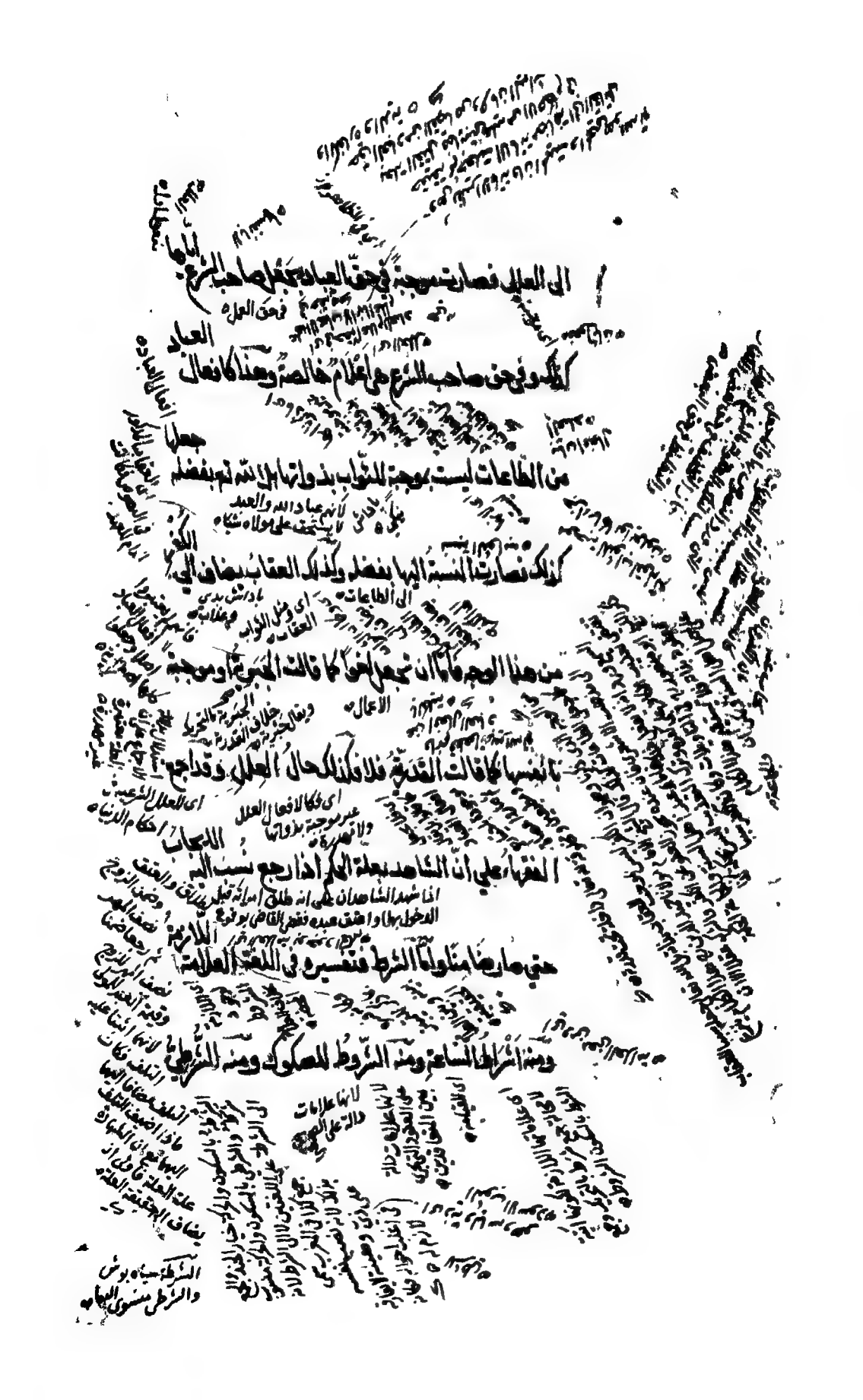

ومنه شرط الحجام وهو في الشرع اسم لما يتعلق به الوجود دون

الوجوب فمن حيث لا يتعلق به الوجوب علامة ومن حيث يتعلق

به الوجود يشبه العلل فسمي شرطا وقد يقام مقام العلل على ما نبين

ان شاء الله تعالى واما العلامة فما يعرف الوجود من غير ان يتعلق

وجوب ولا وجود مثل المنارة والميل فكان دون الشرط فهذا

تفسير هذه الجملة وكل ضرب من هذه الجملة منقسم في حق الحكم

باب تقسيم السبب وقد مر قبل هذا ان وجوب الاحكام

متعلق باسبابها وانما يتعلق بالخطاب وجوب الاداء والسبب

اربعة اقسام في حق الحكم سبب حقيقي وسبب سمي به مجازا

اعلم ان تقسيم مشايخنا السبب والعلة والشرط والعلامة على الاقسام المذكورة ليس باعتبار ان حقايقها تنقسم الى هذه الاقسام كانقسام حقيقة الانسان الى الرجل والمراة لان ما هو حقيقة كل قسم من هذه الاشياء احد اقسامها المذكورة فلا يستقيم التقسيم باعتبار الحقيقة ولكن تقسيمهم اياها باعتبار معنى عام وهو ما يطلق عليه اسم السبب او العلة او الشرط سواء كان بطريق الحقيقة او باعتبار ما يوجد فيه جهة السببية والعلية والشرطية بوجه فحينئذ يستقيم التقسيم

الا انه جعل السبب المؤكد بالعمد الكامل بمنزلة المباشرة وقد وجد

لان الشاهد عين المشهود عليه لكنا نقول ان فعل الشاهد ليس

بفعل قتل بلا شبهة وانما يصير قتلا بواسطة ليست في يد الشاهد

وهو حكم القاضي واختيار الولي قتل المشهود عليه وقلنا نحن

بان الكفارة على المسبب لما سبق من قبل وانما صار هذا القسم

في حكم العلل لان المباشرة اضيفت اليه فصار في حكم العلة

مع كونه سببا من قبل ان المباشرة حادثة باختيار المباشر فبقي

الاول سببا له حكم العلل ولهذا لم يصلح لايجاب ما هو جزاء المباشرة

واذا اعترض على السبب علة لا تضاف اليه بوجه كان سببا محضا

لا يرجع على المعير بضمان الاستحقاق لما قلنا بخلاف المشتري

لان البايع صار كفيلا عنه بما شرط عليه من البدل كانه قال

له ان ولدك حر بحكم بيعي فان ضمنك احد بحكم باطل فانا كفيل عنه

ولذلك لم يرجع بالعقر لان ما ضمنه فهو قيمة ما سلم له فلم يكن

غرما فلم يصح الكفالة به ولا يلزم على هذا دلالة المحرم على

الصيد انه يوجب الضمان عليه وان كان سببا لان الدلالة

١٦٥

في ازالة امن الصيد مباشرة الا ترى ان الصيد لا يبقى امنا

عن المدلول اذا صحت الدلالة غير انها بعرض الانتقاض

فلم يجب الضمان بنفس الدلالة حتى تستقر وذلك بان يتصل

بدلالته وان يكون المدلول يصدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على المكذب وان يتصل القتل بهذه الدلالة وان يكون الدال محرما عند القتل حتى لو كان محرما وقت الدلالة حلالا وقت القتل لا يجب الجزاء

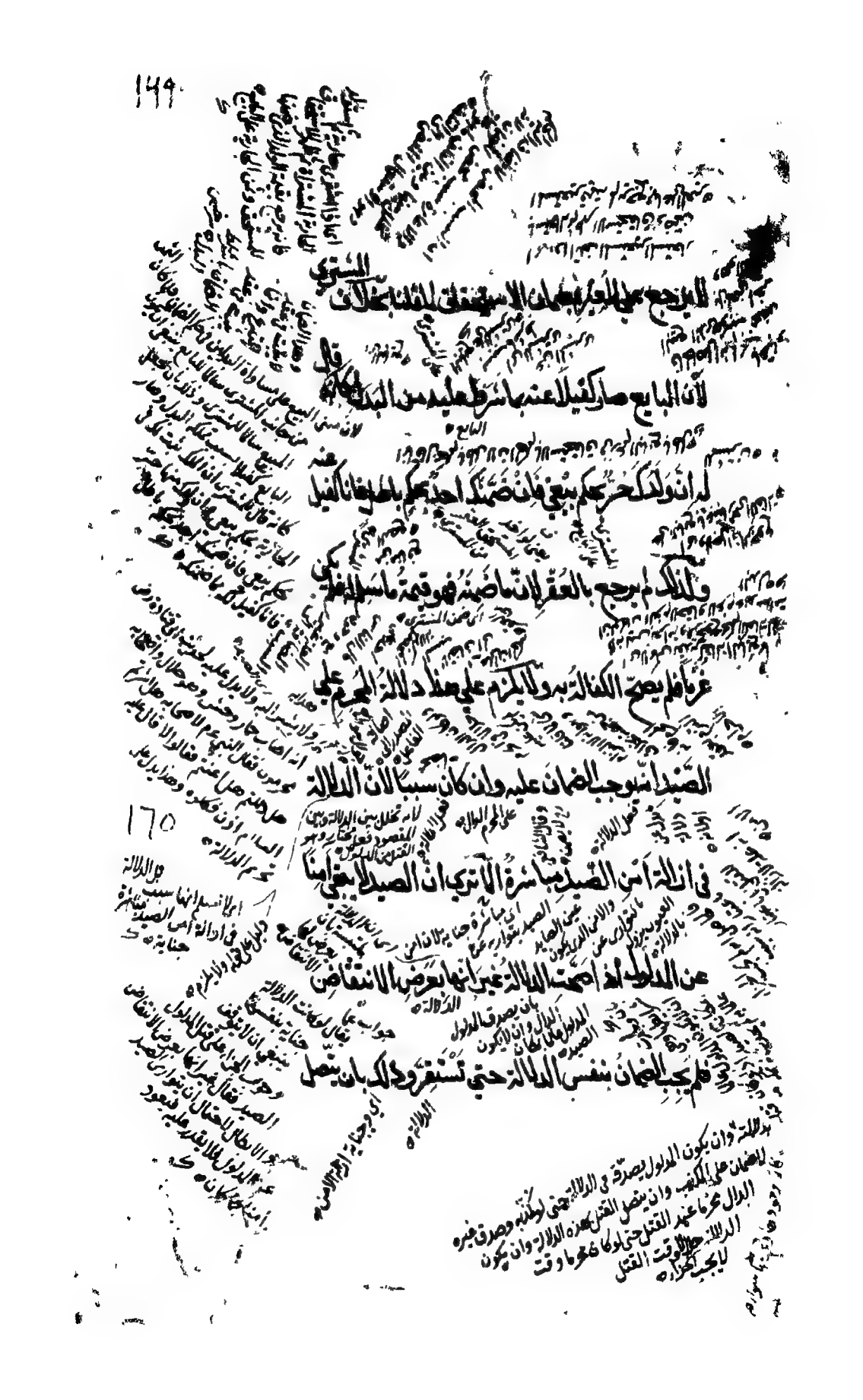

في جانبه نفسه لم يضمن الدافع لان ذلك سبب محض اعتبر

عليه لانه لا اضافة اليه بوجه واذا سقط على يد الصبي عليه

فجرحه كان ذلك على الدافع لانه اضيف اليه العطب ههنا

لان السقوط اضيف الى الامساك فصار سببا لحكم العلل

وشبهها وكذلك من حمل صبيا ليس منه بسبيل الى بعض المهالك

مثل الحر والبرد او شاهق الجبل فعطب بذلك الوجه كان

عاقلة الغاصب ضامنا واذا قتل الصبي في يده رجلا

ثم رجع عاقلة الغاصب على عاقلة الغاصب كذلك اذا مات

لم يضمن عاقلة غاصب شيئا لما ذكرنا وكذلك من حمل صبيا

انت طالق ان دخلت الدار وانت طالق ان دخلت الدار

ومثل النذر المعلق بدخول الدار وسائر الشروط وسمى

اليمين بالله سببا للكفارة مجازا وسمى الاول للطلاق

والعتاق سببا مجازا لما بينا ان ادنى درجات السبب

ان يكون طريقا واليمين شرع للبر وذلك قد لا يكون طريقا للجزاء

172

ط للكفارة لكنها كانت يحتمل ان يؤول اليه سمى سببا مجازا

وهذا عندنا والشافعي جعله سببا هو معنى العلة عندنا

لهذا المجاز شبهة الحقيقة حكما خلافا للزفر رح وذلك بين

في مسئلة التنجيز هل يبطل التعليق فعندنا يبطله لان اليمين

فصار ذلك معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه واما الايجاب

المضاف فهو سبب للحال وهو من اقسام العلل على ما نبين

ان شاء الله تعالى واما السبب الذي له شبهة العلل فمثل

ما قلنا في اليمين بالطلاق والعتاق باب تقسيم العلة

وهي سبعة اقسام علة اسما وحكما ومعنى وهو الحقيقة

في الباب وعلة اسما لا حكما ولا معنى وهو المجاز وعلة

اسما ومعنى لا حكما وعلة هي في حيز الاسباب لها شبه

بالاسباب ووصف له شبهة العلل وعلة معنى وحكما لا اسما

وعلة اسما وحكما لا معنى اما الاول فمثل البيع المطلق للملك

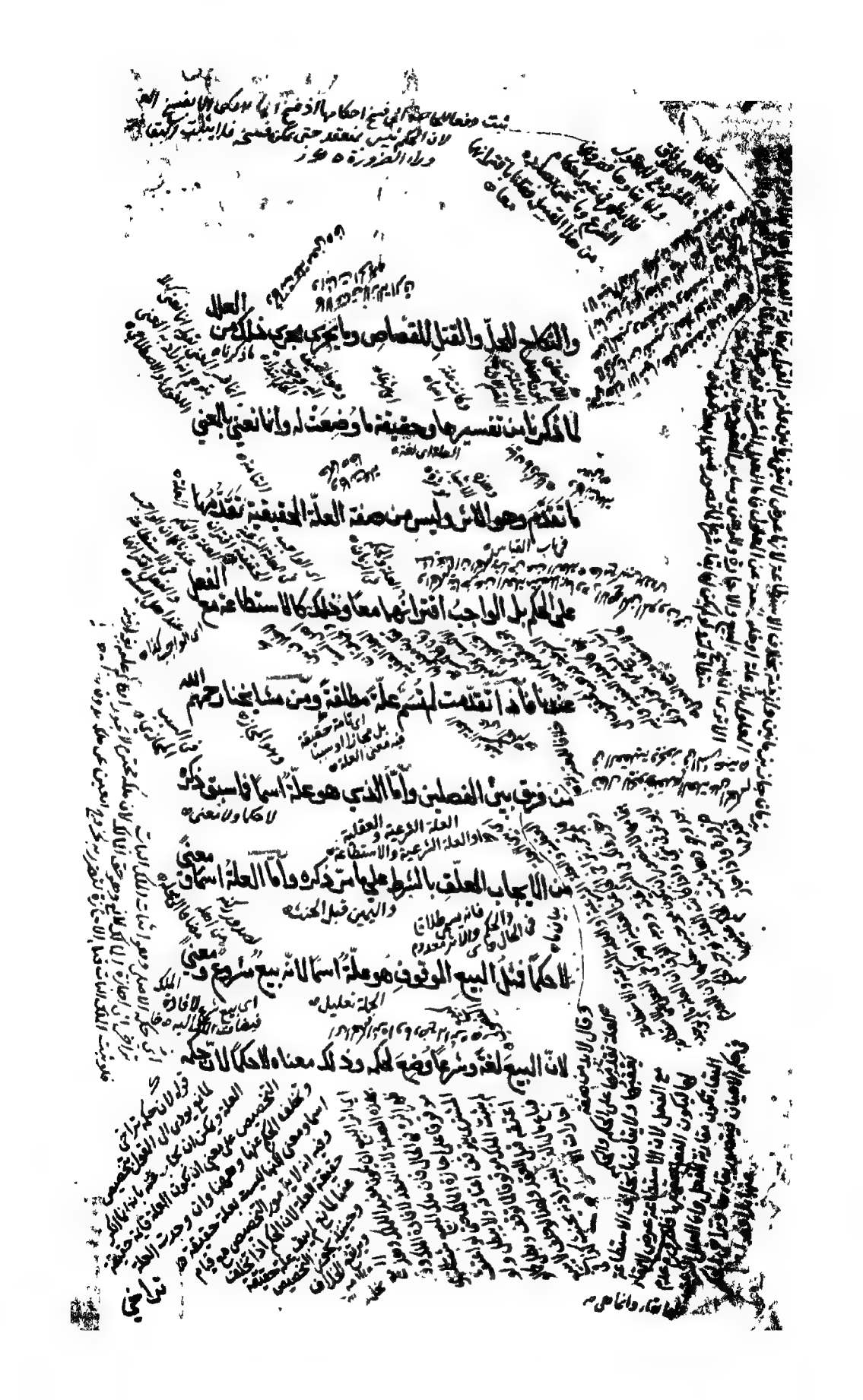

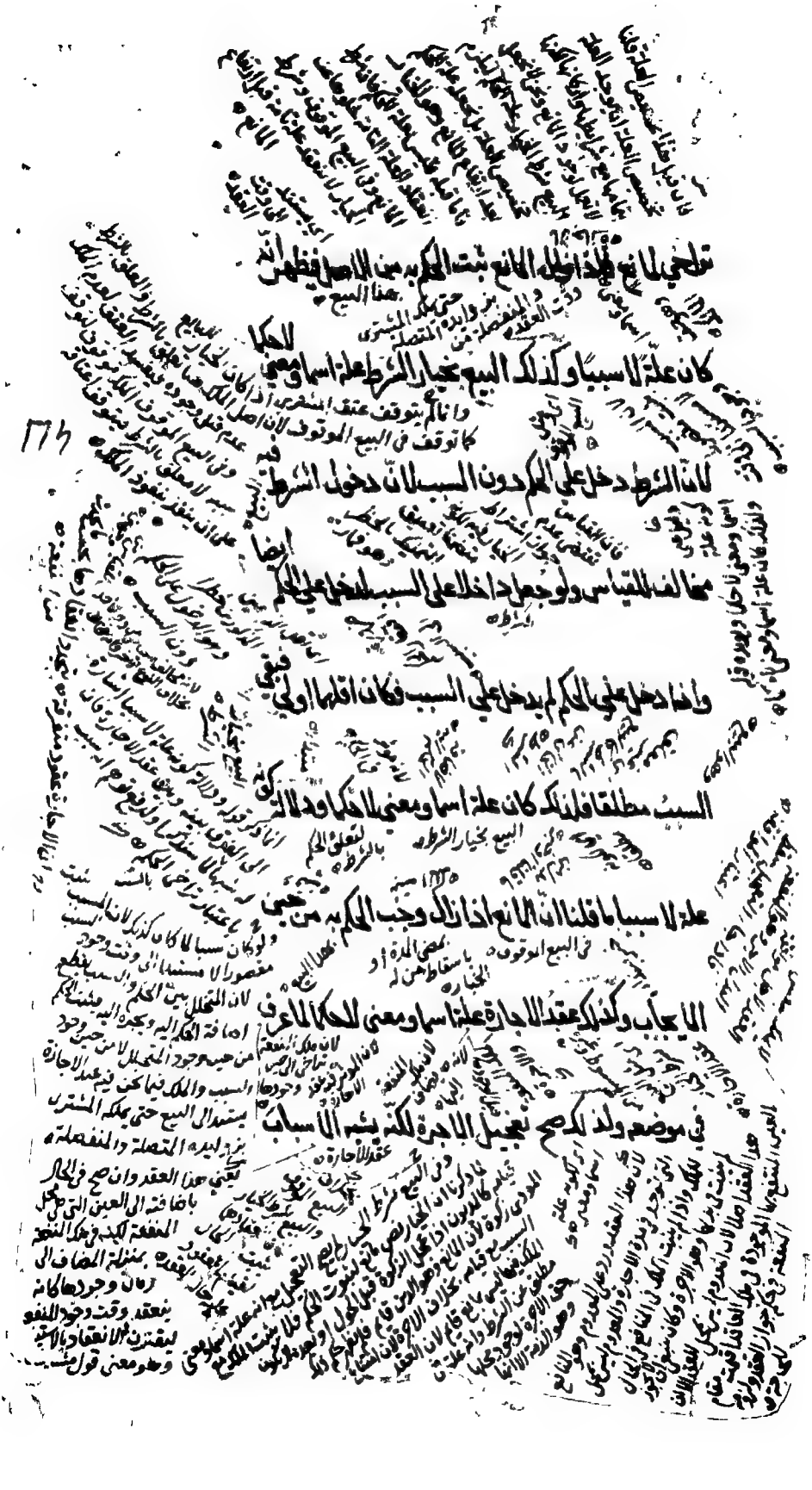

لا يتم نصاب العلة الا بهما فلكل واحد منهما شبهة العلل حتى

اذا انعدم احدهما لم يكن سببا لانه ليس بطريق موضوع وليس بعلة

لكن له شبهة العلل ولهذا قلنا ان الجنس بانفراده يحرم النسيئة

وكذلك القدر لان ربوا النسيئة شبهة الفضل فيثبت بشبهة العلة

وهو احد الوصفين واما العلة معنى وحكما لا اسما فكل حكم تعلق

بعلة ذات وصفين مؤثرين فان آخرهما وجودا علة حكما لان

الحكم يضاف اليه لانه ترجح على الاول بالوجود وشاركه في الوجوب

176

ومعنى لانه مؤثر فيه لا اسما لان الركن يتم بهما فلا يسمى بذلك احدهما

وذلك مثل القرابة والملك للعتق فان الملك الذي تأخر اضيف اليه

الملك مؤثر في ايجاب الصلات لان النفقة صلة يوضحه ان الملك علة لملك الاعتاق كالنكاح علة لملك الطلاق فاذا ظهر تأثير الوصفين وعدم الحكم لفوات احدهما كان المجموع علة واحدة ولا يكون القرابة علة والملك شرطا كما زعم الشافعي

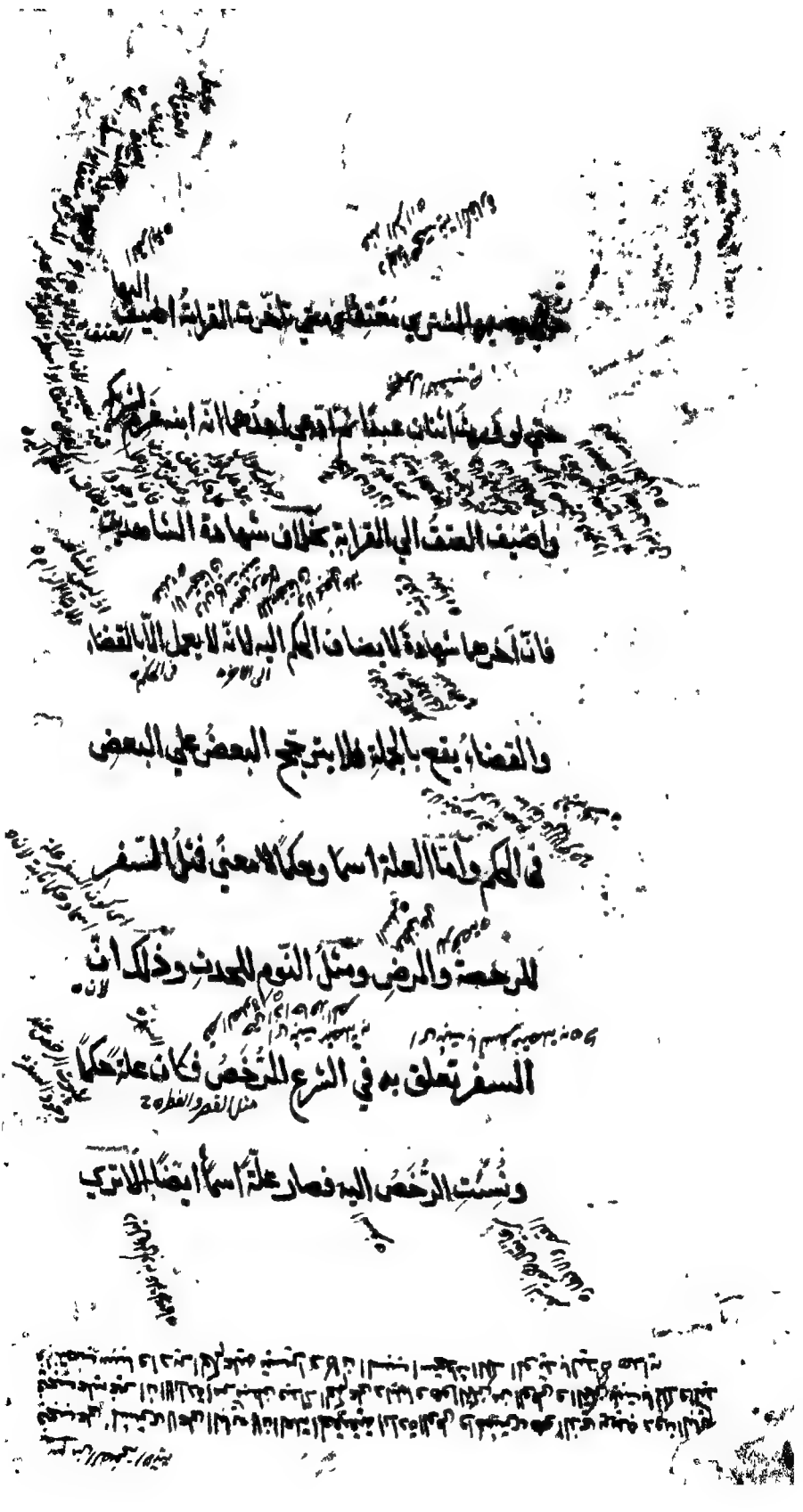

لانه من اصبح صائما ثم سافر لم يحل له الفطر ومع
ذلك اذا افطر لم تلزمه الكفارة وهذا ليس بعلة حكما
ولا معنى فلما صار شبهة علمنا انه علة اسما واما المعنى
فلان الرخصة تعلقت بالمشقة في الحقيقة الا انه
اضيف الى السفر لانه سبب المشقة فاقيم مقامها وكذلك
المرض الا انه متنوع فما هو سبب للمشقة اقيم مقامها
وما لا فلا وكذلك النوم انواع فما كان منه سببا لاسترخاء
المفاصل اقيم مقامه فصار حدثا وانما نقل منه الى السبب
الظاهر للتيسير وكذلك الاستبراء متعلق بالشغل

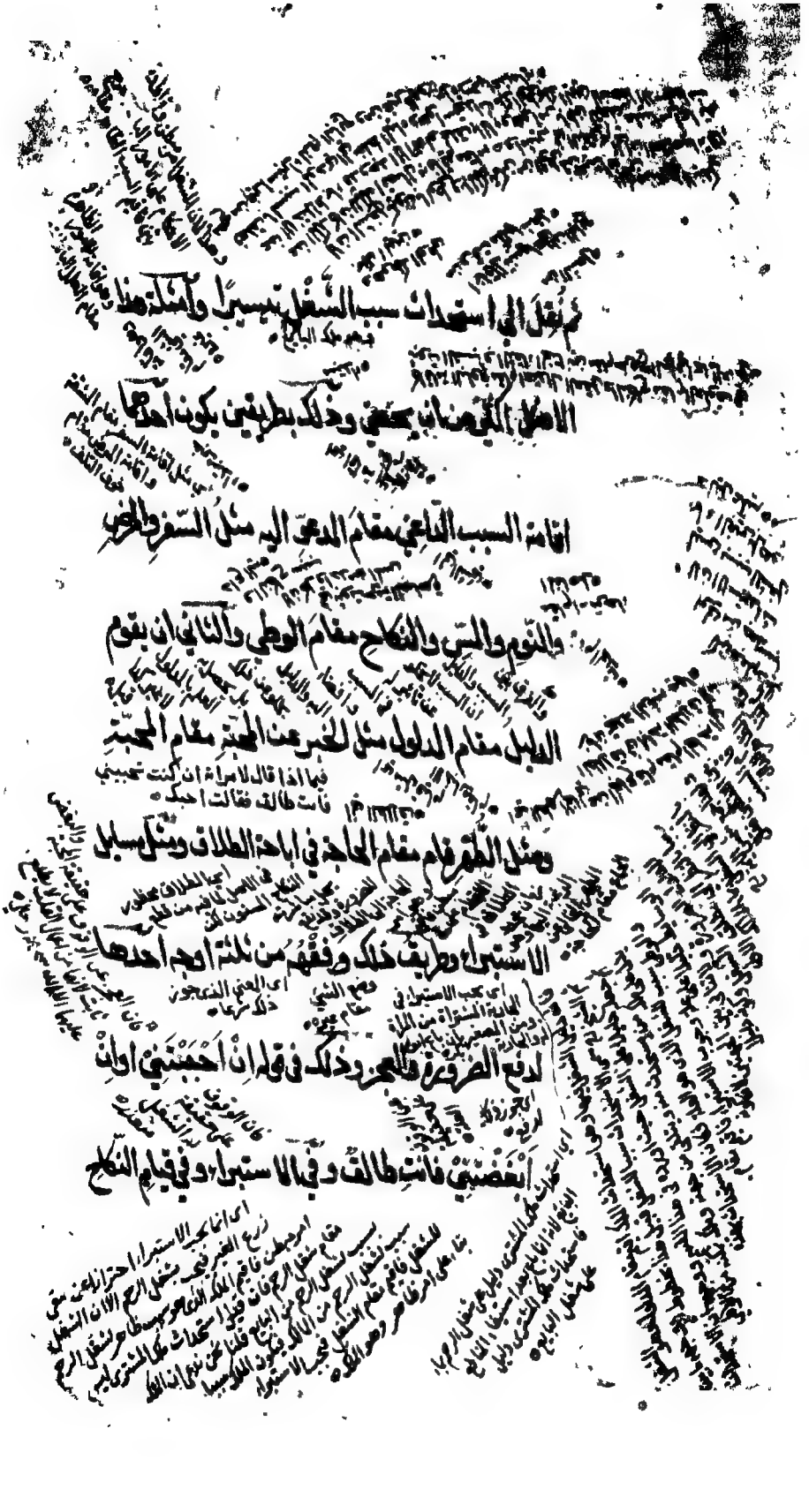

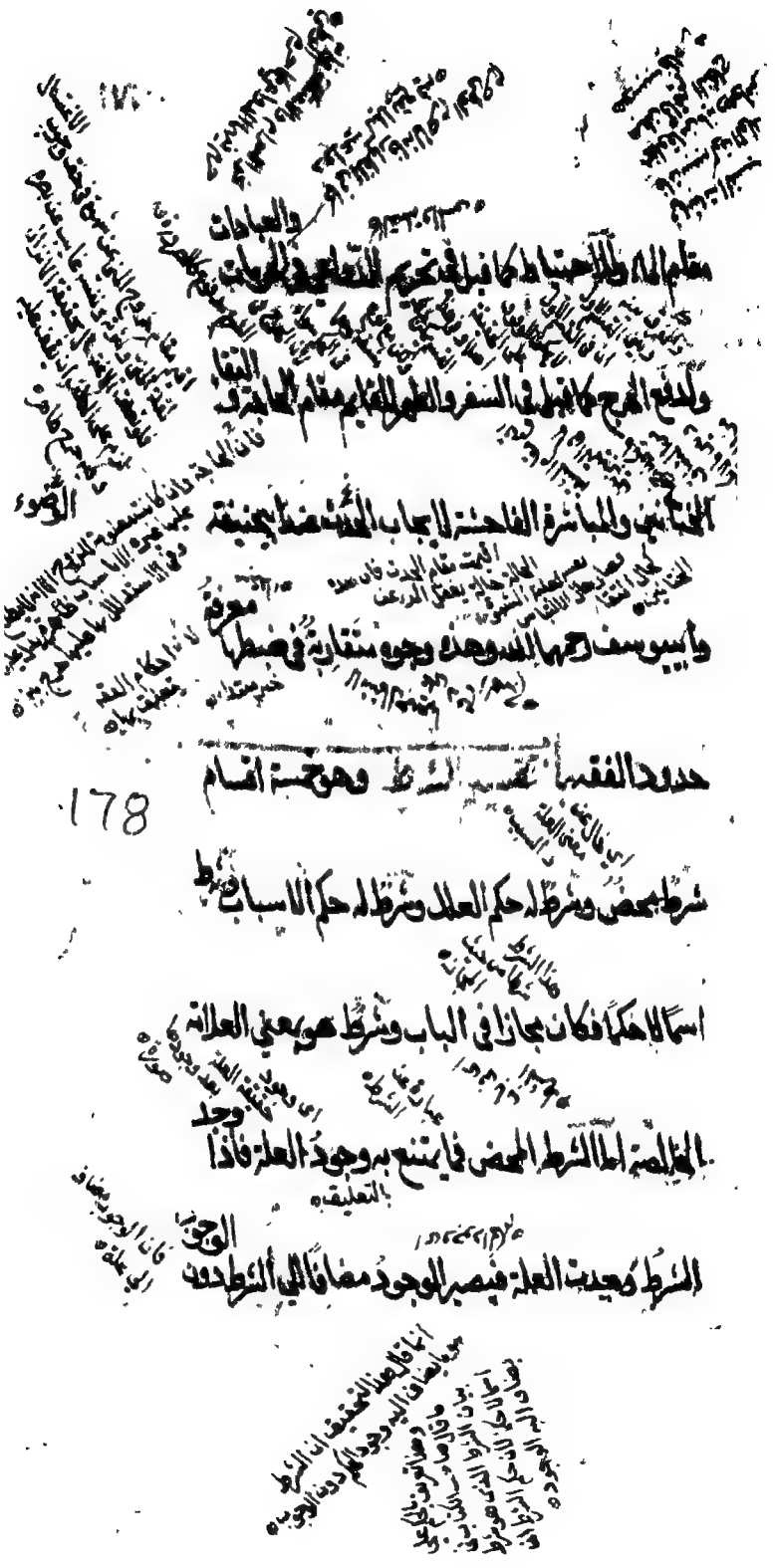

المرأة التي اتزوجها طالق ثلثا هذا الكلام بمعنى الشرط دلالة

لوقوع الوصف في النكرة ولو وقع في المعين لما صلح دلالة

ونص الشرط يجمع الوجهين واما الشرط الذي هو في حكم العلل

فان كل شرط لم يعارضه علة صلح ان يكون علة يضاف الحكم اليه

ومتى عارضته علة لم يصلح علة وذلك لما قلنا ان الشرط يتعلق

180

به الوجود دون الوجوب فصار شبيها بالعلل والعلل اصول

لكنها لما لم تكن عللا بذواتها استقام ان تخلفها الشروط

وهذا اصل كبير لعلمائنا رحمهم الله فقد قالوا في شهود الشرط

واليمين اذا رجعوا جميعا بعد الحكم ان الضمان على شهود اليمين

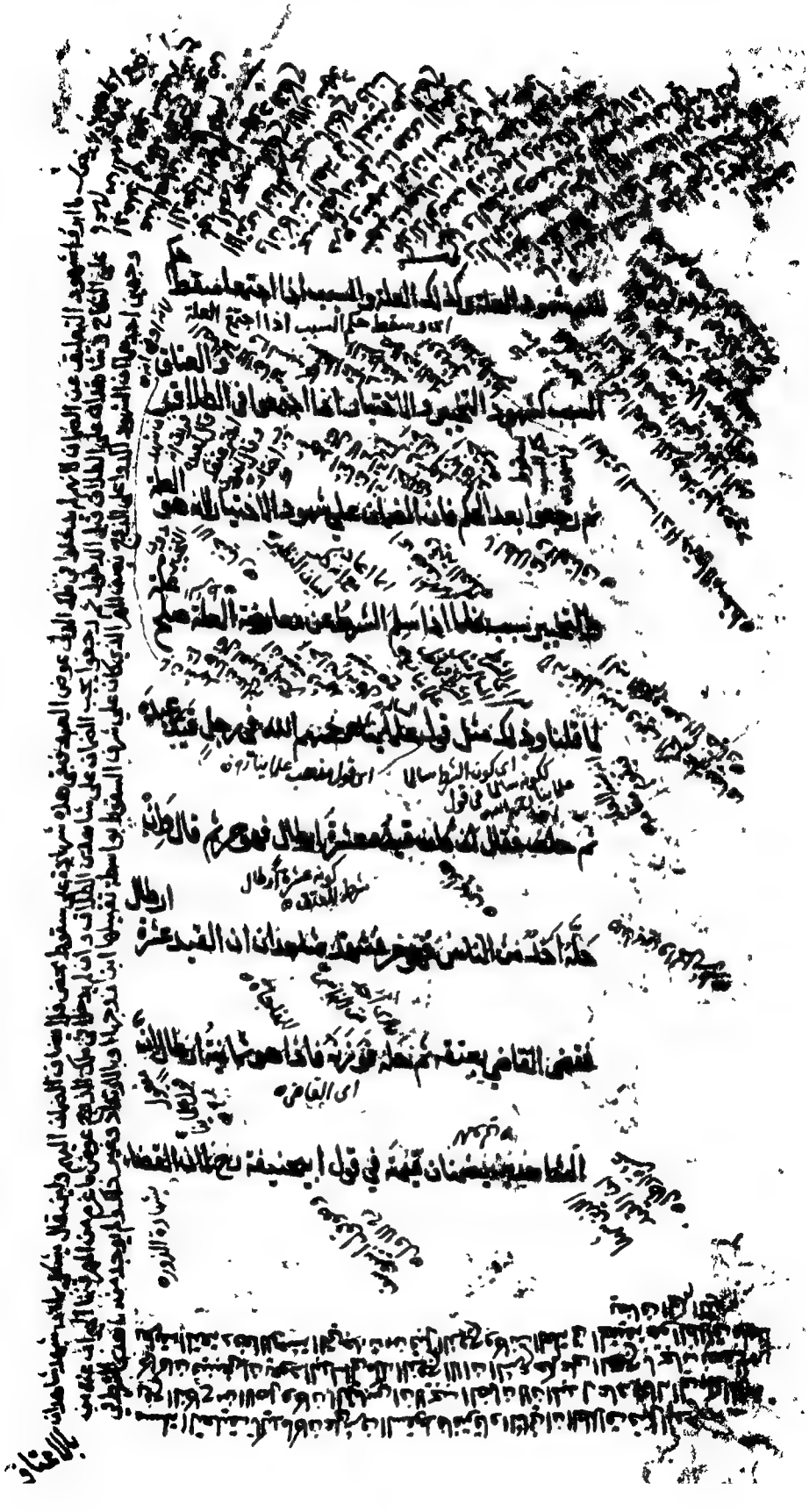

بشهادتها
بالاعتاق عنده ينفذ ظاهرا وباطنا فقد وجب العتق
العتق
وعندهما لا يضمنان لان القضاء لم ينفذ في الباطن فوقع
العتق
بحل القبض وهذا شاهد ان ابتاشرط العتق للعلة
العتق
ومع ذلك هنا من قبل ان علة العتق لا تصلح لضمان
العتق
وهو بين المولى فجعل الشرط علة وفي سلة رجوع الغريمين
181
ايجاب كلة العتق يصلح لضمان العدوان لانها تشبه اليمين
التعدي فلم يجعل الشرط علة واذا رجع شهود الشرط وحدهم
يجب ان يضمنوا لما قلنا فاما شهود الاحصان اذا رجعوا
فلا يضمنون بحال عندنا خلافا لزفر لانا الاحصان

لا يتعلق به وجوب ولا وجود على ما نبين ان شاء الله تعالى

وعلى هذا الاصل حفر البير هو شرط في الحقيقة لان الثقل

علة السقوط والمشي سبب محض لكن الارض كانت ماسكة

لما في طبيعة الثقيل من الميل الى قعر البير

عمل الثقل فيكون حفر البير ازالة للمانع وكذلك شق الزق شرط

للسيلان لان الزق كان مانعا وكذلك القنديل الثقيل علة

للسقوط وانما الحبل مانع فاذا قطع الحبل فقد زال المانع فعمل

الثقل عمله فثبت انه شرط لكن العلة ليست بصالحة للحكم لان الثقل

طبع لا تعدي فيه والمشي مباح بلا شبهة فلم يصلح ان يجعل علة

بواسطة الثقل واذا لم يعارض الشرط ما هو علة وللشرط

شبه

183

والحافر فقال الولي سقط وقال الحافر اسقط نفسه ان القول

قول الحافر استحسانا لما قلنا ان الحفر شرط جعل خلفا عن

العلة لتعذر نسبة الحكم الى العلة فاذا ادعى صاحب الشرط

ان العلة صالحة لاضافة الحكم اليها فقد تمسك بالاصل وجحد

حكما ضروريا فجعلنا القول قوله بخلاف الجارح اذا ادعى

الموت بسبب اخر لم يصدق لانه صاحب علة ولهذا قلنا في

الجامع الصغير فيمن اشلى كلبا على صيد مملوك فقتله او على نفس

فقتلها او مزق ثياب رجل لم يضمن شيئا لانه صاحب سبب

وقد اعترض عليه فعل مختار غير مضاف اليه لان الكلب

184

لان الجرح علة الموت والاصل اضافة الحكم الى العلة وكان الجارح مدعيا امرا عارضا فلا يصدق والولي متمسكا بالاصل فيكون القول قوله خا

اي اغراه عليه وهذا على استعمال العامة قال ثعلب وقول الناس اشليت الكلب على الصيد خطأ وقال ابو زيد اشليت الكلب دعوته وقال ابن السكيت يقال اوسدت الصيد واسدته اذا اهريت ونا يقال اشليته انما الاشلاء الدعاء يقال اشليت الشاة والناقة اذا دعوتهما باسمائهما ليحلبهما

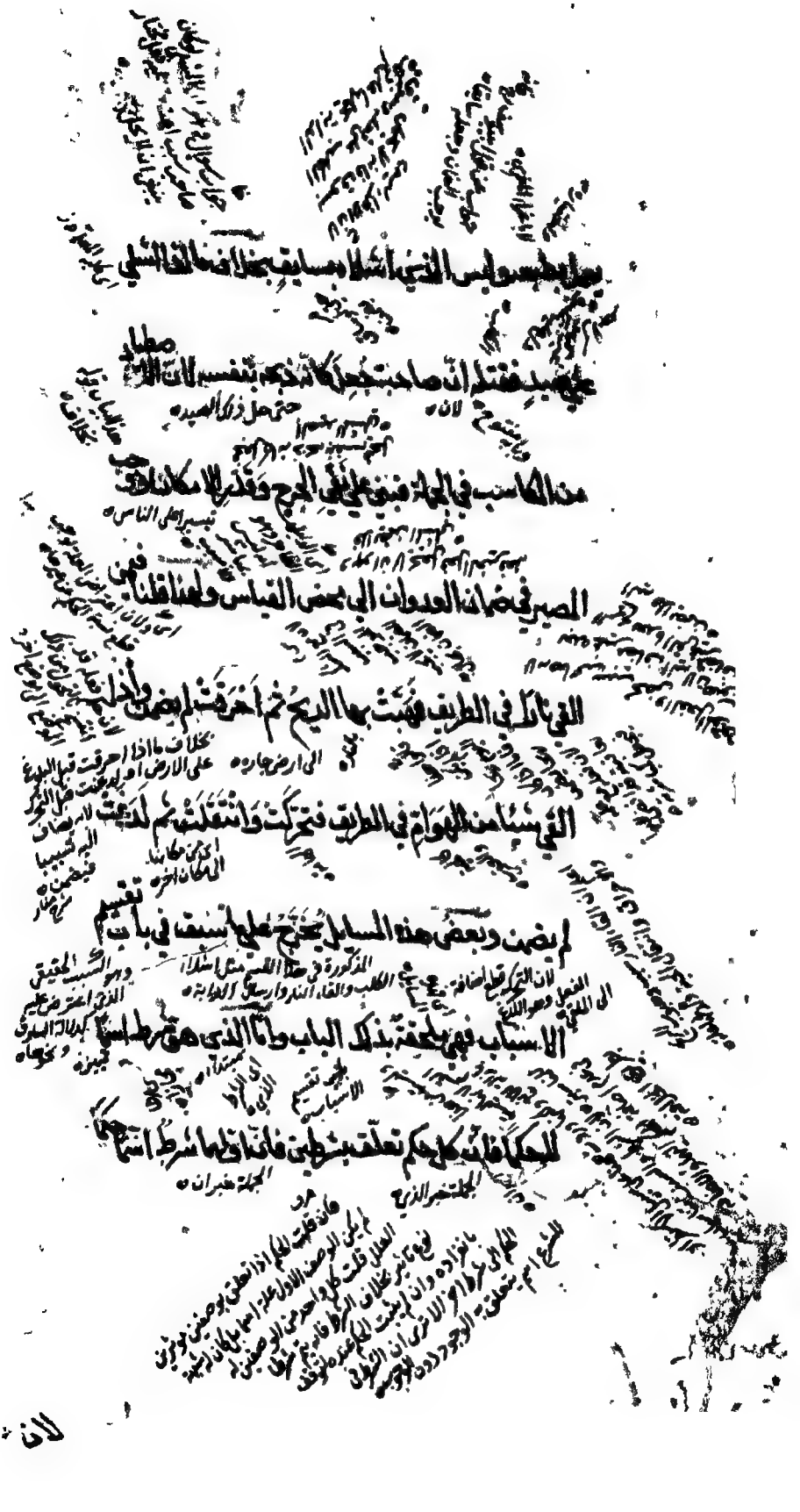

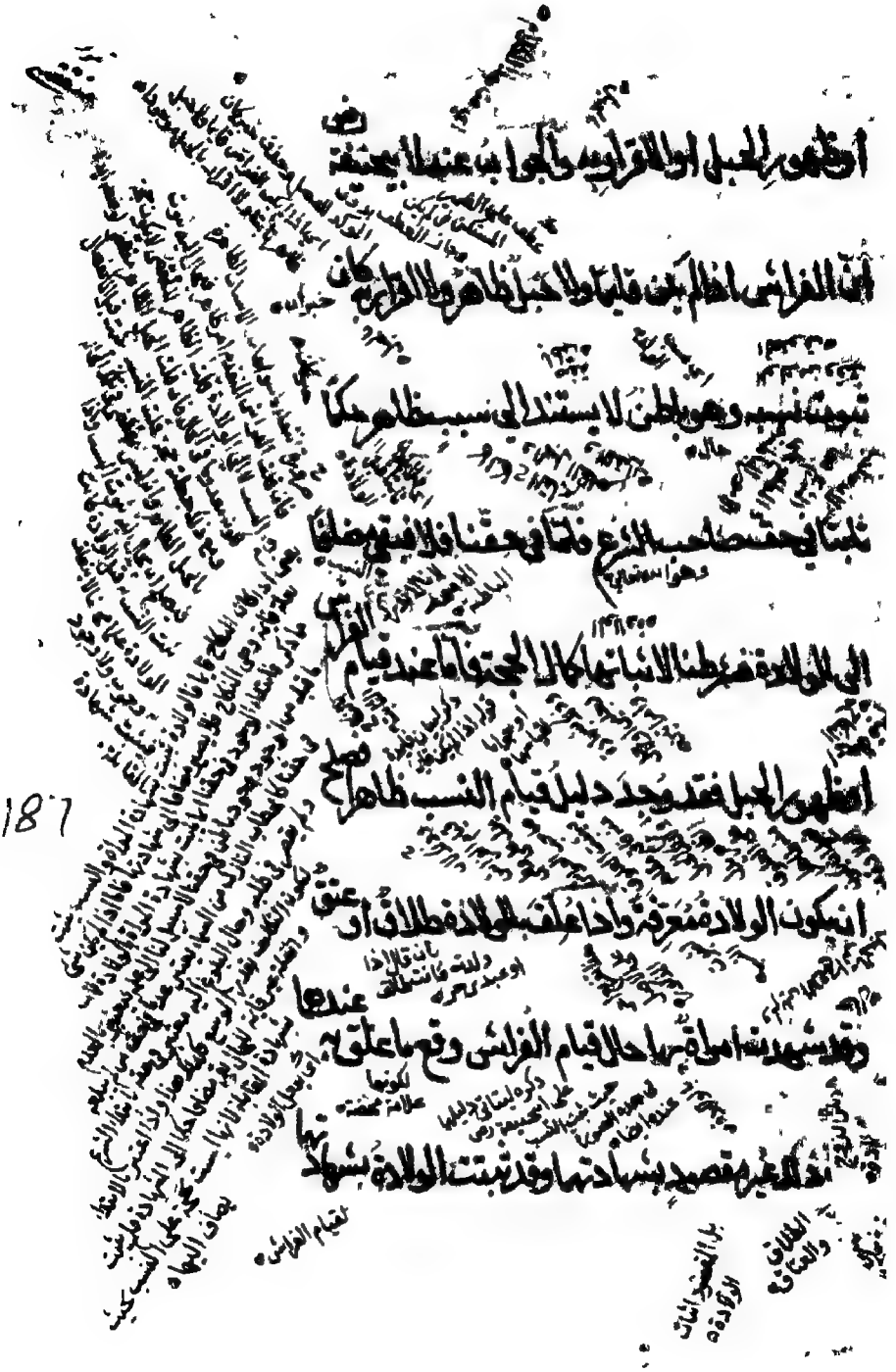

تقادم العهد لم تقم الحد على المشهود عليه وابطلنا رد الشهادة

عن القاذف لذلك ذكره في المنتقى من غير فصل التقادم

ونصل بهذه الجملة بيان العقل وما يتصل به

من أهلية البشر اختلف الناس في العقل اهو من العلل

الوجبة ام لا فقالت المعتزلة العقل علة موجبة لما استحسنه

محرمة لما استقبحه على القطع والبتات فوق العلل الشرعية

فلم يجوزوا ان يثبت بدليل الشرع ما لا يدركه العقل او يقبحه

جعلوا الخطاب متوجها بنفس العقل وقالوا لا عذر لمن عقل

صغيرا كان او كبيرا في الوقف عن الطلب وترك الايمان

اي طلب دليل الايمان
وهو النظر في المحدثات ٥

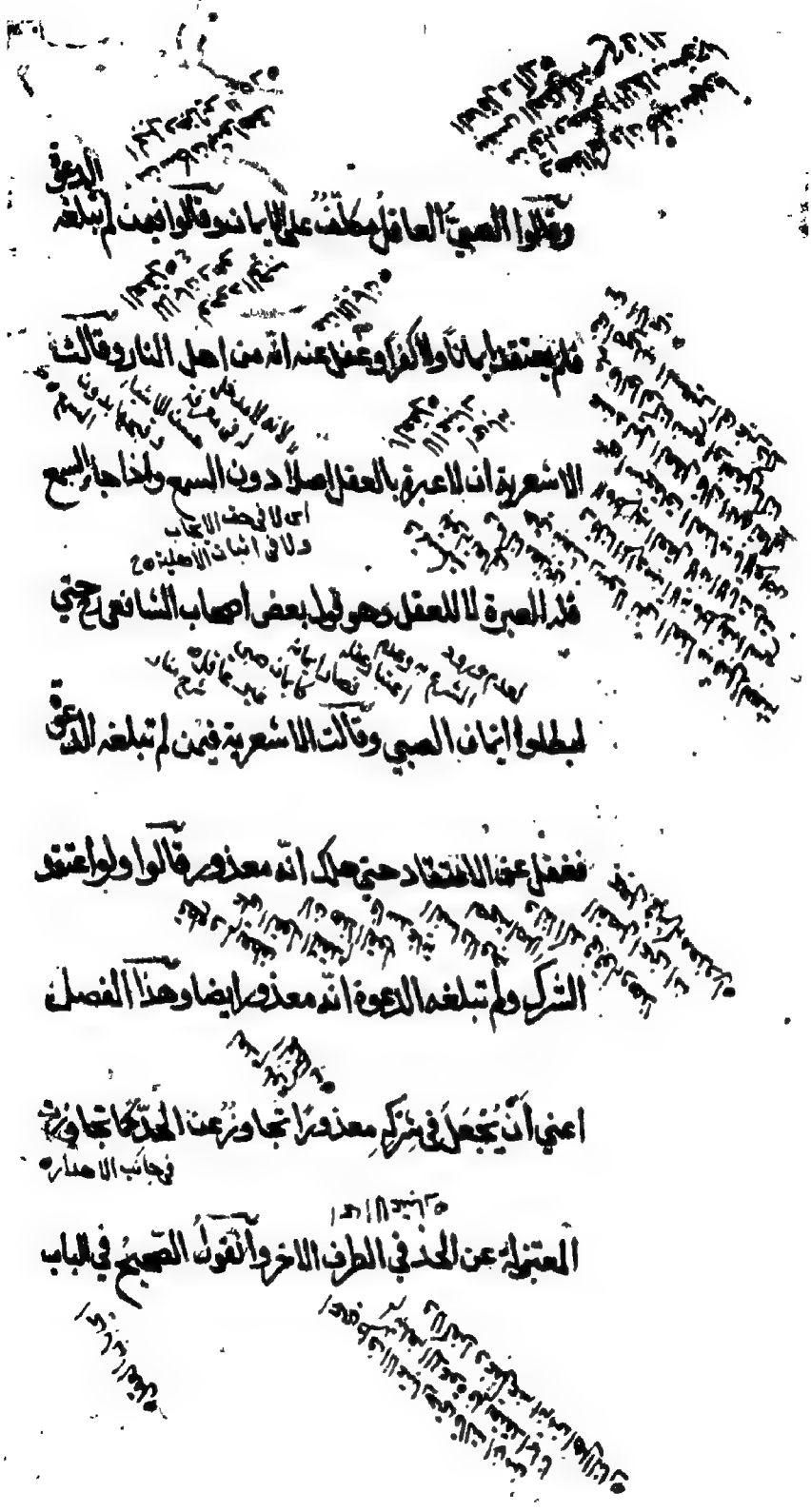

هو قولنا ان العقل معتبر لاثبات الاهلية وهو من اعز النعم

العقل

خلق متفاوتا في اصل القسمة وقد مر تفسيره قبل هذا

١٩٠

انه نور في بدن الادمي مثل الشمس في ملكوت الارض يضيء

الملك والتاء زايدة للمبالغة

به الطريق الذي يبتدأ في حق المعاني من حيث توجد وفي

اي في حق ما لا يحس ولا يعاين من حيث توجد وذلك كالعلم فانه مما لا يحس

حق الصور والمعاني جميعا من حيث ينقطع اليه اثر الحواس

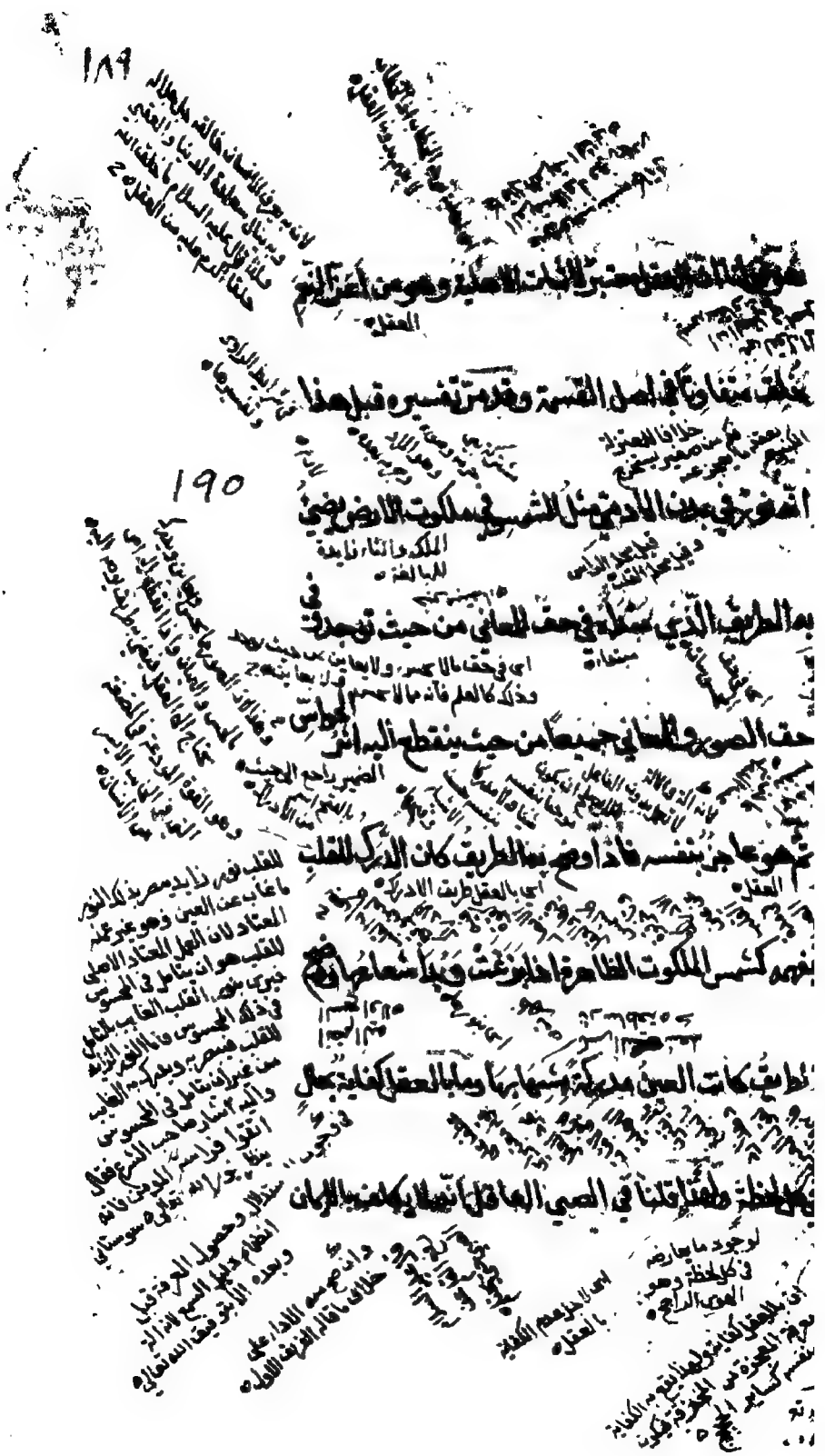

الضمير راجع الى حيث

ثم هو عاجز بنفسه فاذا وضح به الطريق كان الدرك للقلب

العقل

اي بالعقل طريق الادراك

بفهمه كشمس الملكوت الظاهرة اذا بزغت وبدا شعاعها ووضح

الطريق كانت العين مدركة مشبها بها وما بالعقل كفاية بحال

في كل لحظة ولهذا قلنا في الصبي العاقل انه لا يكلف بالايمان

لوجود ما يعارضه في كل لحظة وهو الهوى الراجح

اي لاجل عدم الكفاية بالعقل

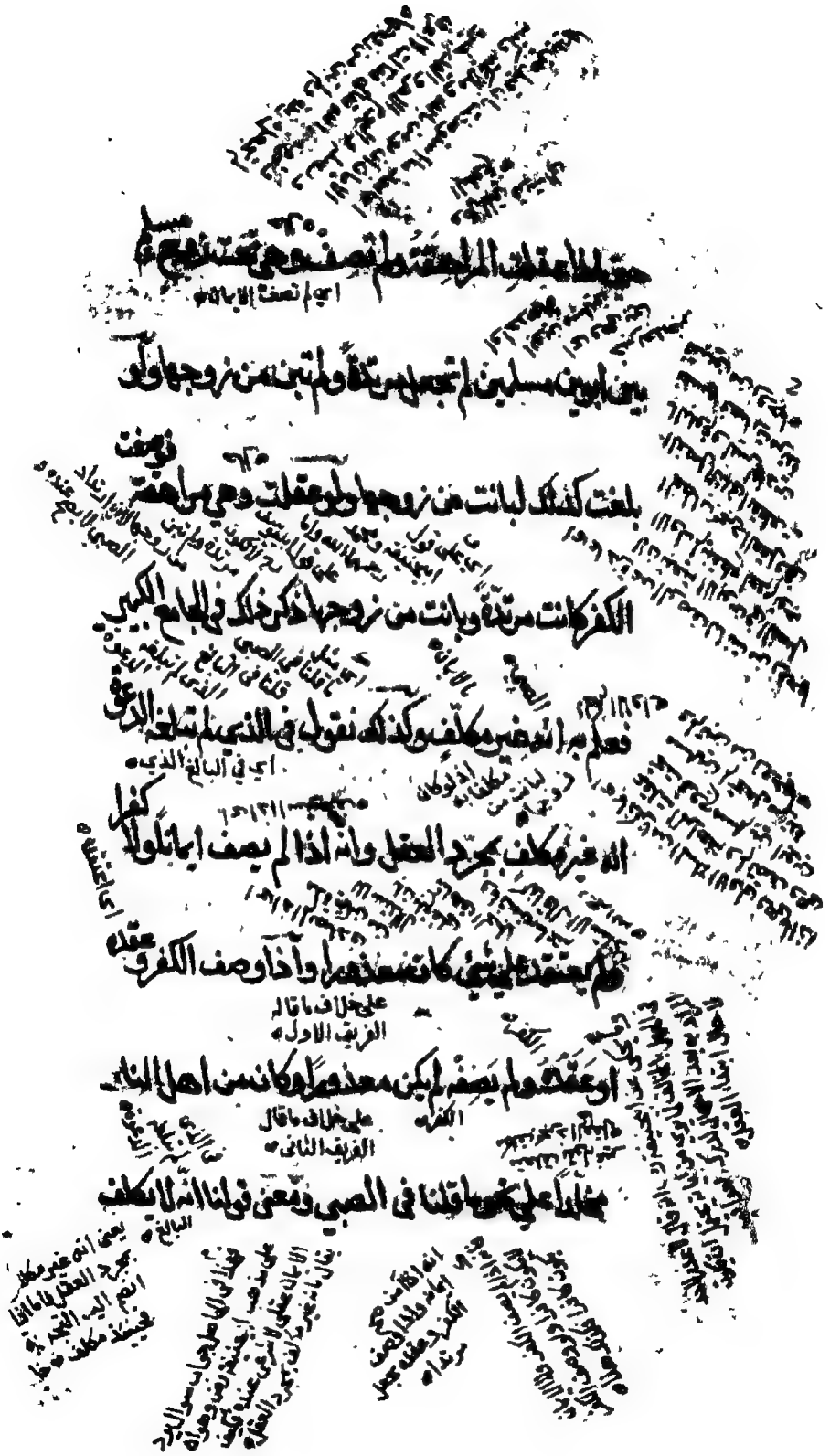

192

193

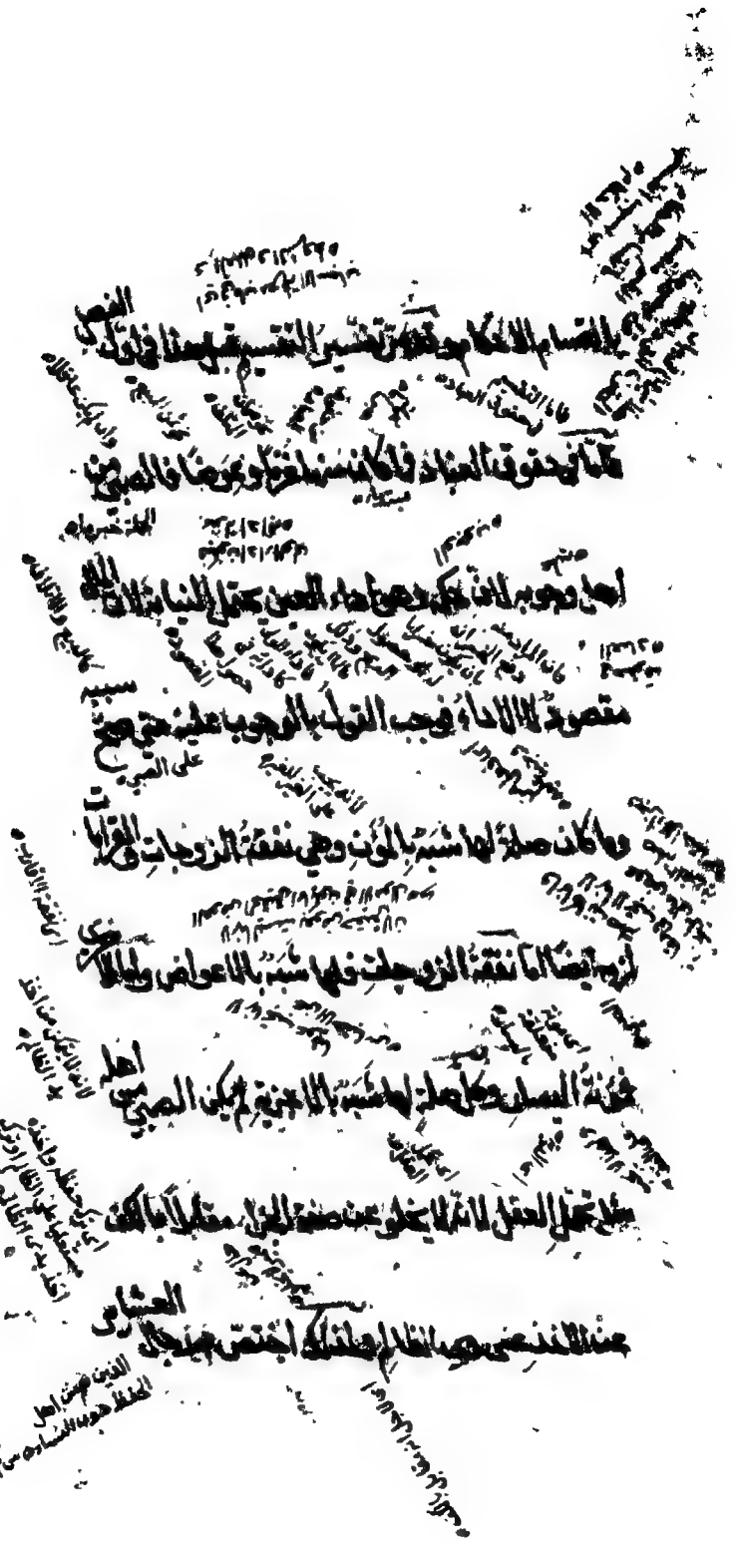

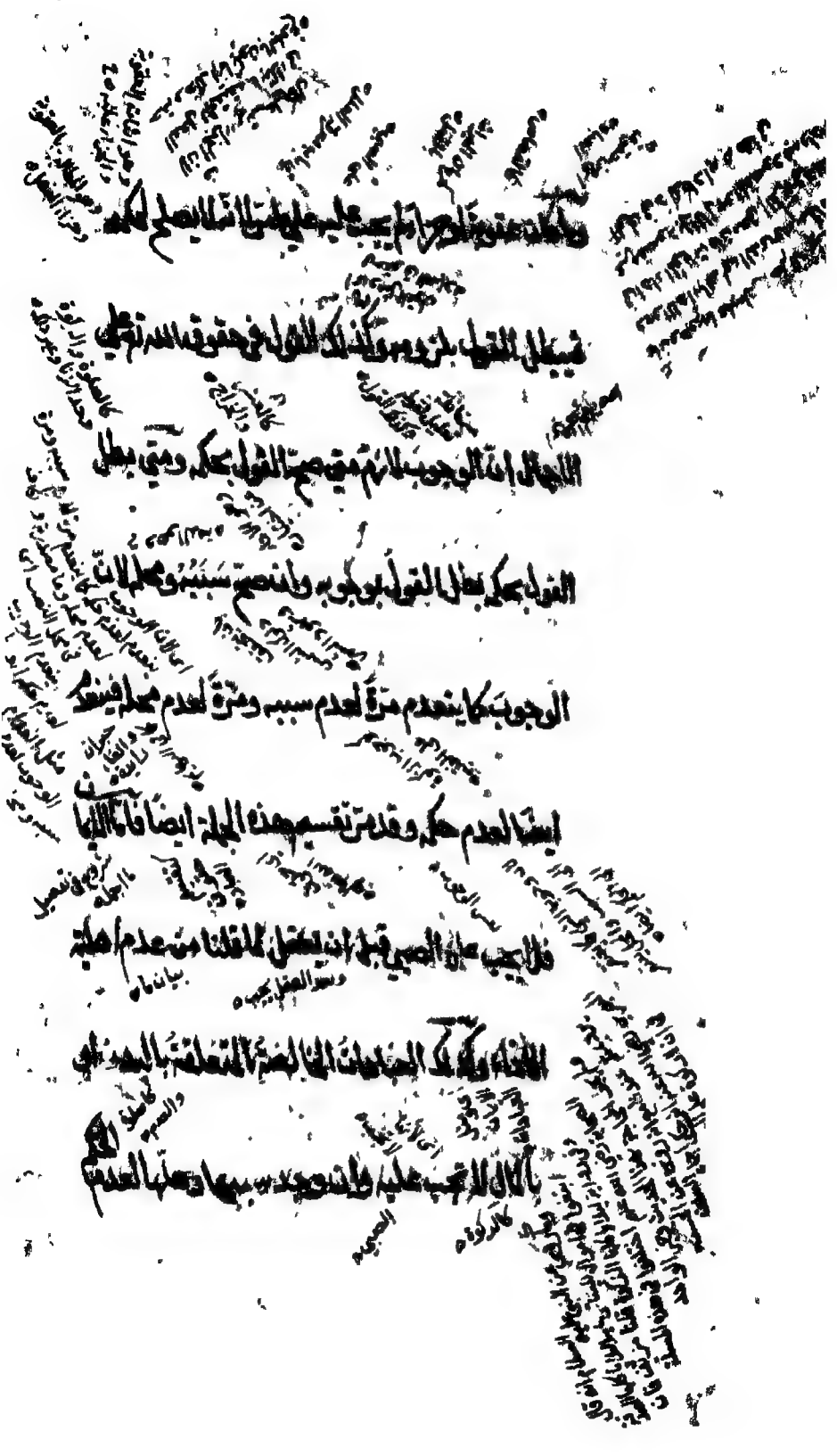

وهو الاداء لان الاداء هو المقصود في حقوق الله تعالى

وذلك فعل يحصل عن اختيار على سبيل التعظيم تحقيقا للابتلاء

والصغر ينافيه وما يتأدى بالنائب لا يصلح طاعة لانها

نيابة جبر لا اختيار فلو وجب مع ذلك لصار المال مقصودا

وذلك باطل في جنس القرب فلذلك لم يلزمه الزكوة والصلوة

والحج والصوم وما يشوبه معنى المؤنة مثل صدقة الفطر لم تلزمه

عند محمد رح لما قلنا ولزمه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله

اجتزاء بالاهلية القاصرة والاختيار القاصر وذلك بواسطة

الولي ولزمه ما كان مؤنة في الاصل وهو العشر والخراج لما ذكرنا

وقد كنا عليه مدة لكنا تركناه بهذا القول الذي اخترناه

وهذا اسلم الطريقين صورة ومعنى وتقليدا وحجة ولهذا

قلنا في الصبي اذا بلغ في بعض شهر رمضان انه لا يقضي ما مضى

وكذلك نقول في الحائض ان الصوم يلزمها لاحتمال الاداء

ثم النقل الى البدل وهو القضاء لان الحرج لما عدم في ذلك بقي الحكم

فوجب القول بالوجوب واما الصلوة فقد بطل الاداء لما فيه من

الحرج فبطل الوجوب لعدم حكمه مع قيام محل الوجوب وقيام سببه

وكذلك قولنا في المجنون اذا امتد فصار لزوم الاداء يؤدي

الى الحرج فبطل القول بالاداء بطل القول بالوجوب لعدم الحكم ايضا

195

والاغماء لما لم ينافِ حكم وجوب الصوم لم ينافِ وجوبه كان

منافيا لحكم وجوب الصلوة اذا امتد فكان منافيا لوجوبه

196 والنوم لما لم يكن منافيا لحكم الوجوب اذا انتبه لم يكن

منافيا للوجوب ايضا باب اهلية الاداء

واما اهلية الاداء فنوعان قاصر وكامل لها القاصر فيثبت

بقدرة البدن اذا كانت قاصرة قبل البلوغ وكذلك بعد البلوغ

فيمن كان معتوها لانه بمنزلة الصبي لانه عاقل لم يعتدل عقله

واصل العقل يعرف بدلالة العيان وذلك ان يختار المرء ما يصلح له

بدرك العواقب المستورة فيما ياتيه ويذره وكذلك القصور

متعلق بقوله يختار

وهذا لان اختيار مثل هذا الشيء فعلا وتركا اثر من آثار العقل لان ادراك العواقب المستورة لا يكون الا بالعقل فدل مشاهدة اثر العقل على وجوده وكذلك القصور يعرف بالامتحان بالنظر فيما ياتيه ويذره فانه اذا اختار اتيان ما فيه منفعة جلية ومضار خفية او ترك ما فيه مضرة جلية ومنافع خفية حل ذلك

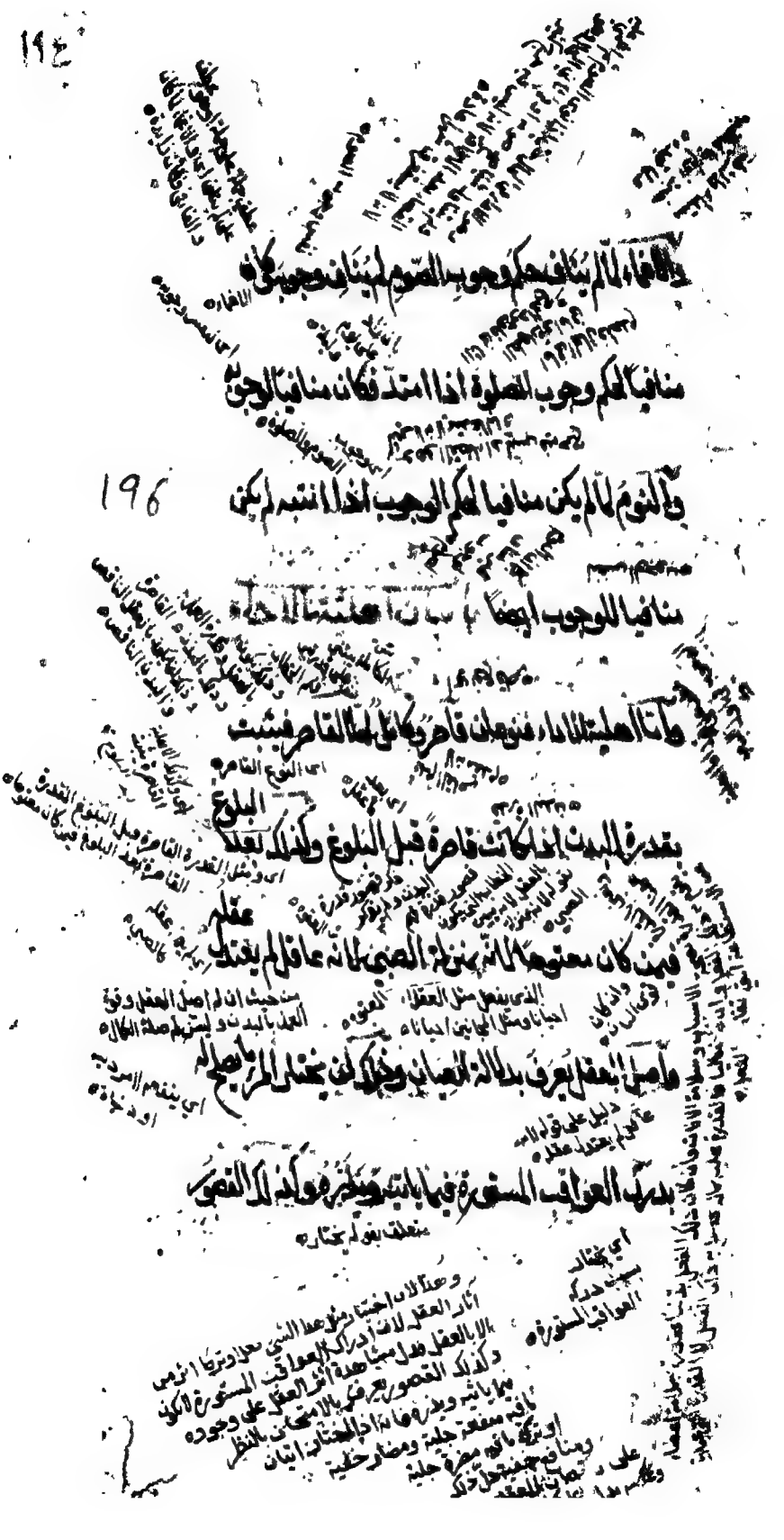

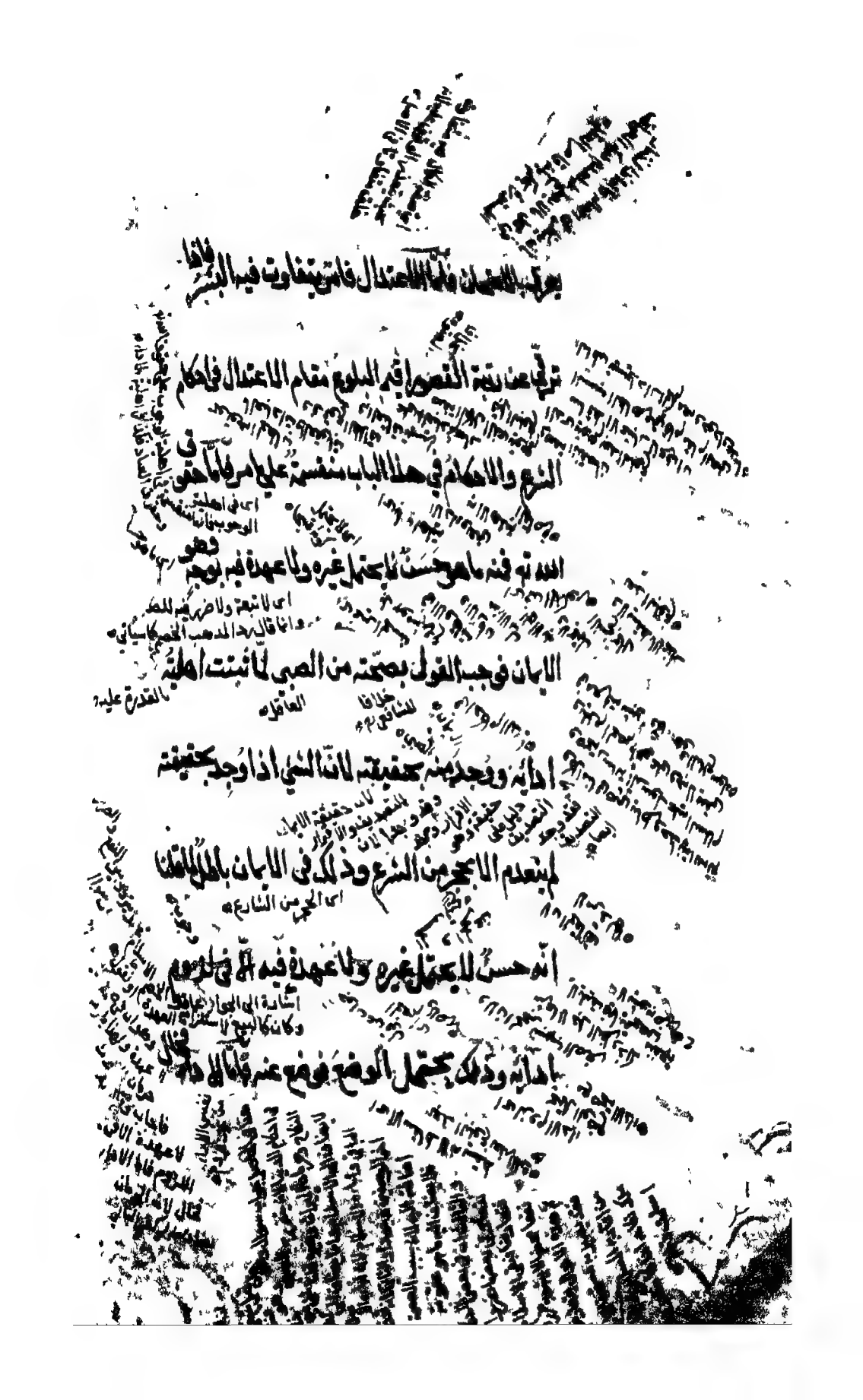

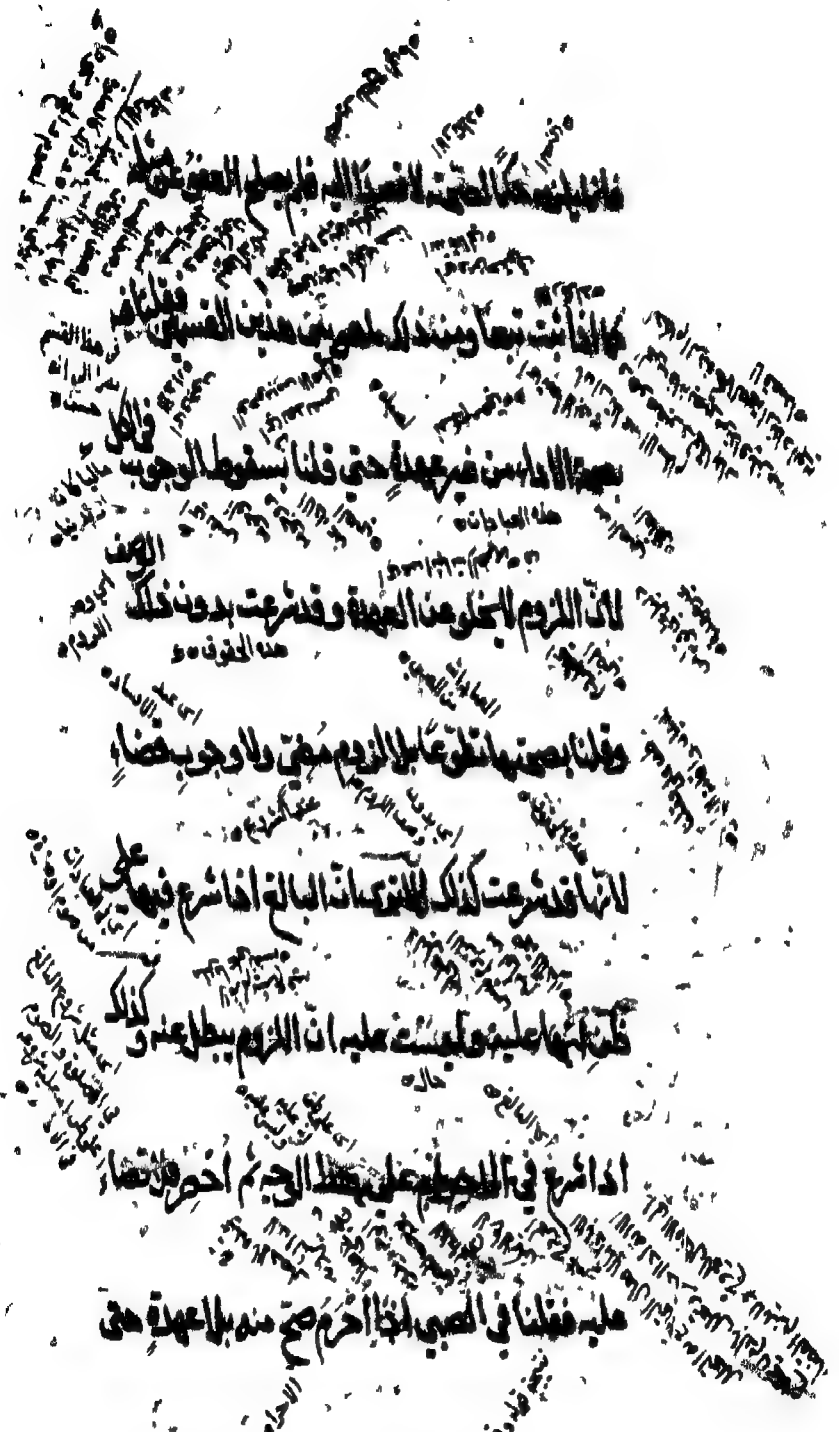

اذا ارتكب محظورا لم يلزمه وقلنا في الصبي اذا ارتد انه لا يقتل

وان صحت ردته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان القتل يجب

بالمحاربة لا بعين الردة ولم توجد فاشبه ردة المراة فاما ما كان

من غير حقوق الله تعالى فثلثة اقسام ايضا ما هو نفع محض وما هو

ضرر محض وما هو دائر بينهما اما النفع المحض فيصح منه مباشرته

لان الاهلية القاصرة والقدرة القاصرة كافية لجواز الاداء الا ترى

ان مباشرة النوافل منه صحت لما قلنا وفي ذلك جاءت الحسنة

المعروفة قال النبي صلى الله عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلوة

اذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها اذا بلغوا عشرا وانما هذا

ضرب تاديب

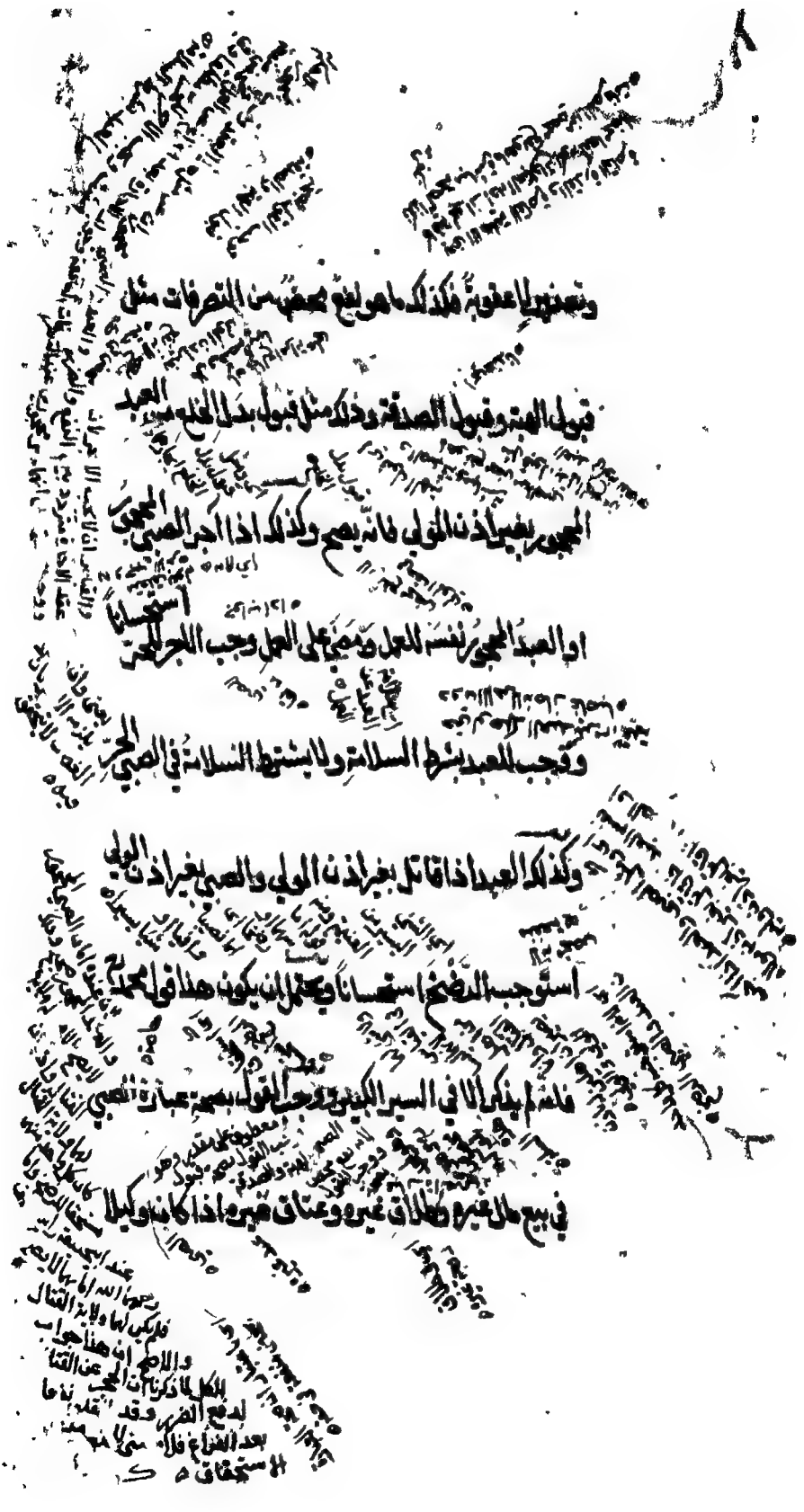

لان الآدمي مكرم بصحة العبارة وعلم البيان قال الله تعالى علمه البيان

فكان القول بصحته من اعظم المنافع الخالصة وفي ذلك توصل

الى درك المضار والمنافع واهتداء في التجارة بالتجربة قال الله تعالى

وابتلوا اليتامى واما ما كان ضررا محضا فليس بمشروع في حقه

فبطلت مباشرته وذلك مثل الطلاق والعتاق والهبة والقرض

والصدقة ولم يملك ذلك عليه غيره ما خلا القرض فانه يملكه القاضي

عليه لان صيانة الحقوق لما كانت بولاية القضاء انقلب القرض

بحال القضاء نفعا محضا لا تشوبه مضرة لان العين غير مأمون

العطب والدين مأمون العطب الا من قبل التوى وقد وقع

99

بغبن فاحش من الاجانب والولي لا يملكه وذلك باعتبار ان نقصان

رايه جبر براي الولي فصار كالبالغ وعند ابي يوسف ومحمد

بطريق ان راي الولي شرط الجواز وعموم رايه كخصوصه فيجعل

كان الولي باشر بنفسه ولذلك قالا لا يملكه بالغبن الفاحش

مع الاجانب ومع الولي وعن ابي حنيفة رض في التصرف مع الولي

بغبن فاحش روايتان في رواية اجازه لما قلنا وفي رواية

رده لشبهة النيابة وذلك انه في الملك اصيل وفي الراي اصيل

من وجه دون وجه الا ترى ان له اصل الراي دون وصفه

فثبتت شبهة النيابة فاعتبرت في موضع التهمة وسقطت

وهو الاقارب

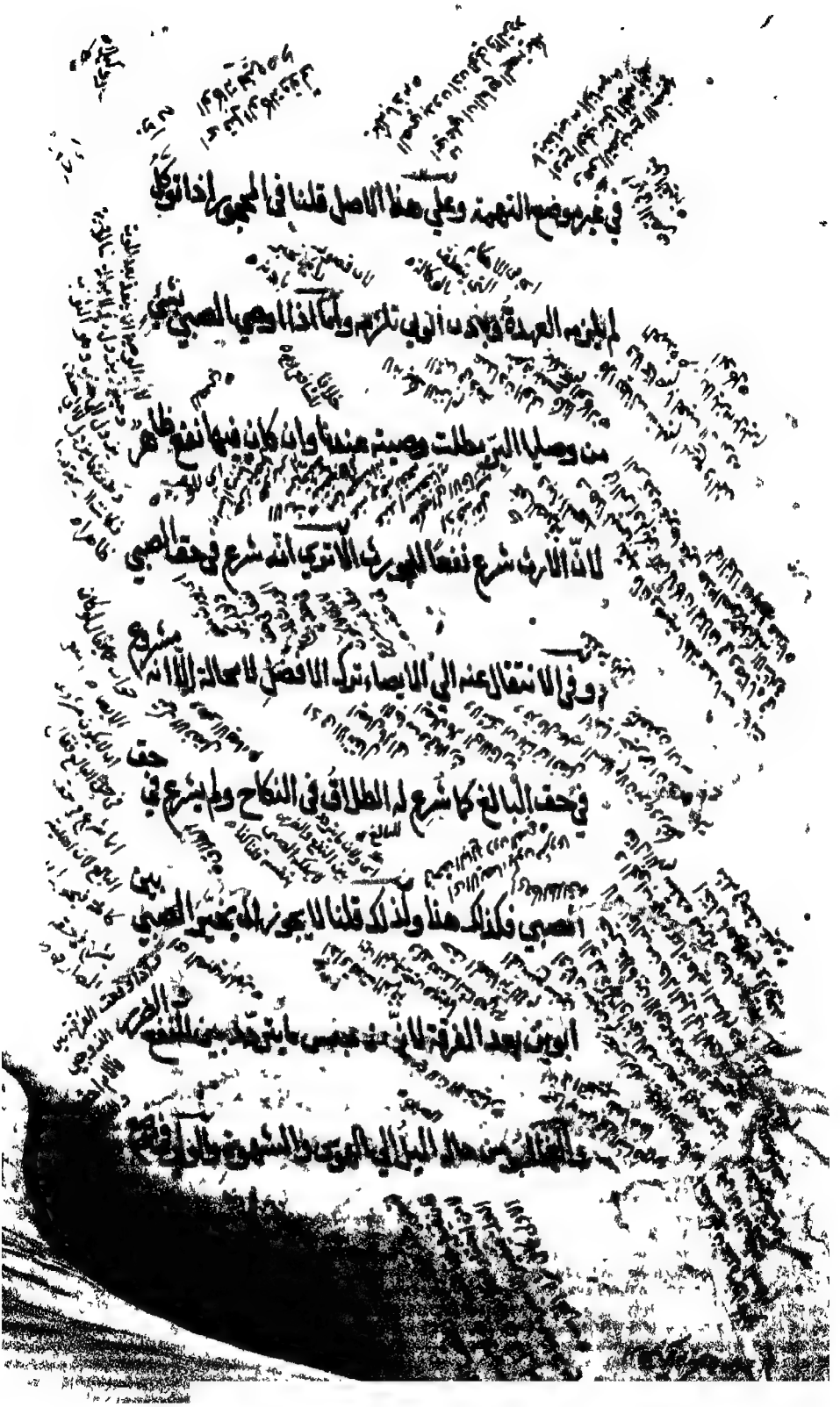

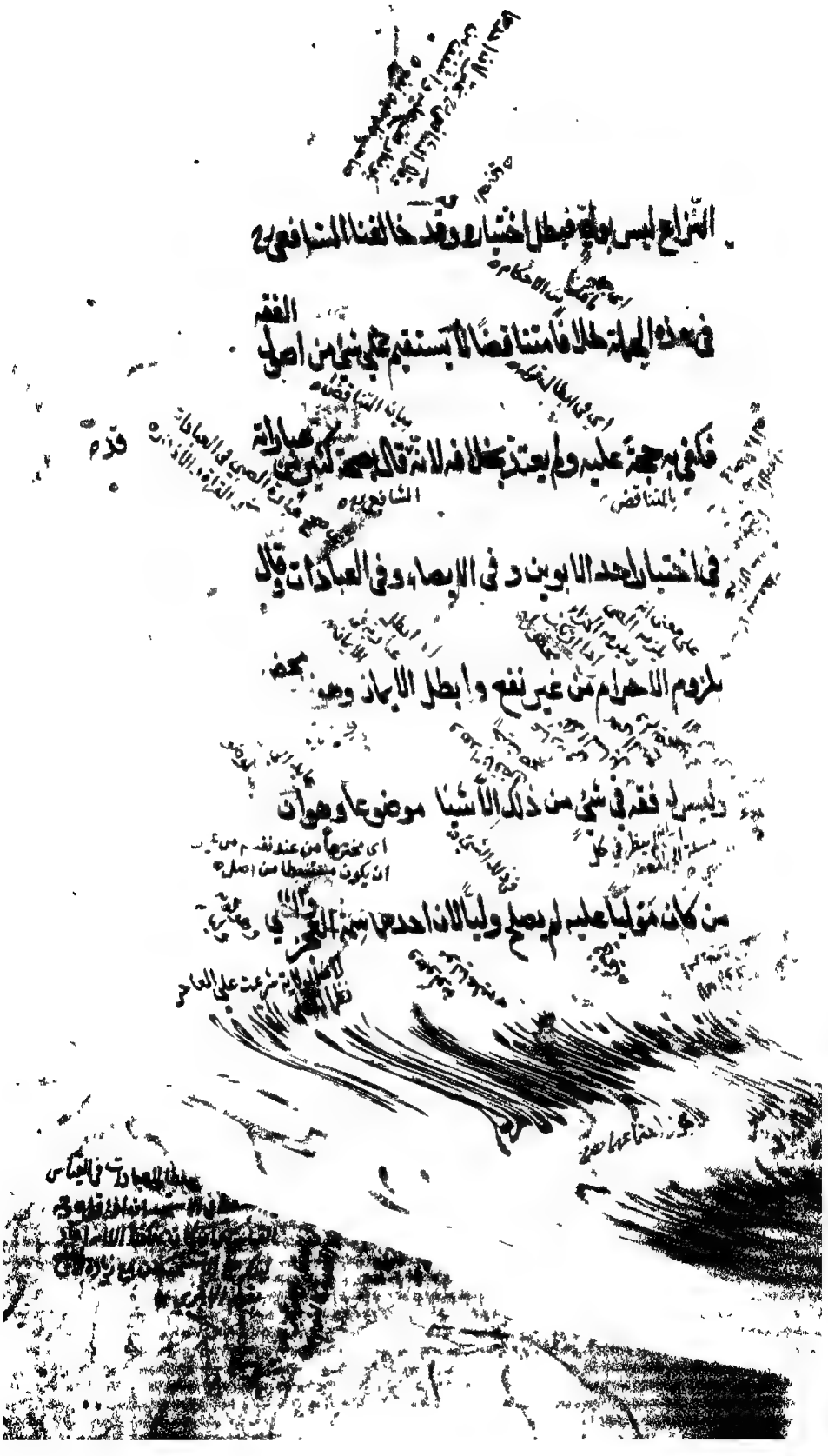

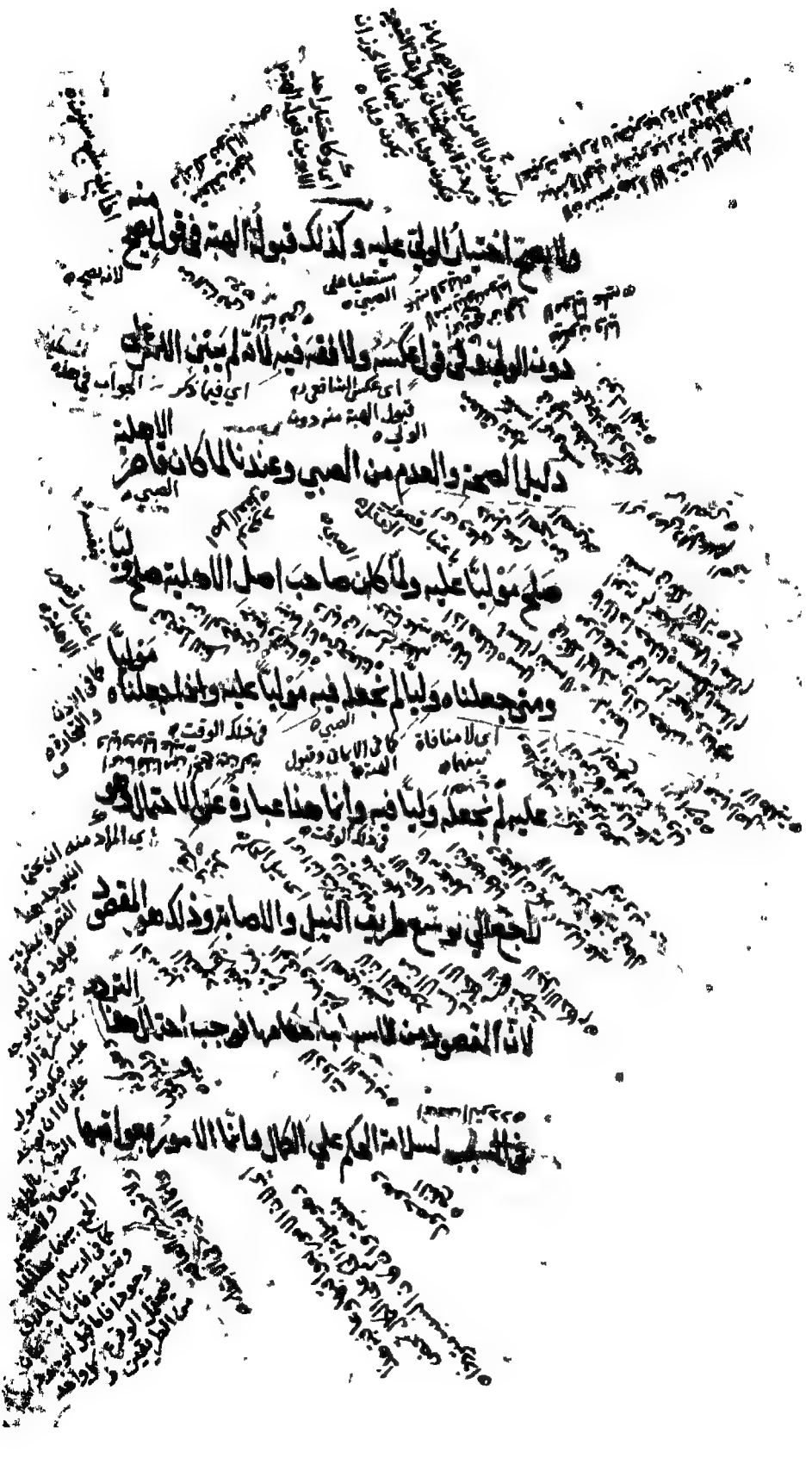

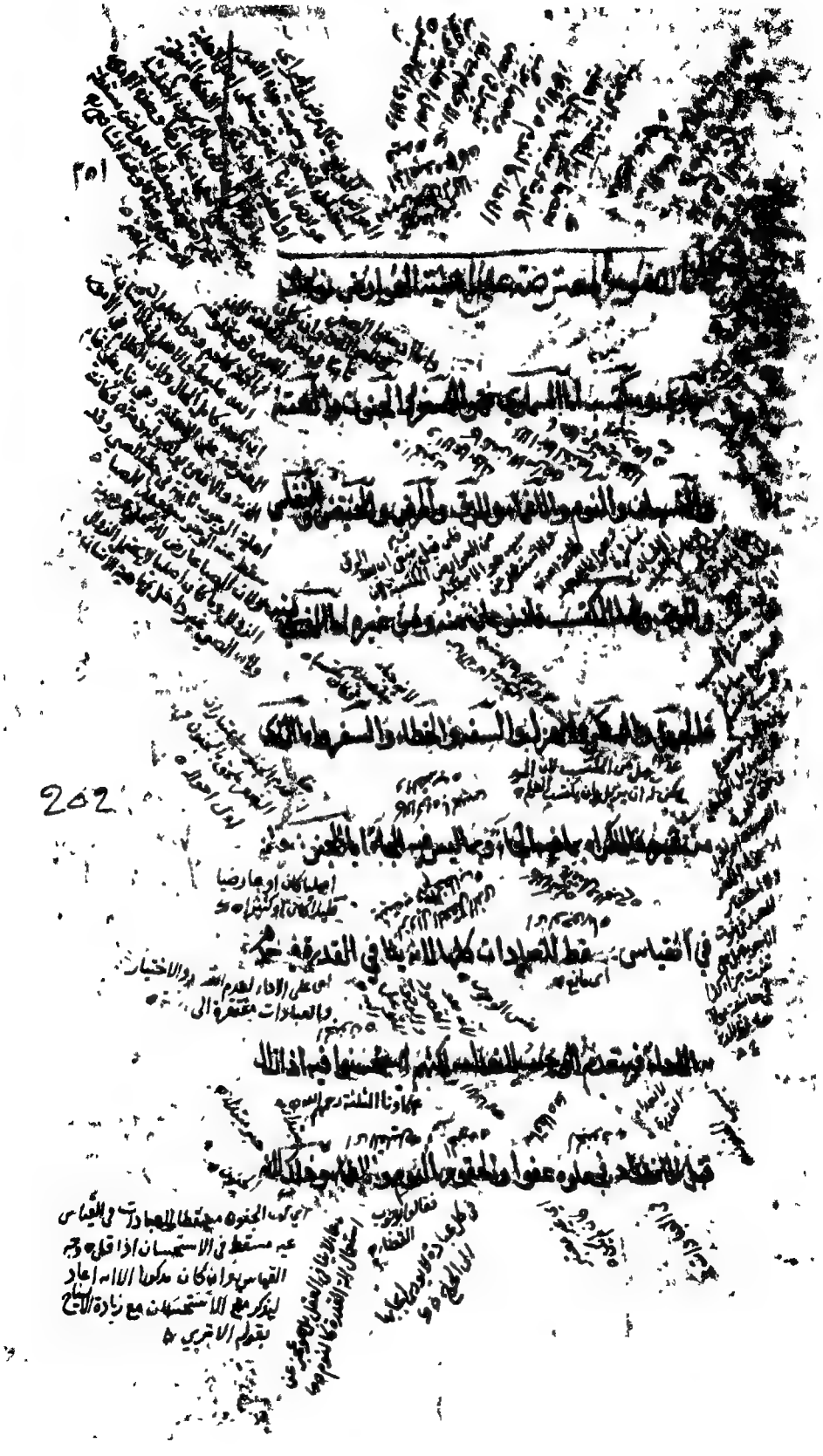

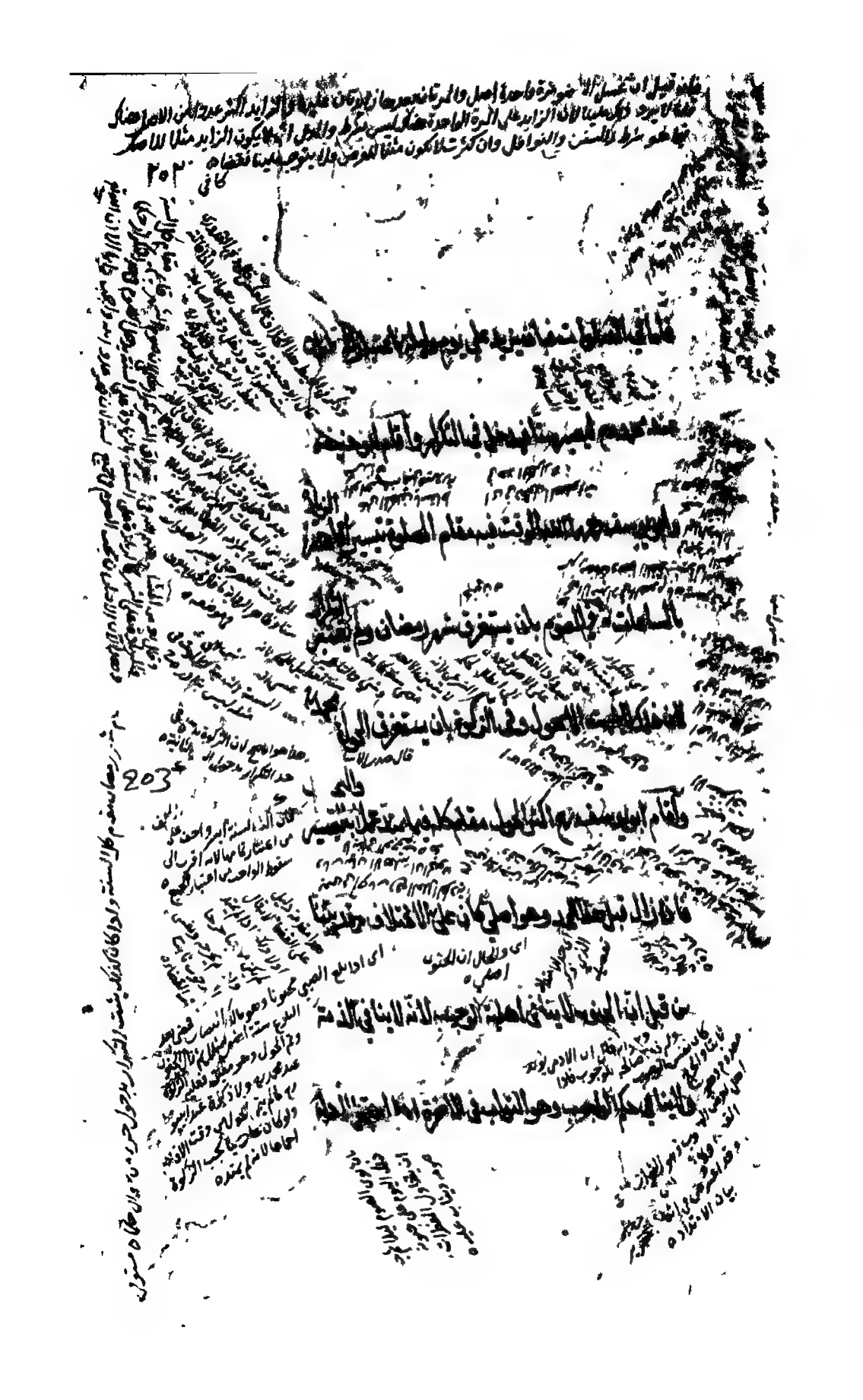

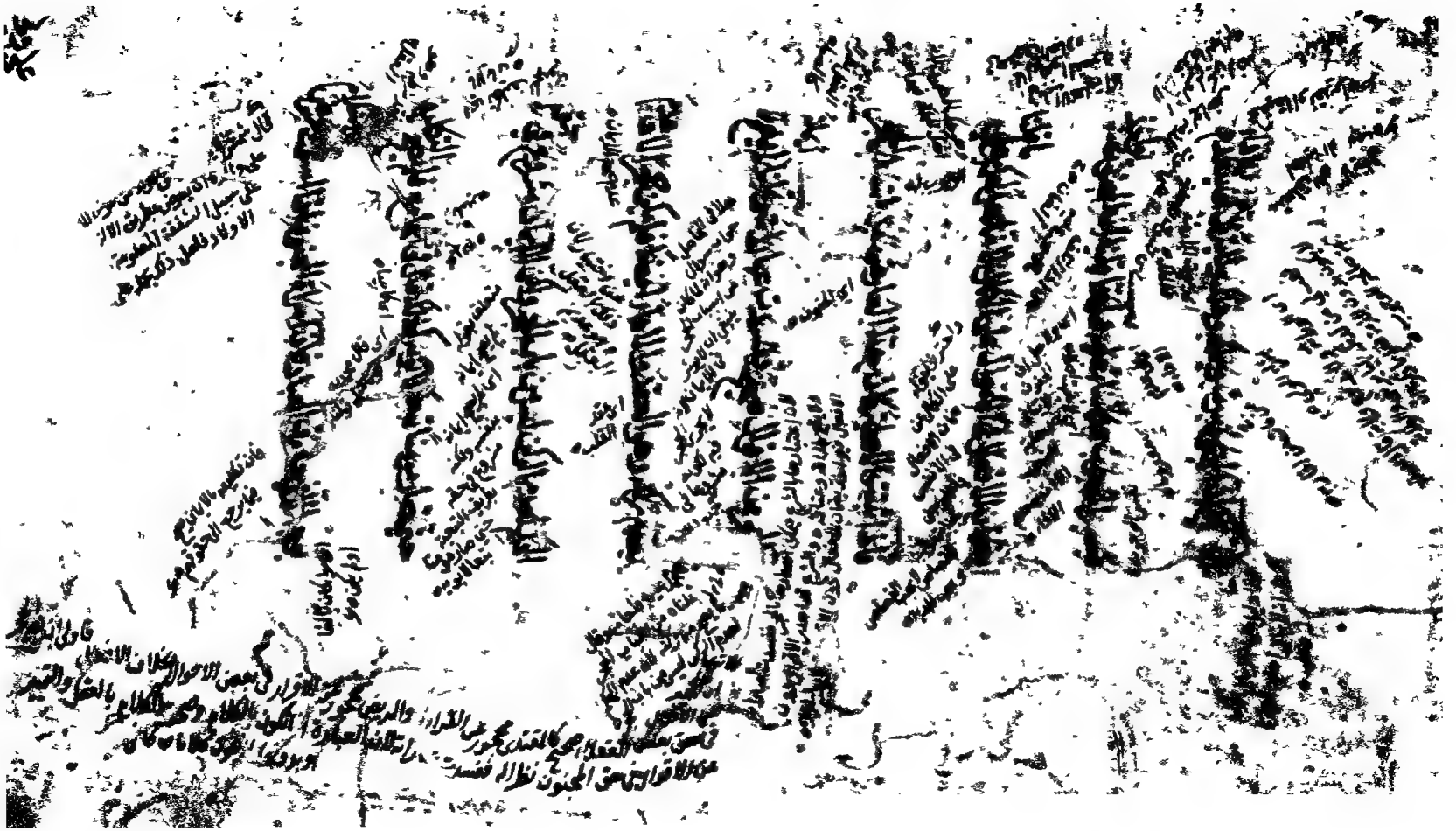

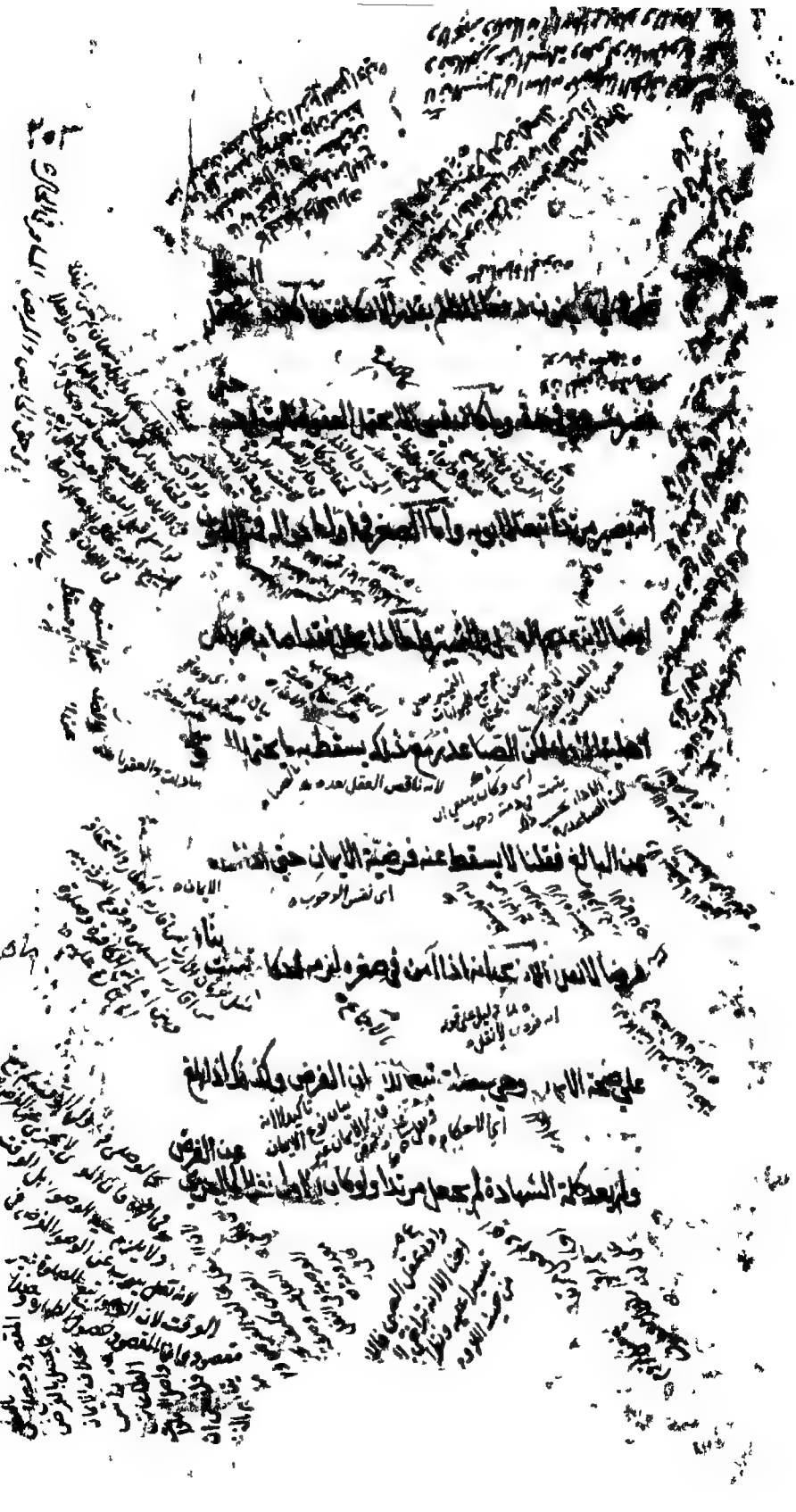

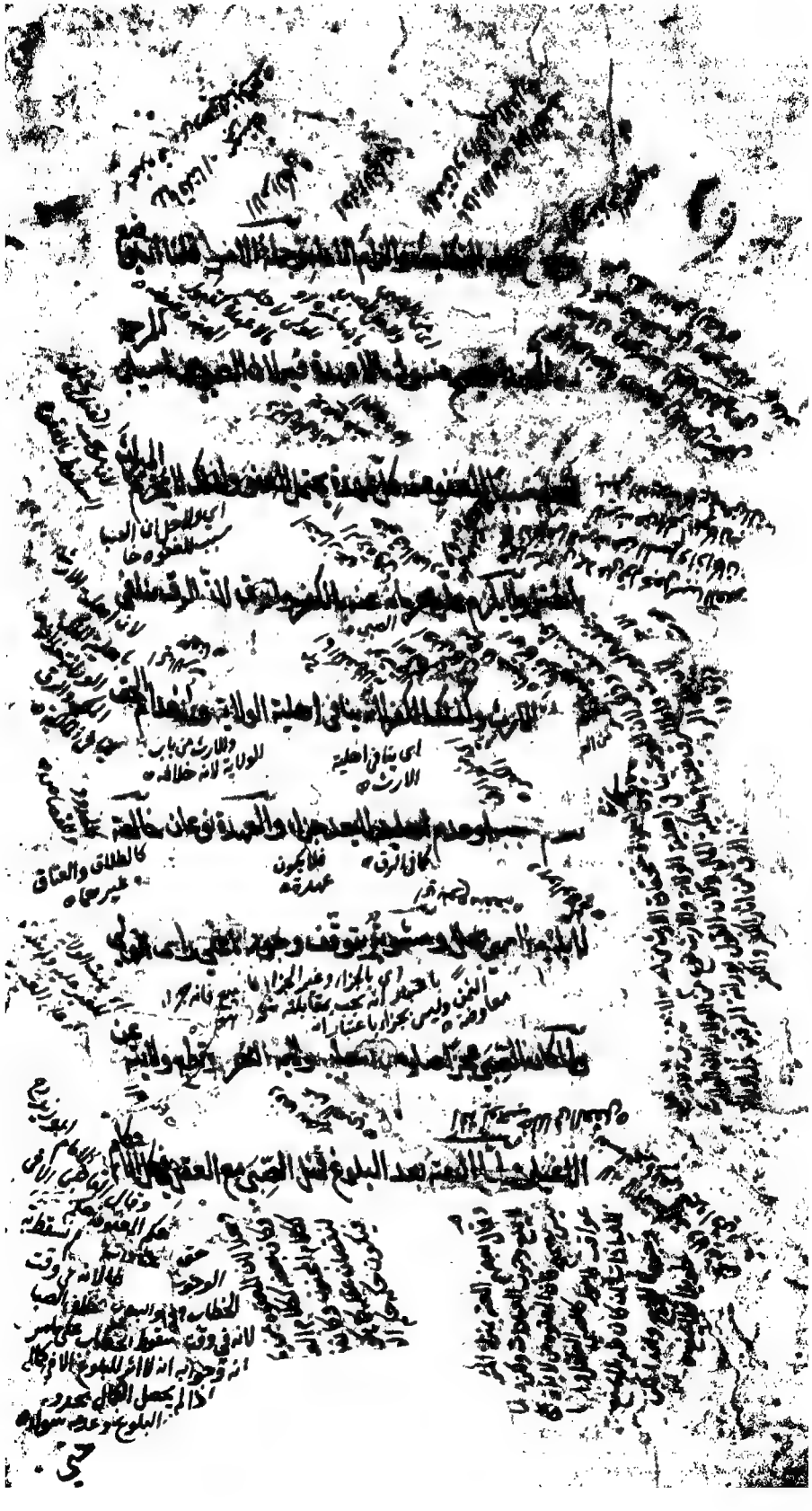

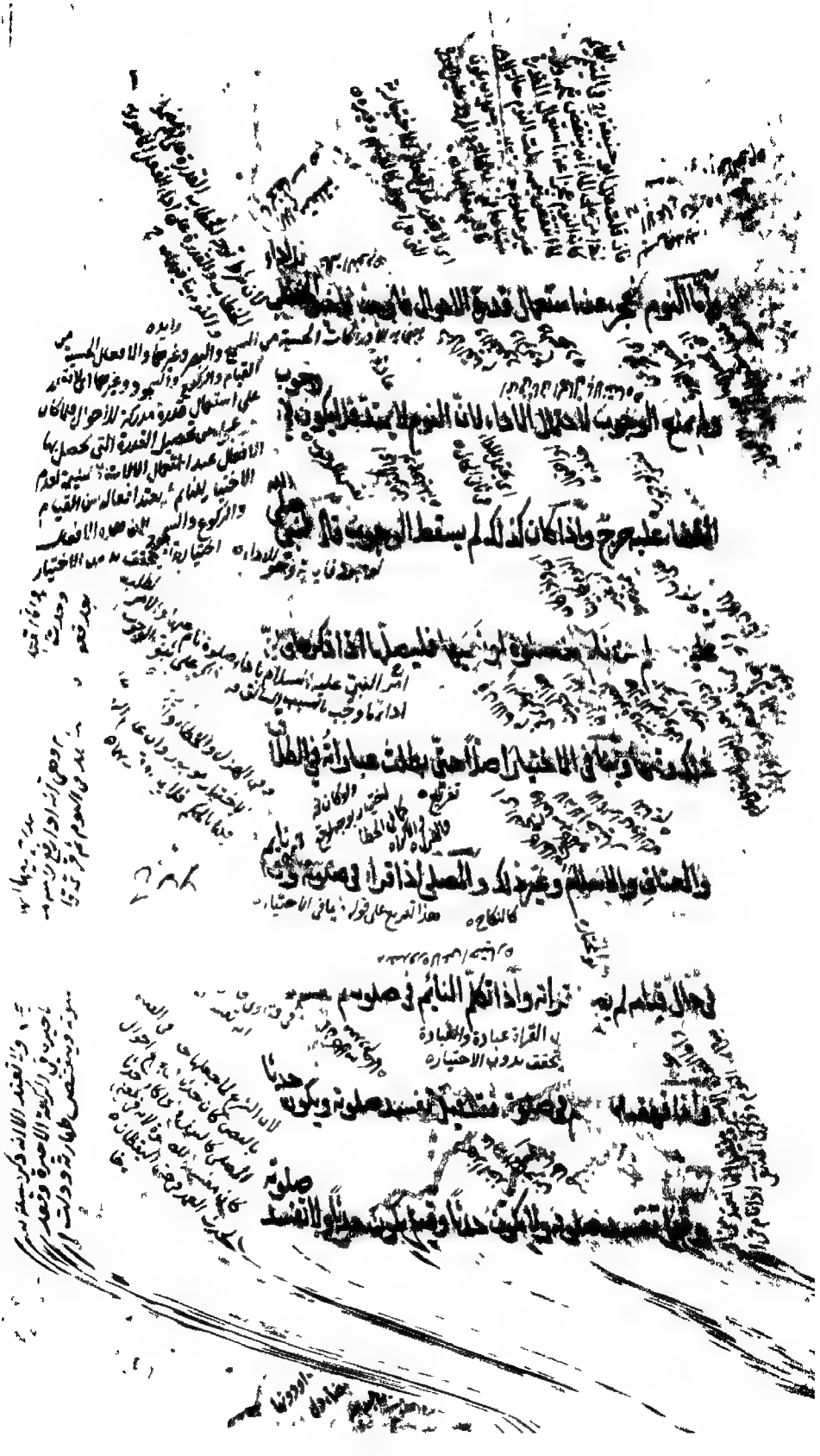

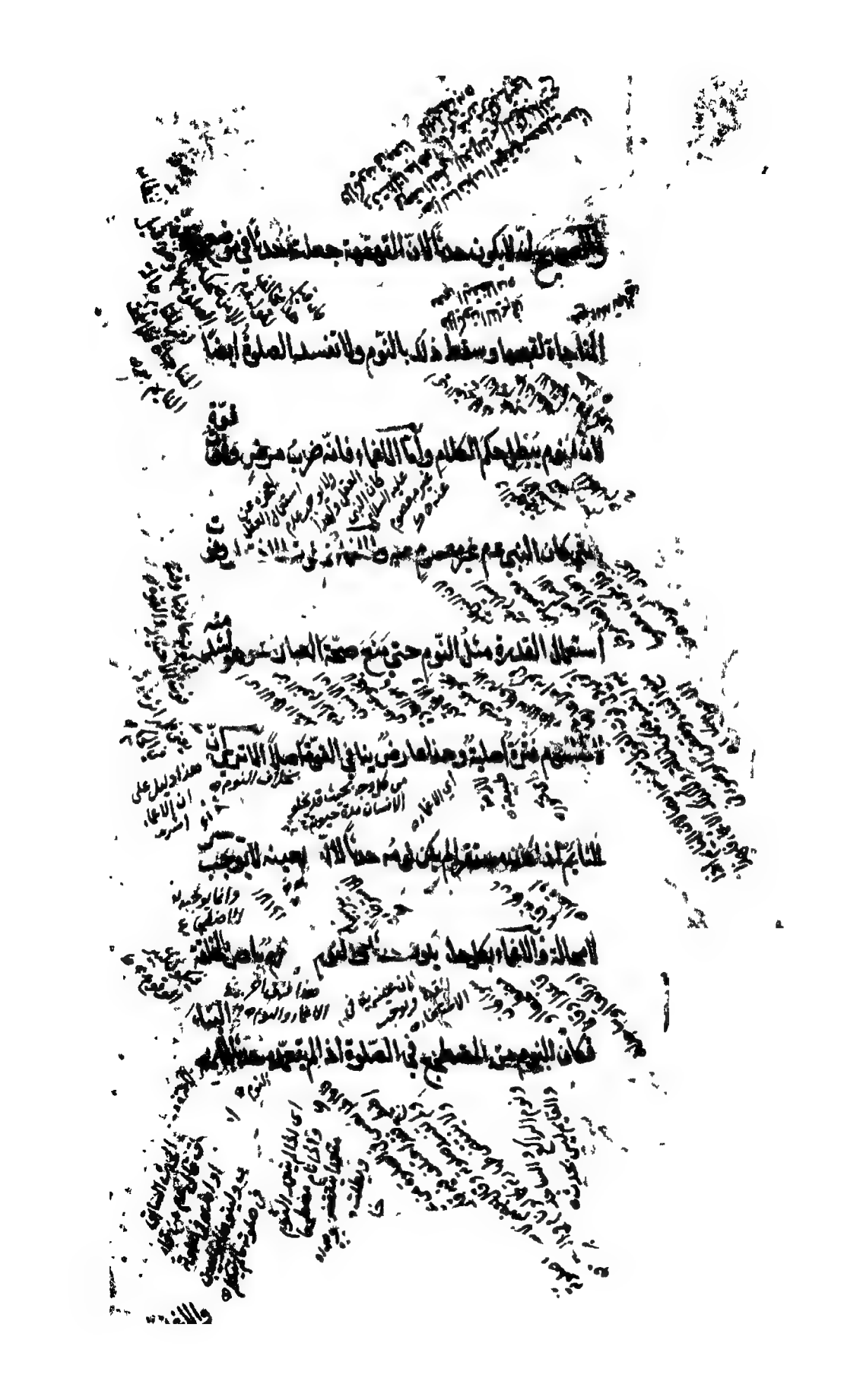

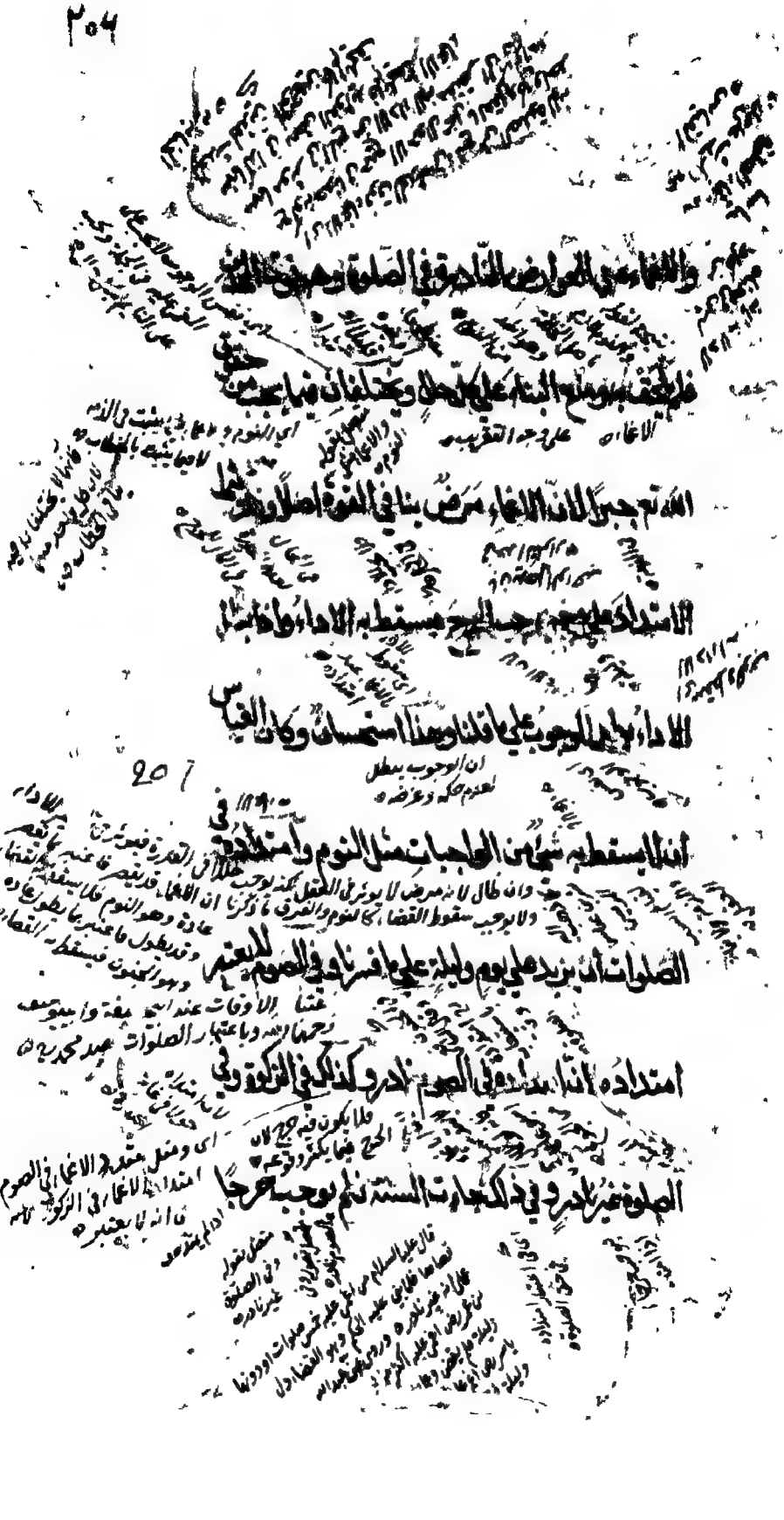

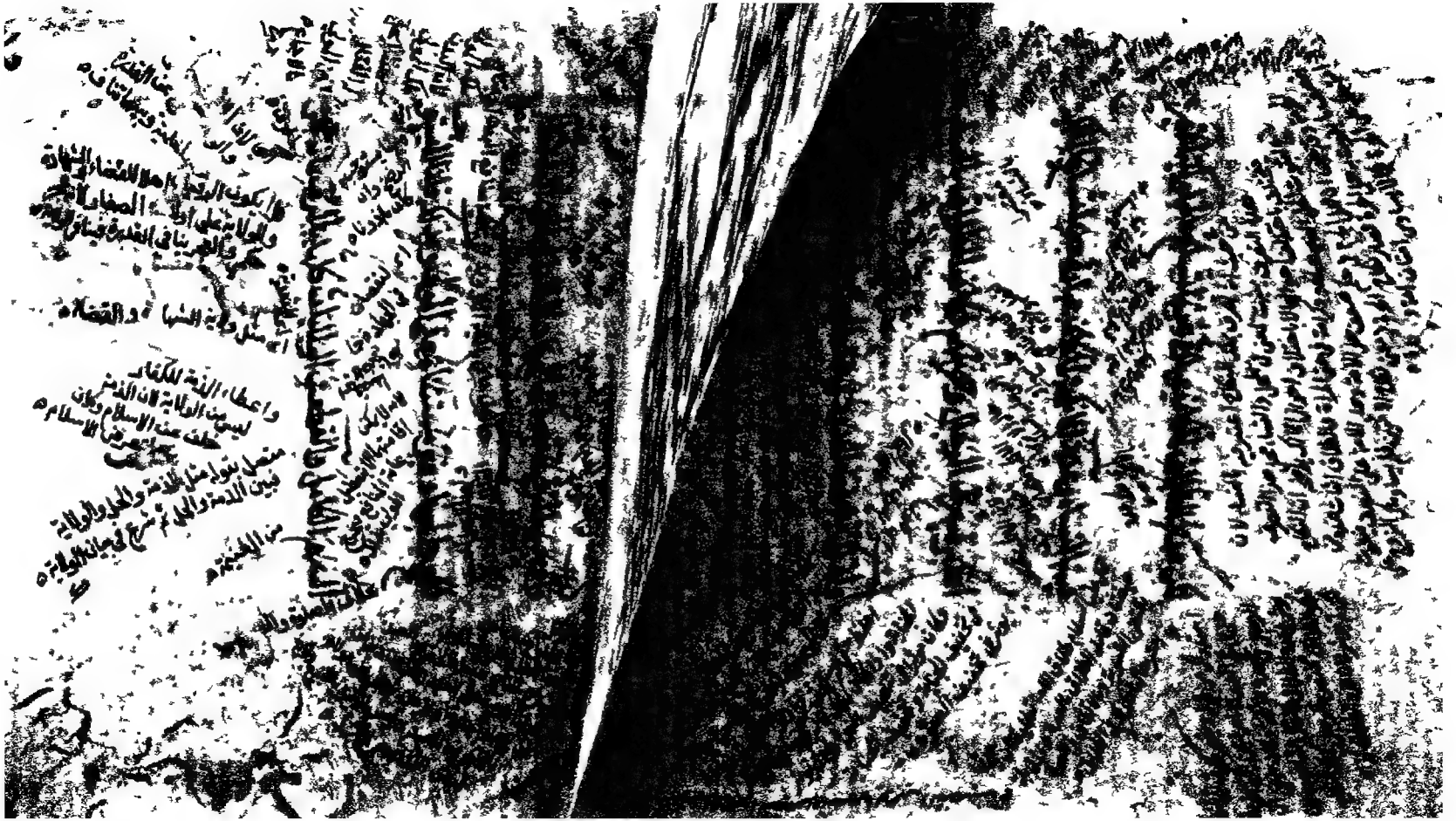

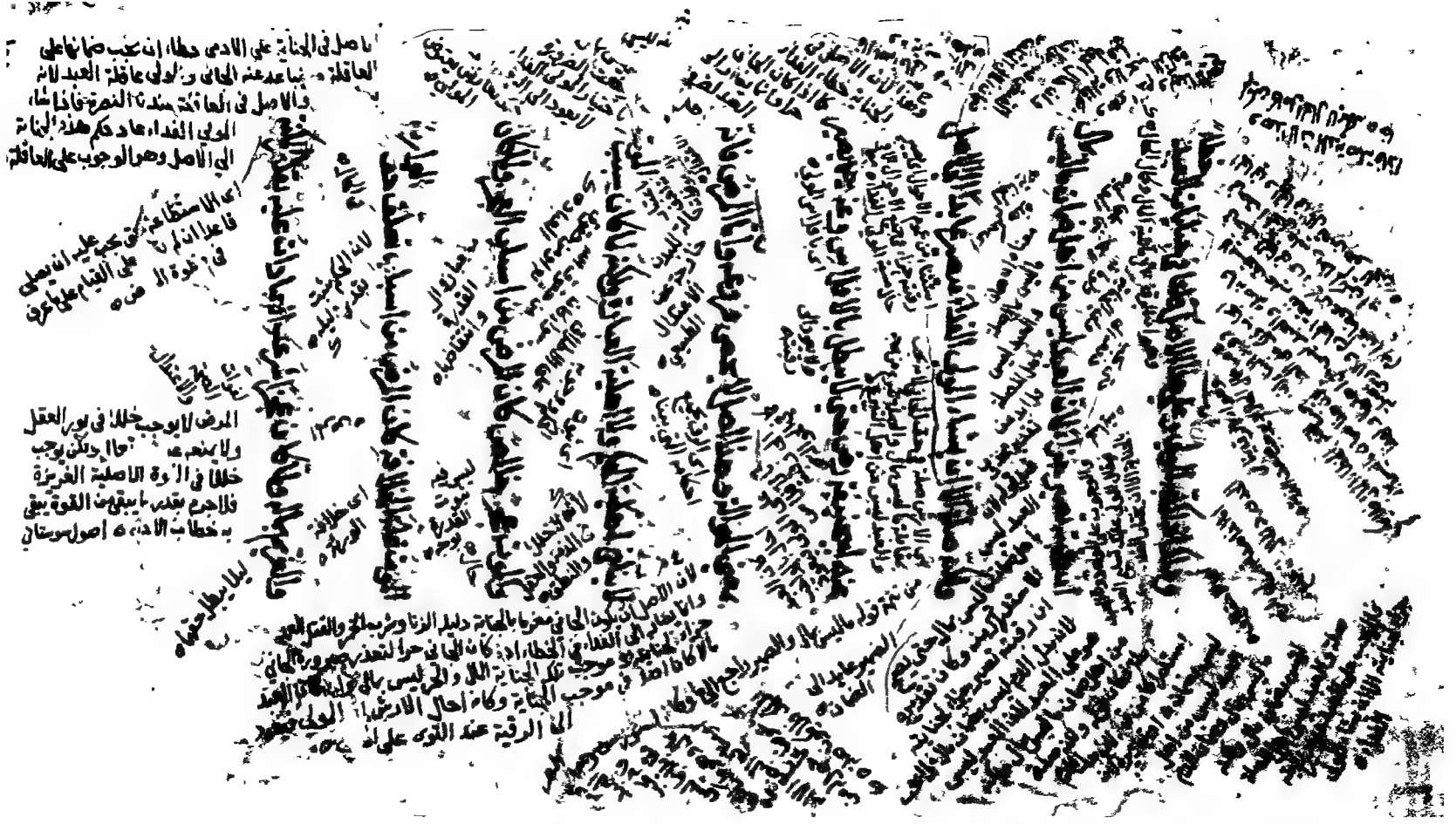

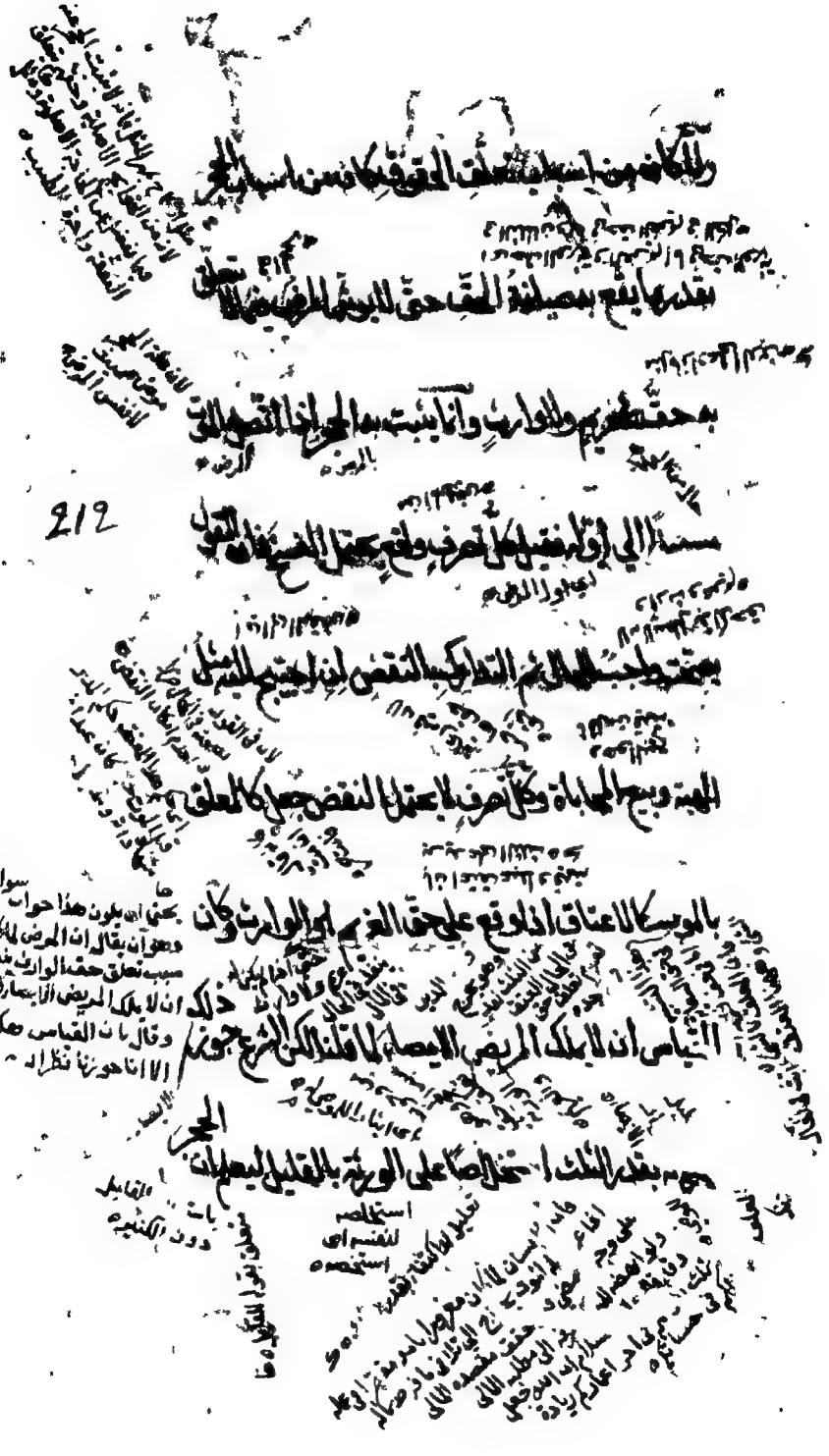

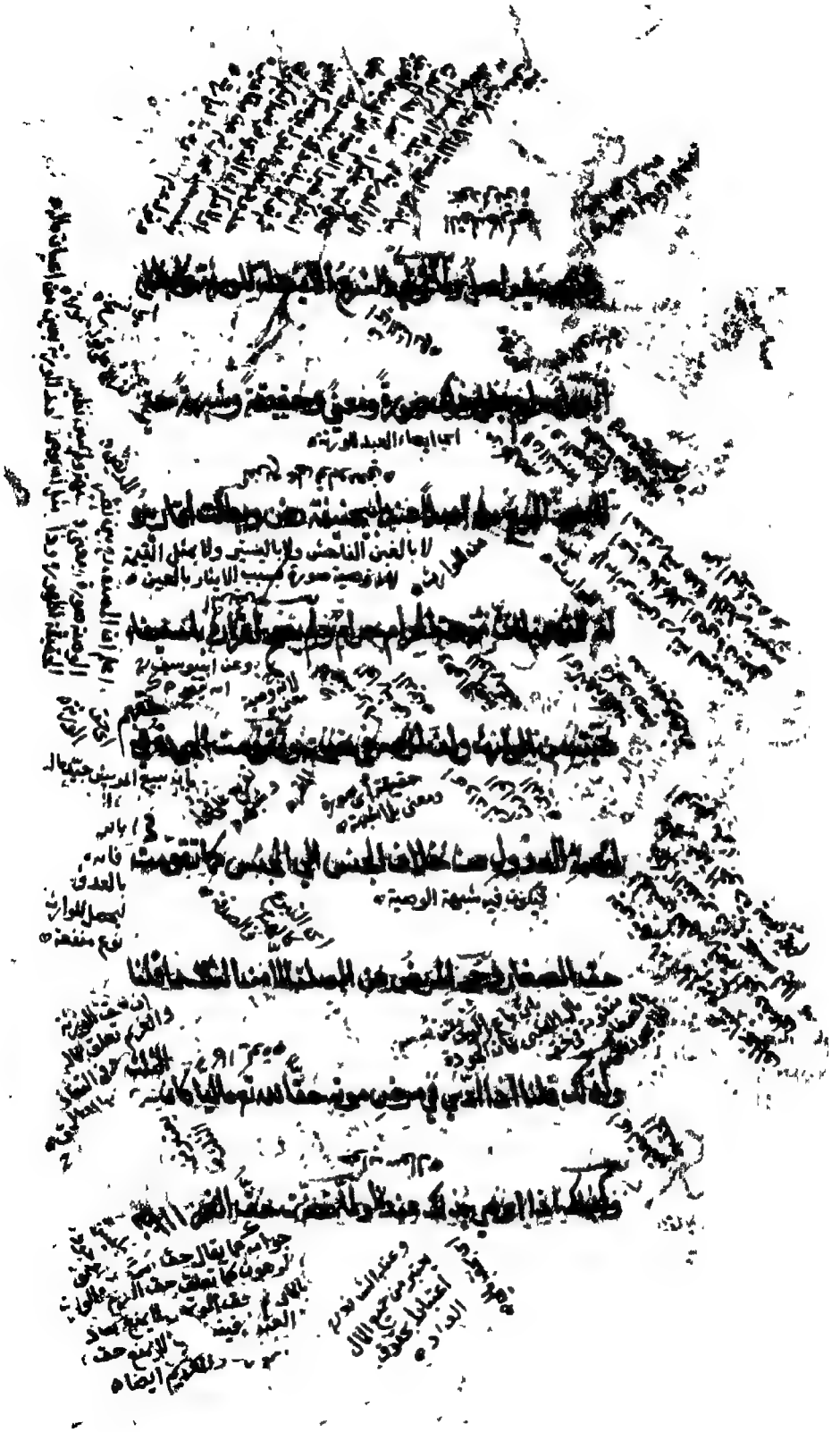

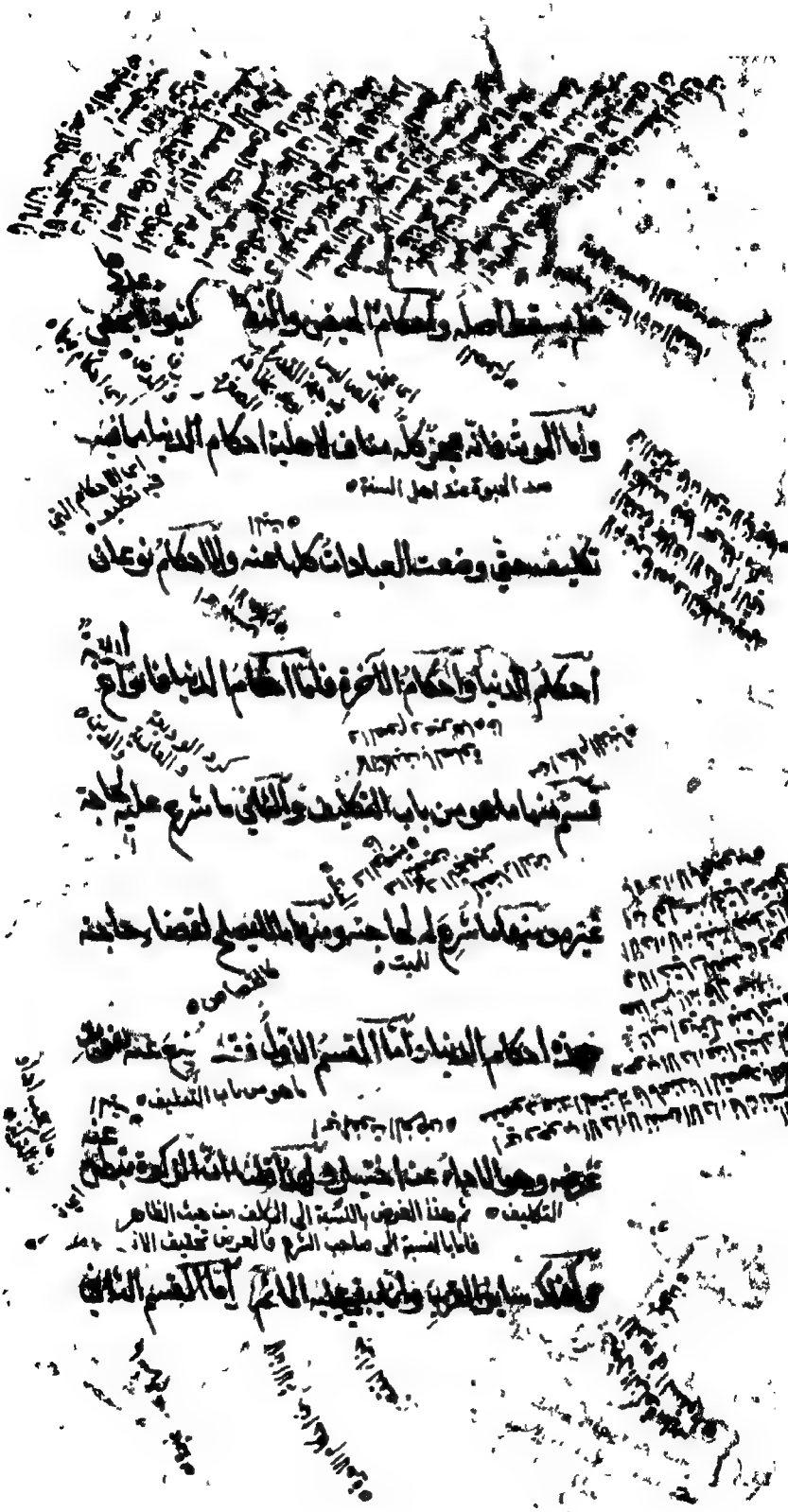

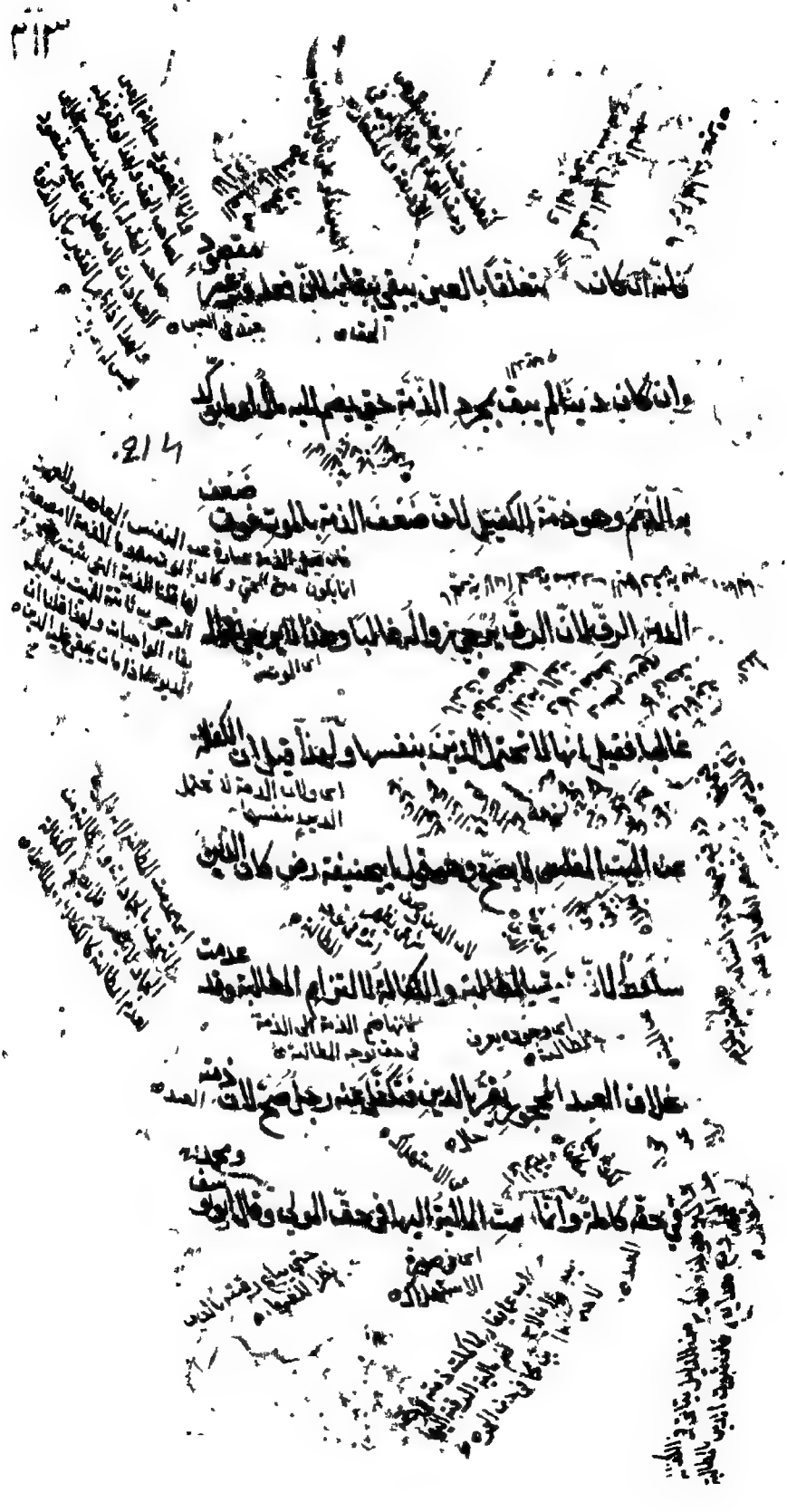

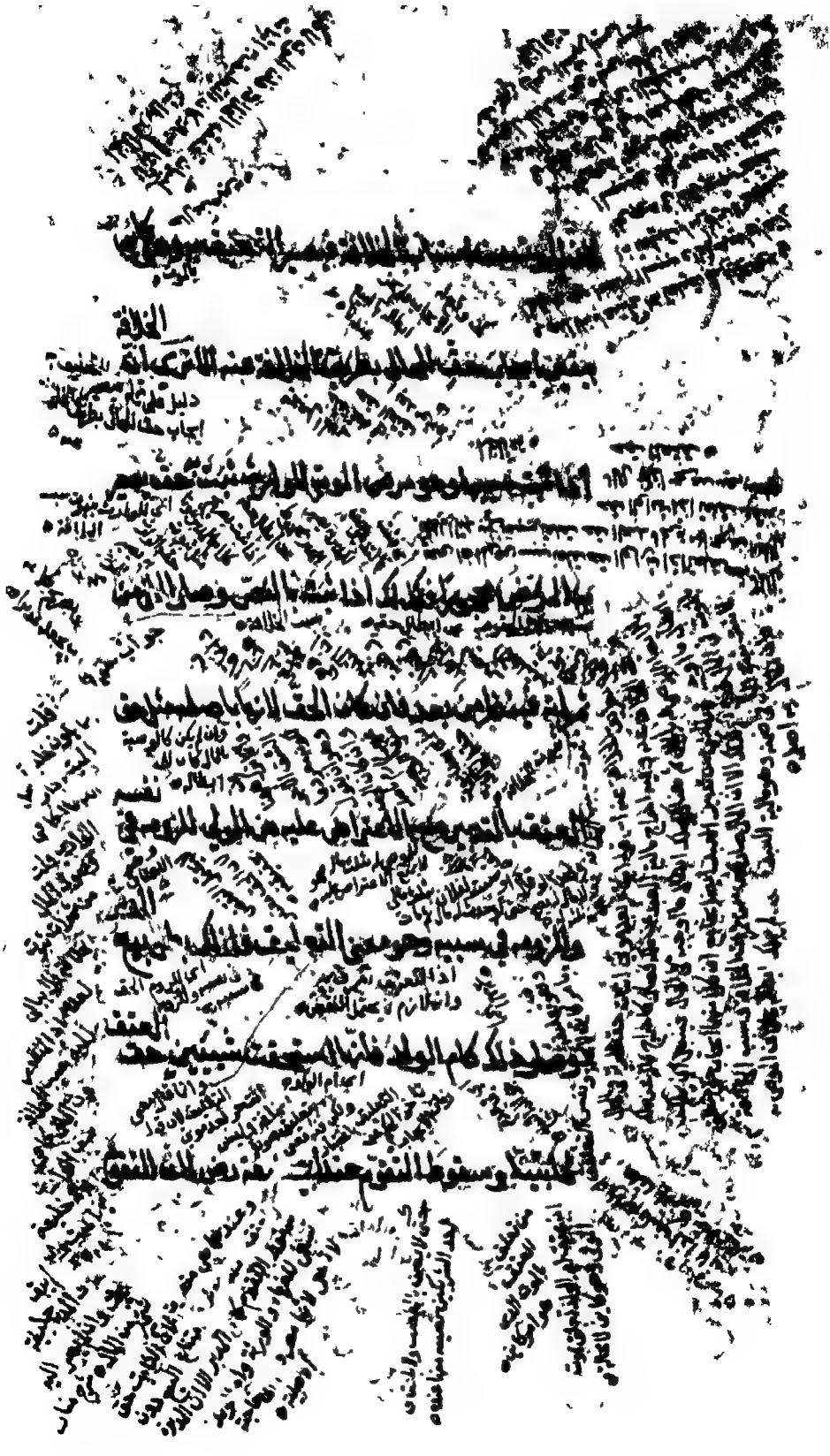

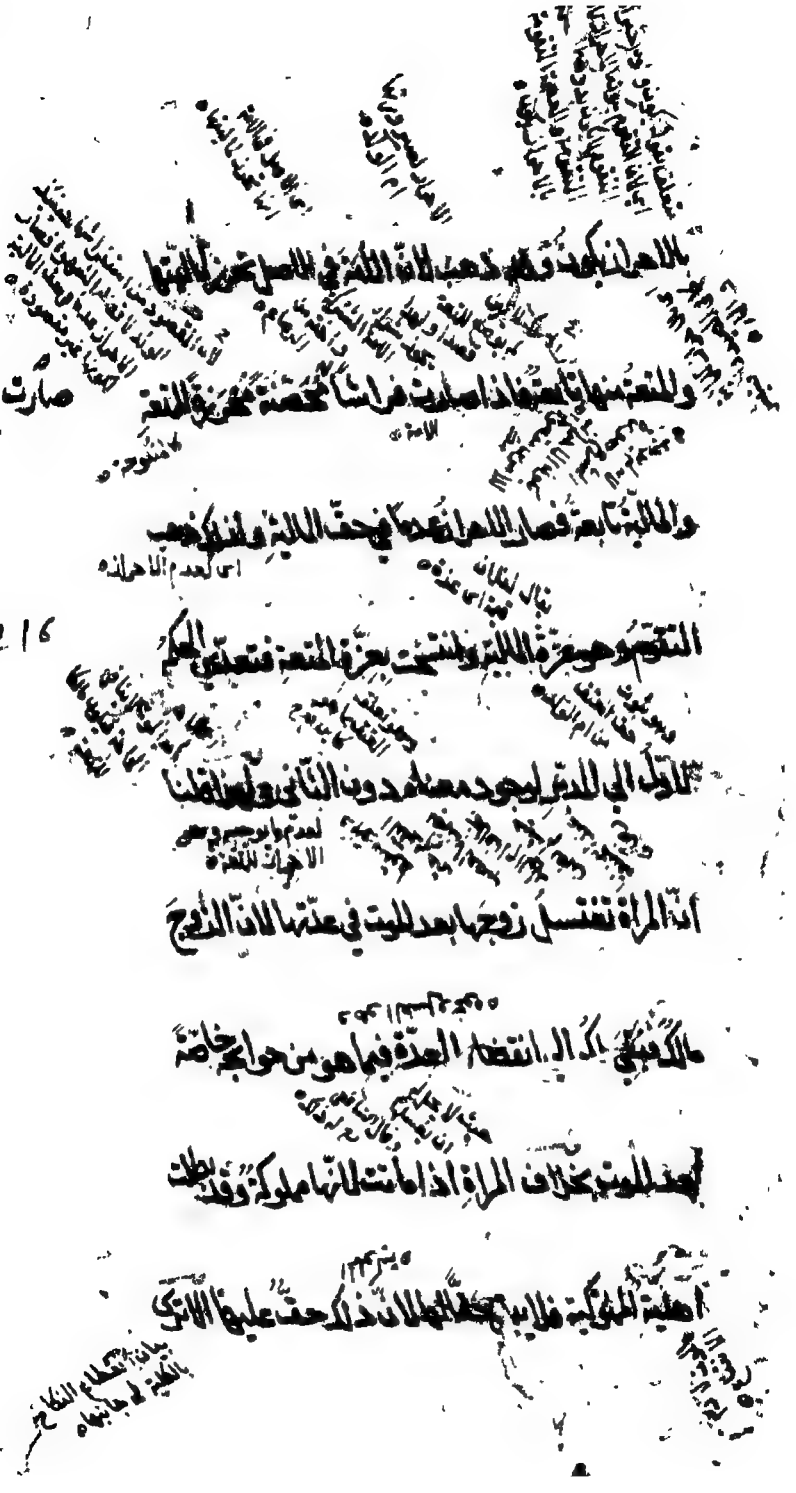

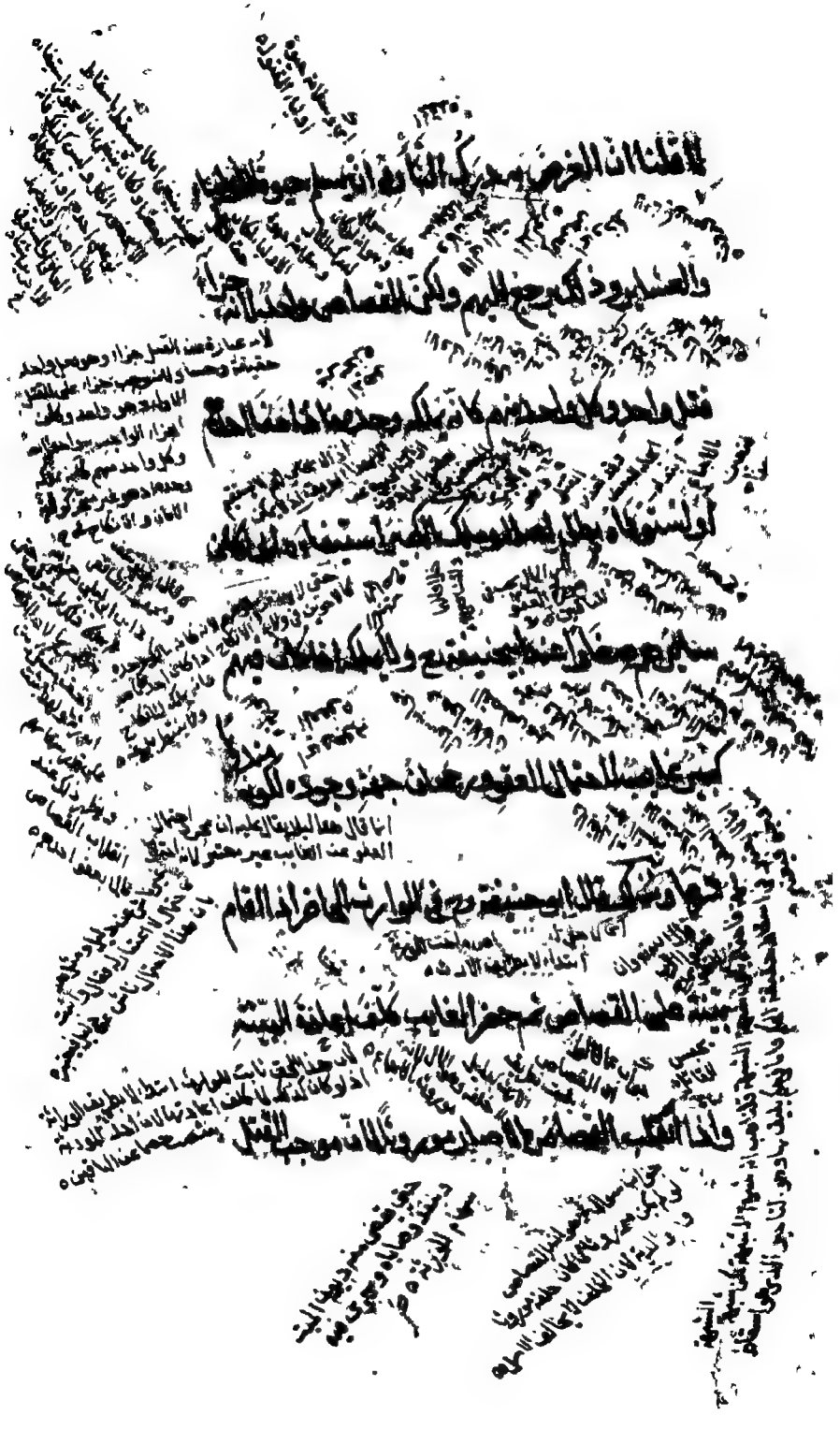

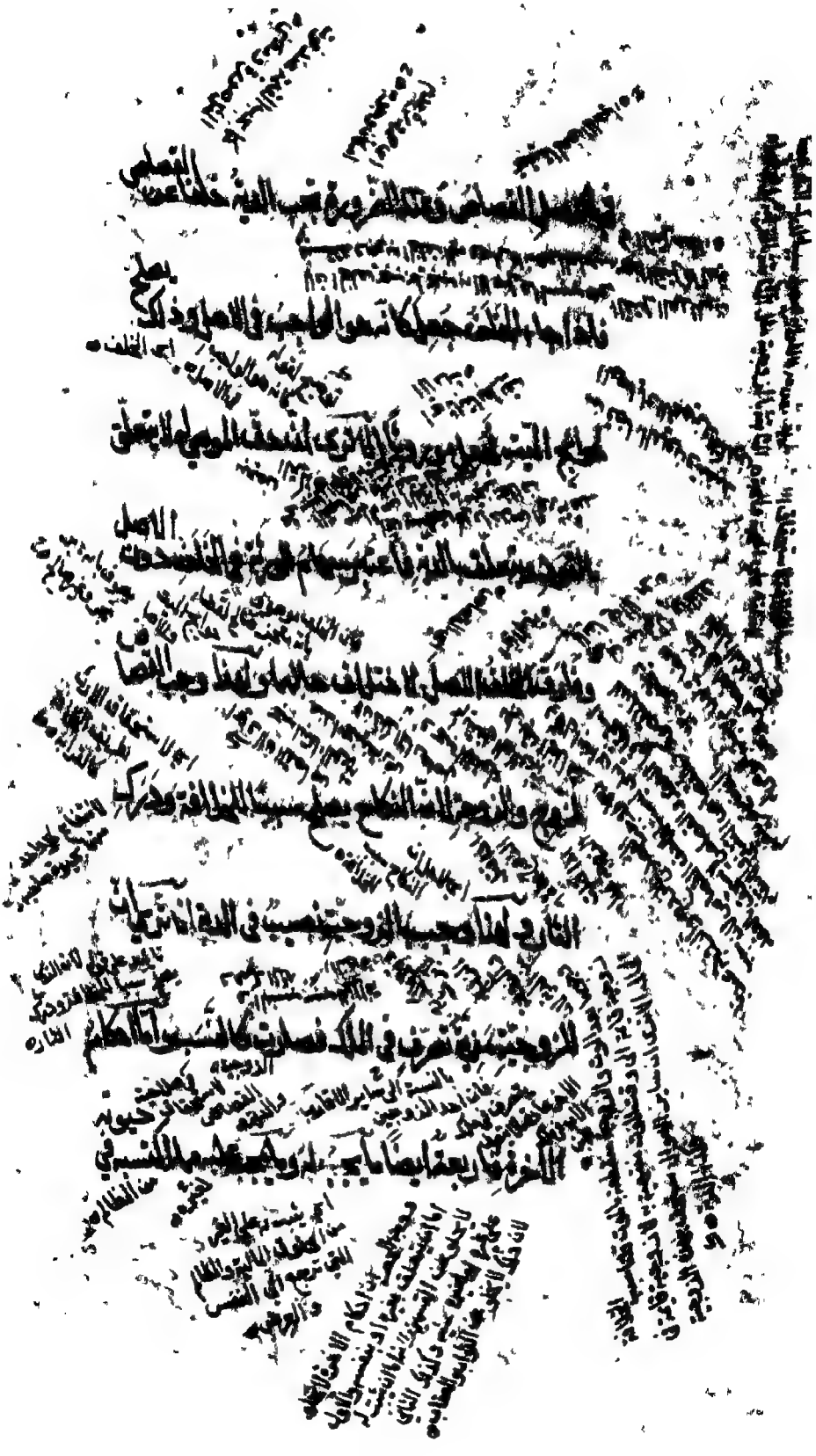

218

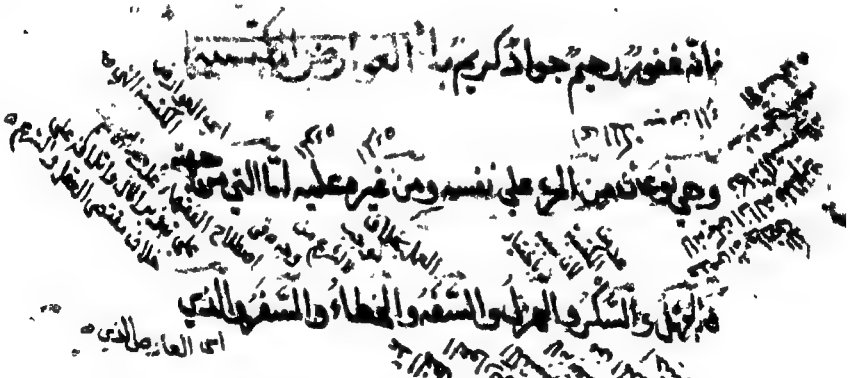

فاما في حكم لا يحتمل التبدل فلا حتى انه لا يعطى للكفر حكم الصحة

بحال ويبتني على هذا انه جعل الخطاب بتحريم الخمر كانه غير نازل

في حقهم في احكام الدنيا من التقويم وايجاب الضمان وجواز

البيع وما اشبه ذلك وكذلك الخنازير وجعل لنكاح المحارم

بينهم حكم الصحة حتى قال اذا وطئها بذلك ثم اسلما كانا

محصنين لو قذفا حد قاذفهما واذا طلبت امراة النفقة

بذلك النكاح قضي بها عنده ولا يفسخ حتى يترافعا فان قيل

لا خلاف ان الديانة لا تصلح حجة متعدية الا ترى ان المجوسي اذا

تزوج بنته ثم هلك عنها وعن بنت اخرى انهما ترثان الثلثين

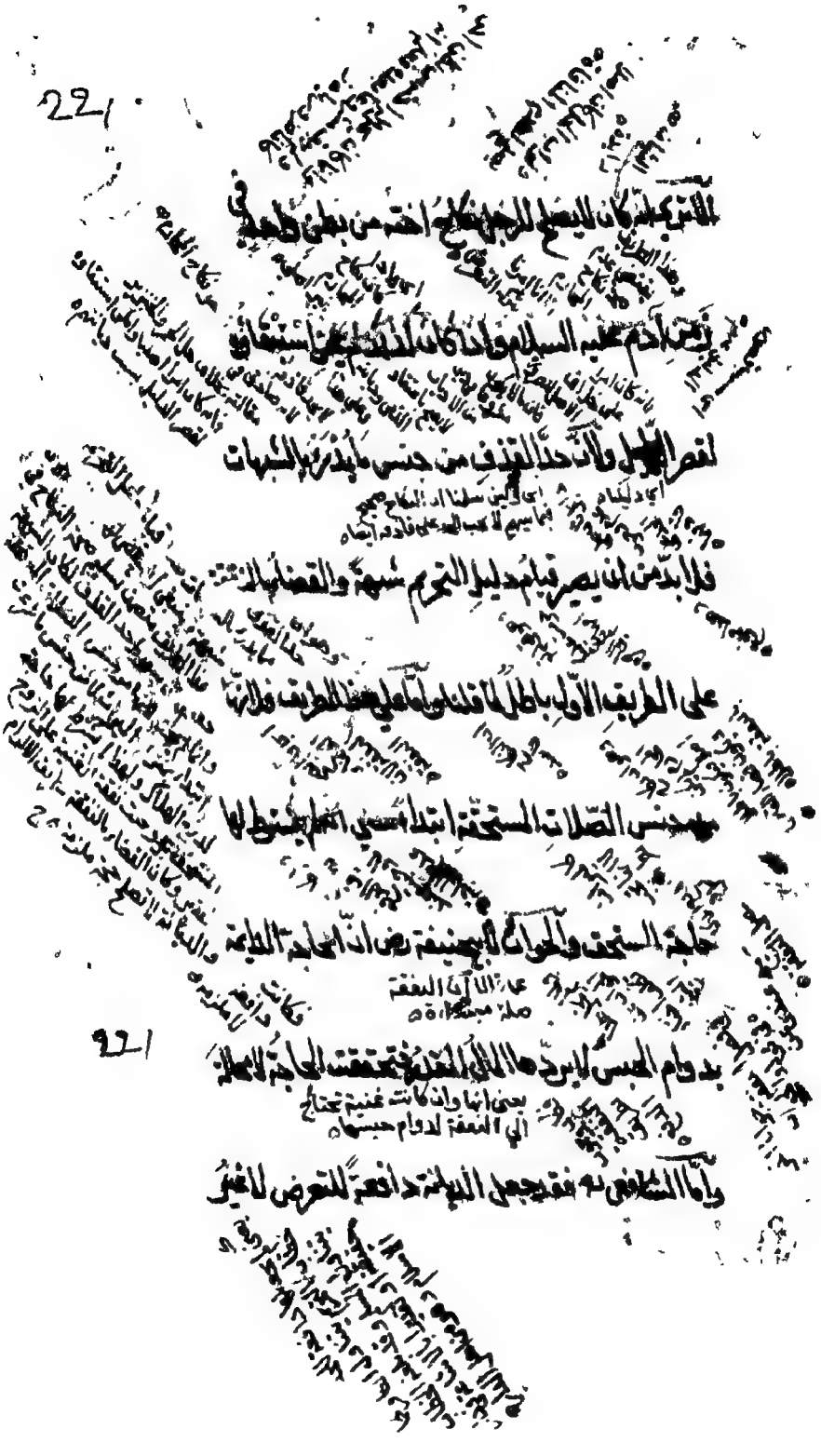

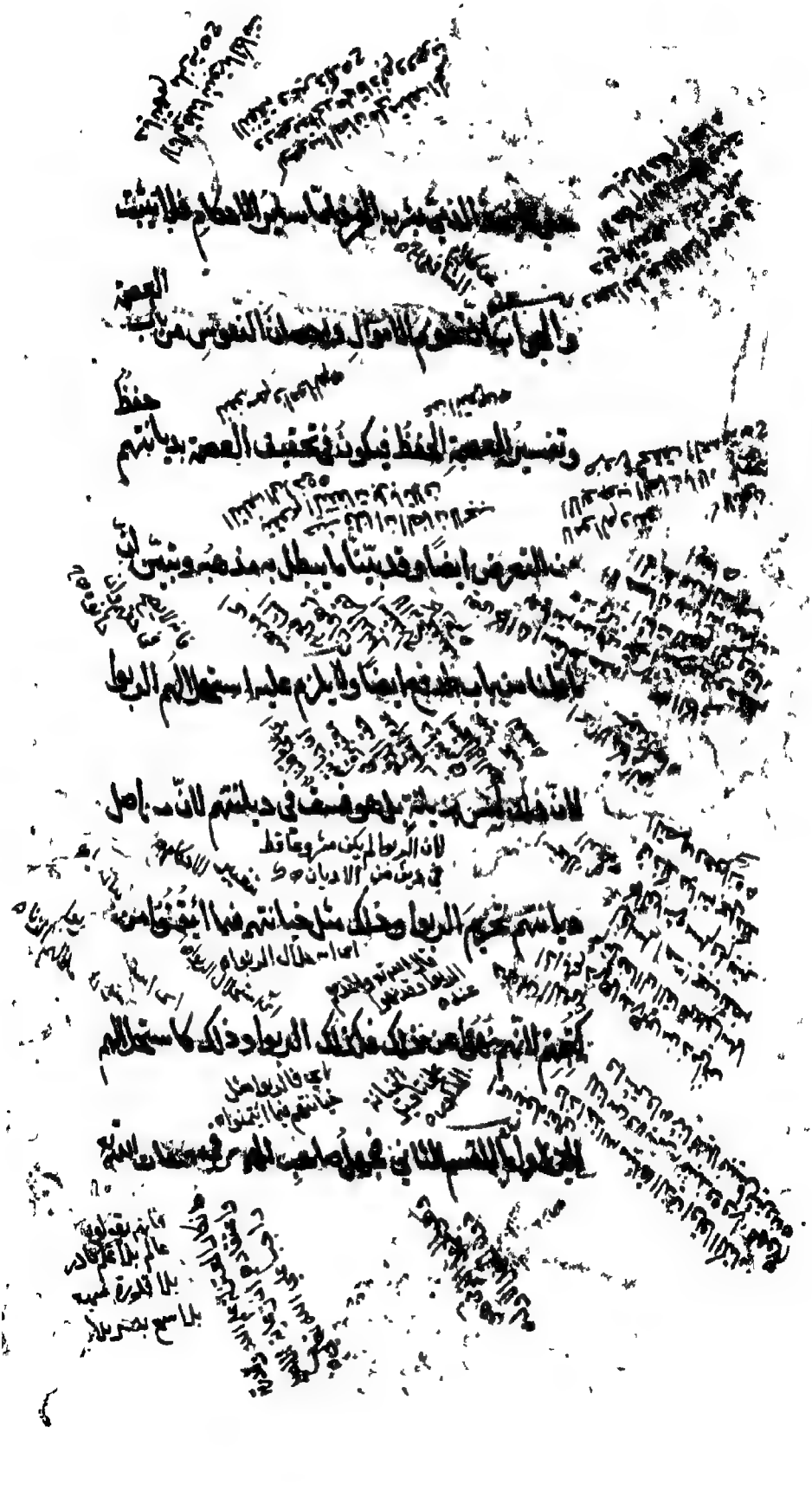

واحكام الآخرة وجهل الباغي لانه مخالف للدليل الواضح الصحيح

الذي لا شبهة فيه فكان باطلا كالاول الا انه متأول بالقرآن

فكان دون الاول ولكنه لما كان من المسلمين او ممن ينتحل

الاسلام لزمنا مناظرته والزامه فلم نعمل بتأويله الفاسد

وقلنا في الباغي اذا اتلف مال العادل او نفسه ولا منعة له

يضمن وكذلك سائر الاحكام يلزمه فاذا صار للباغي منعة

سقطت عنه ولاية الالزام فوجب العمل بتأويله الفاسد

فلم يؤخذ بضمان ووجبت المجاهدة لمحاربتهم ووجب قتل

اسرائهم والتذفيف على جريحهم ولم نضمن نحن اموالهم

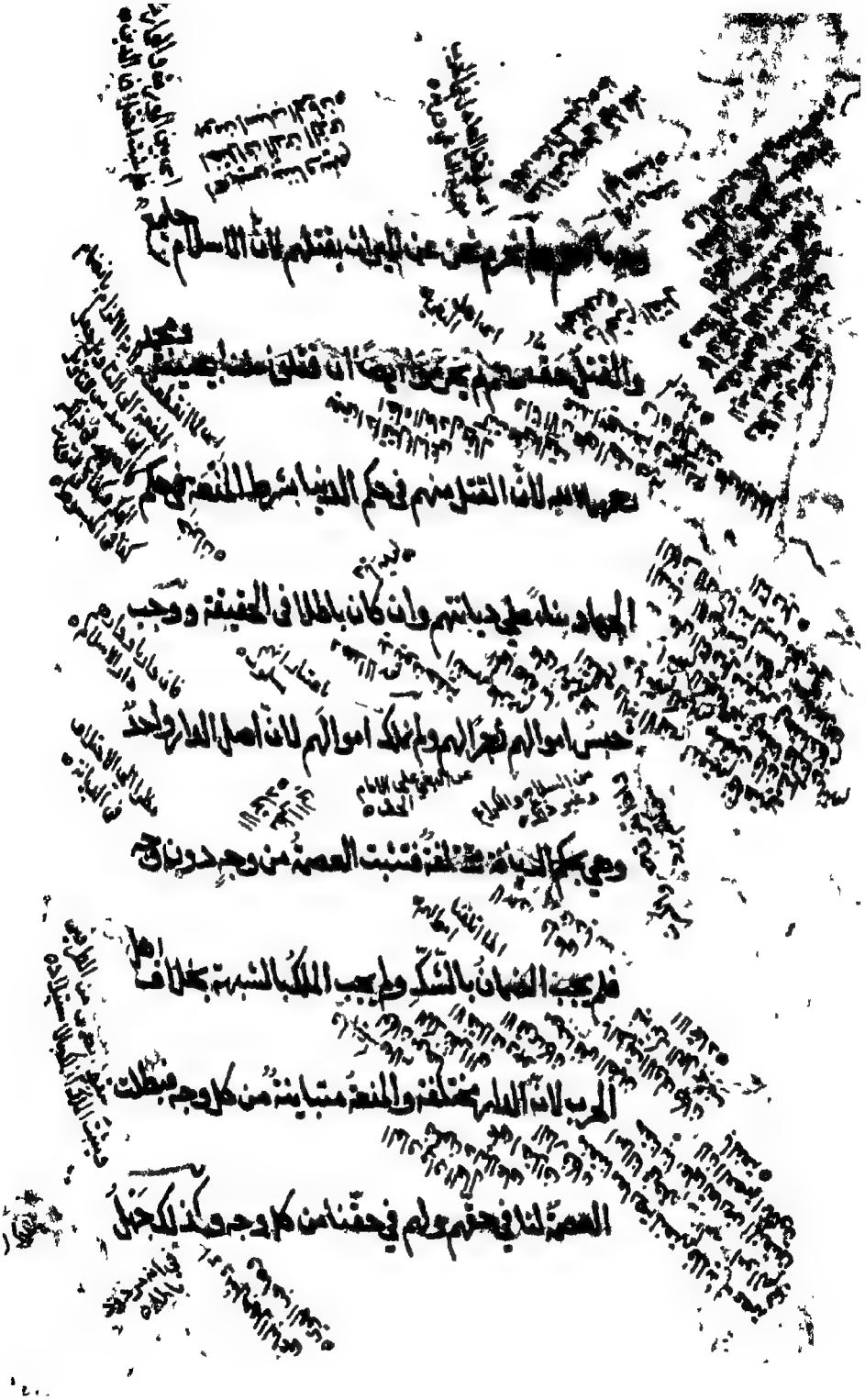

من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة من علماء الشريعة

وأئمة الفقه أو حمل بالغريب من السنة على خلاف الكتاب أو السنة

المشهورة فمردود باطل ليس بعذر أصلا مثل الفتوى ببيع

أمهات الأولاد ومثل القول بالقصاص في القسامة ومثل

استباحة متروك التسمية عمدا والقضاء بالشاهد الواحد

ويمين المدعي لأنا أمرنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح

لكل مسلم وعلى هذا يبتني ما ينفذ فيه قضاء القاضي وما لا

أما القسم الثالث فهو الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح

أو في غير موضع الاجتهاد لكن في موضع الشبهة أما الأول

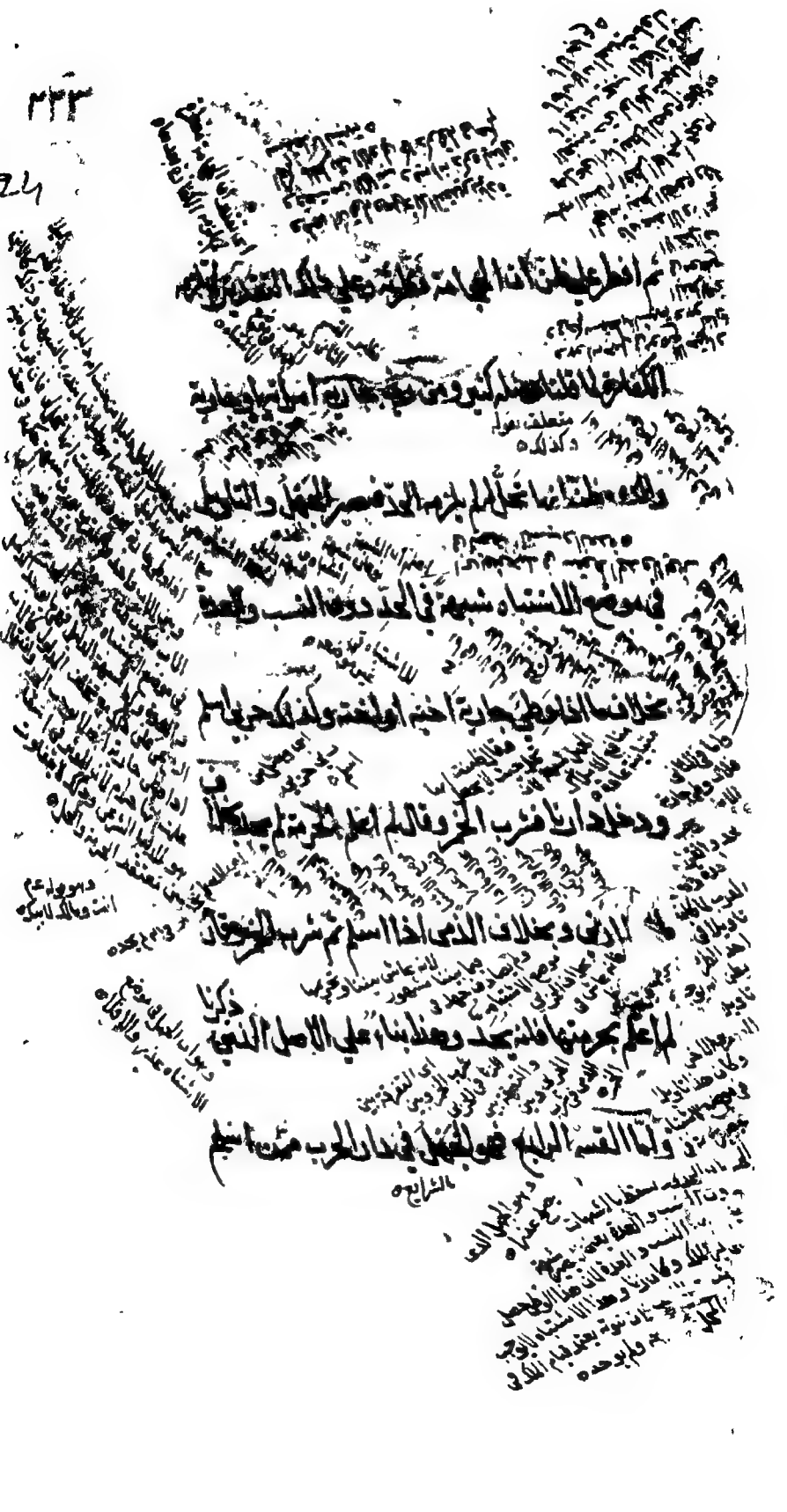

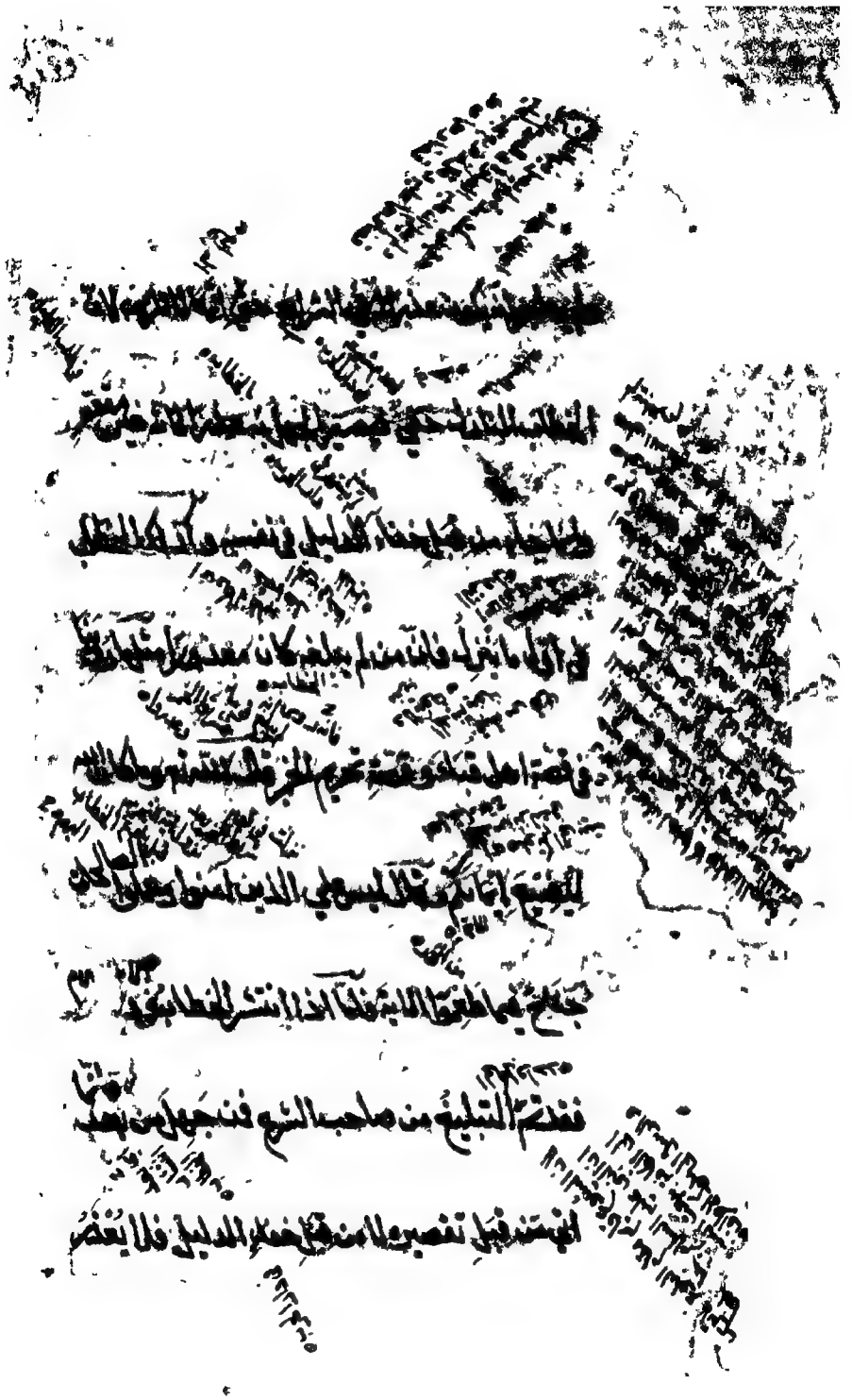

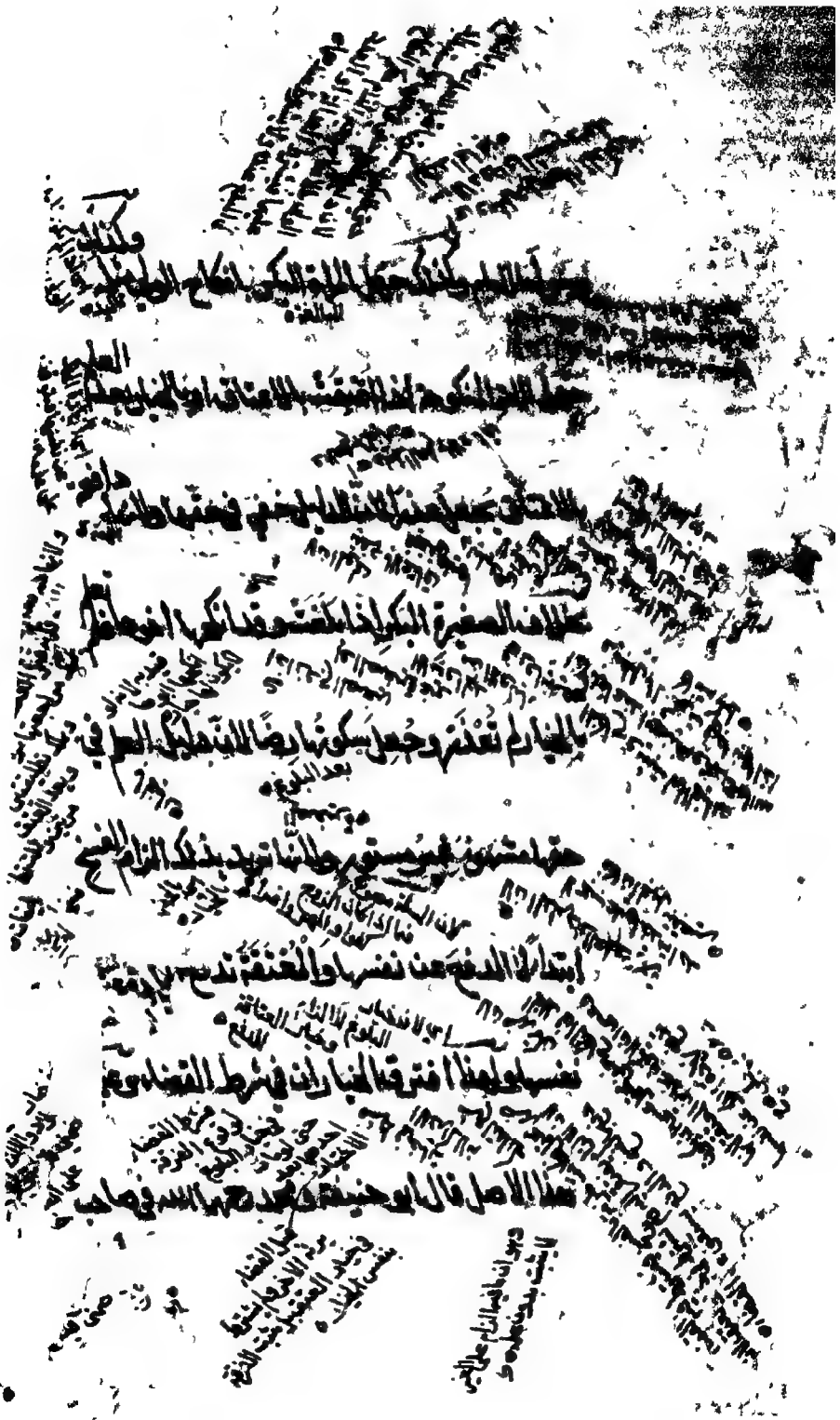

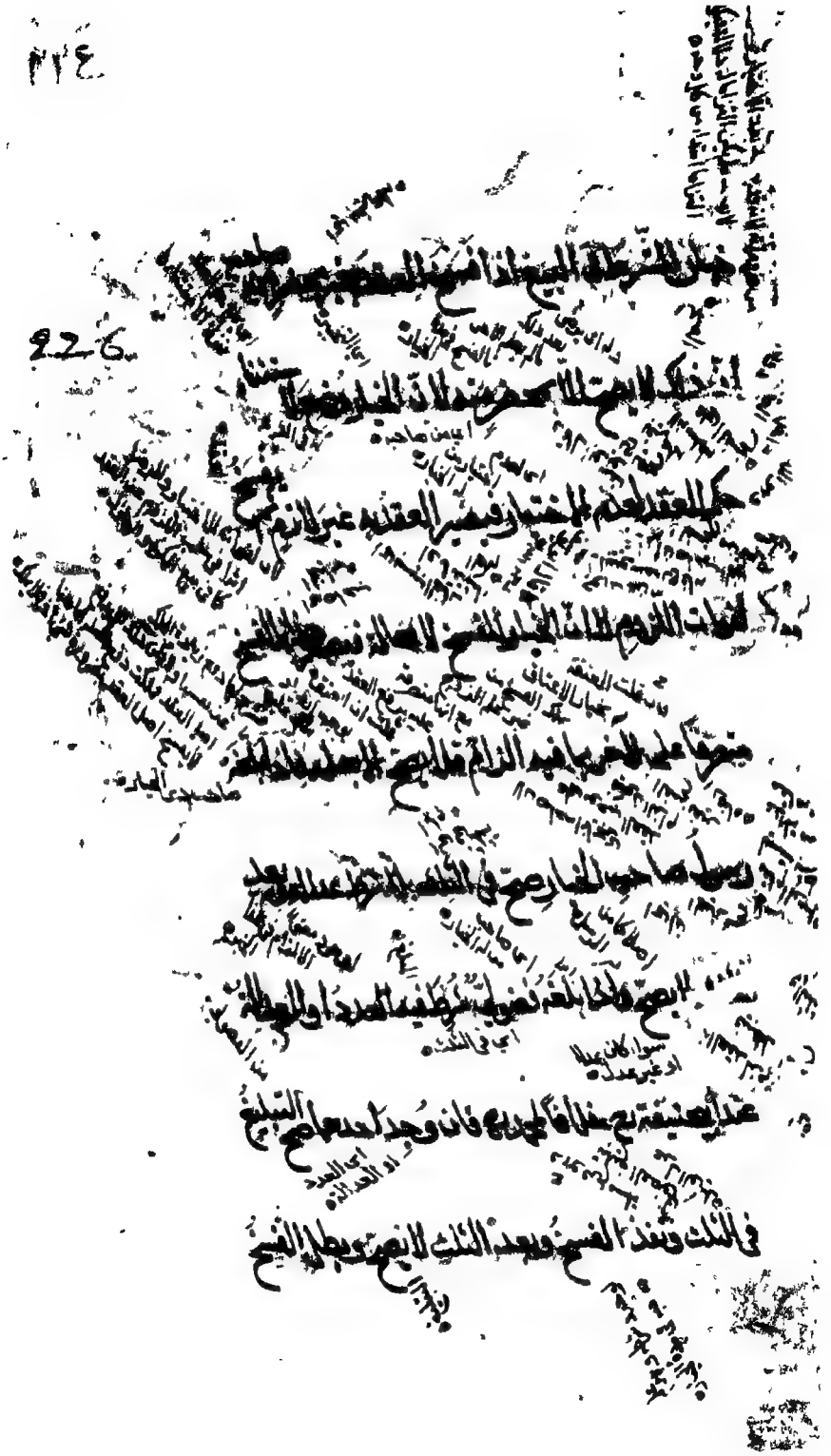

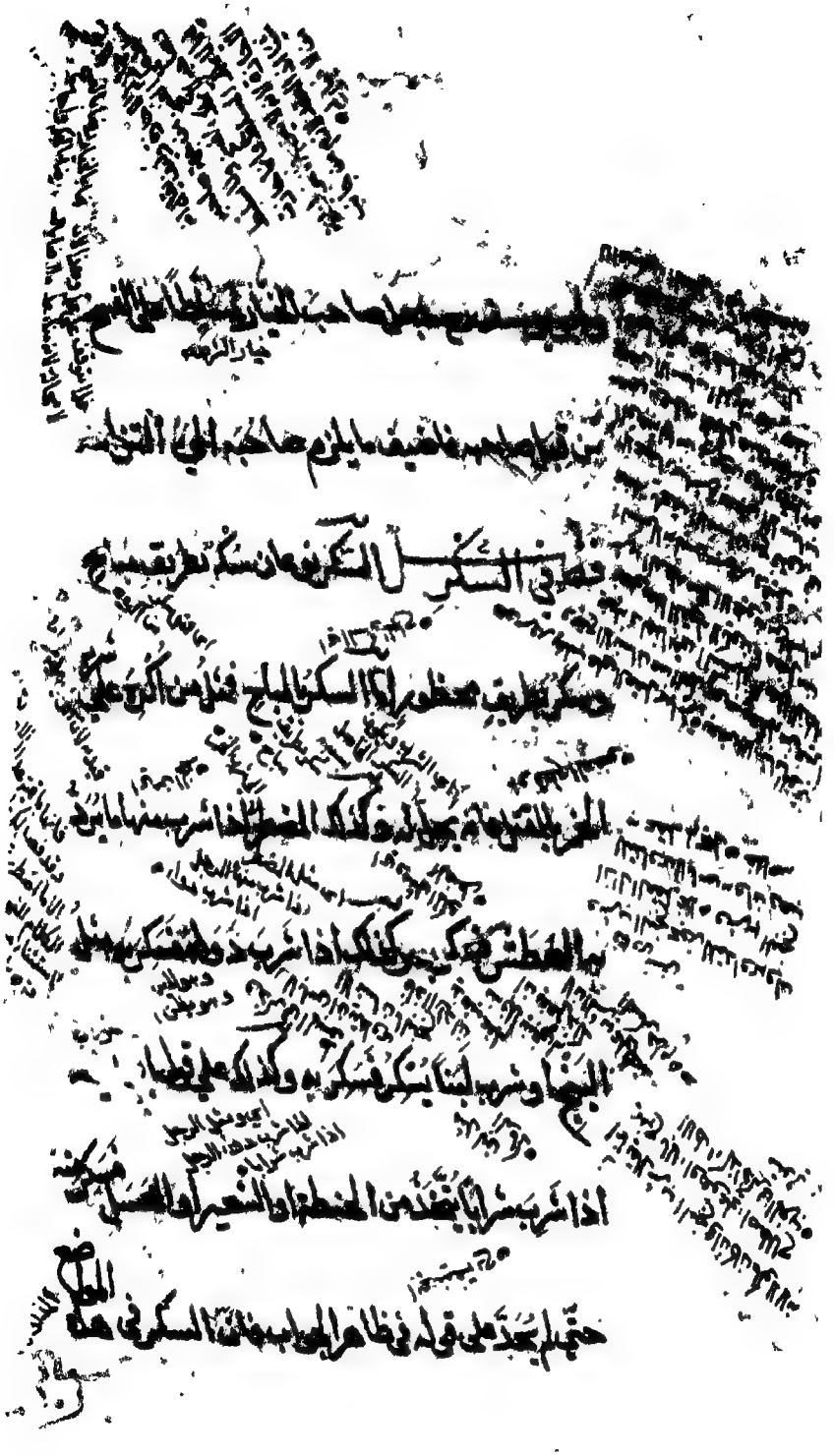

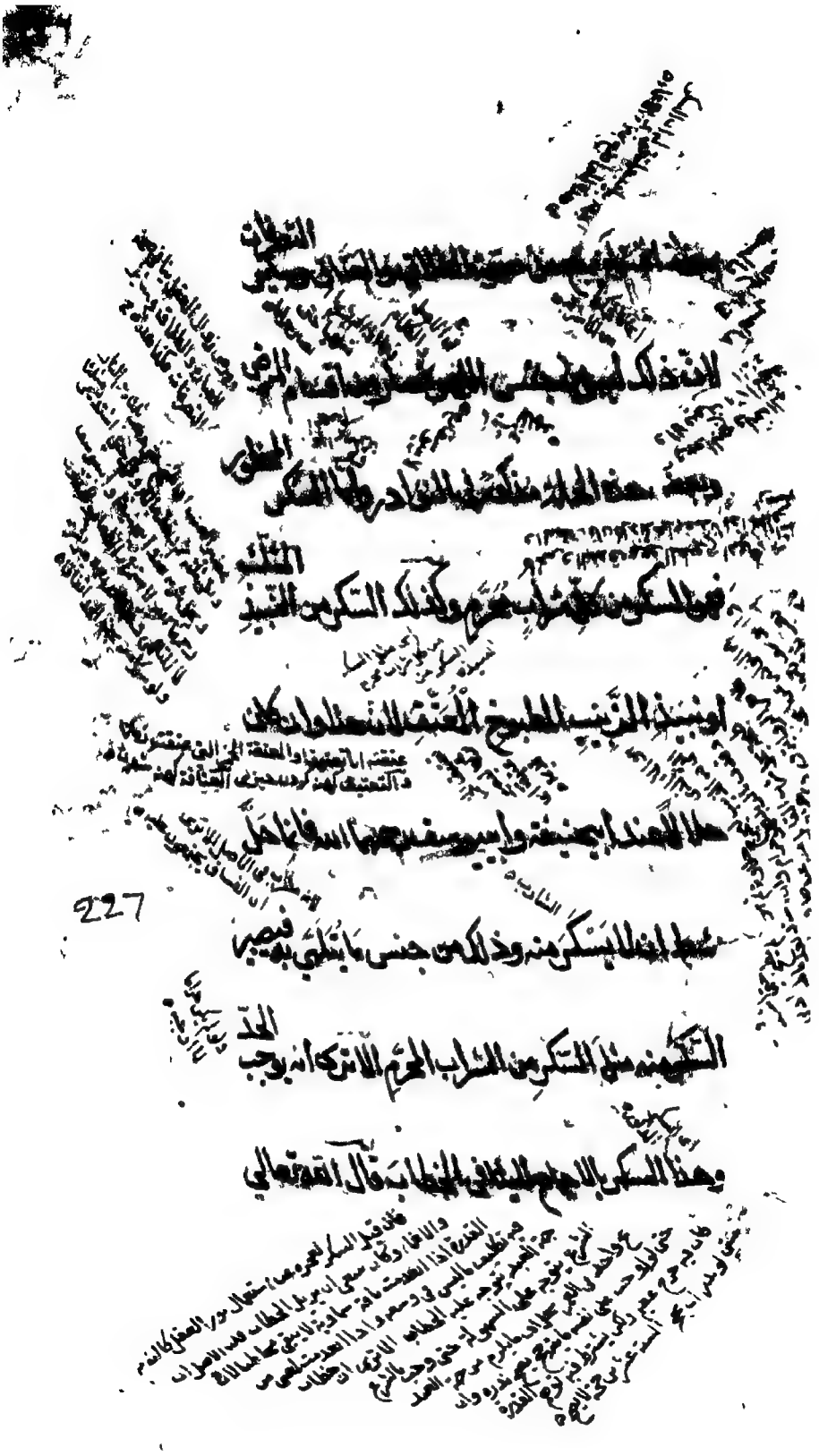

928

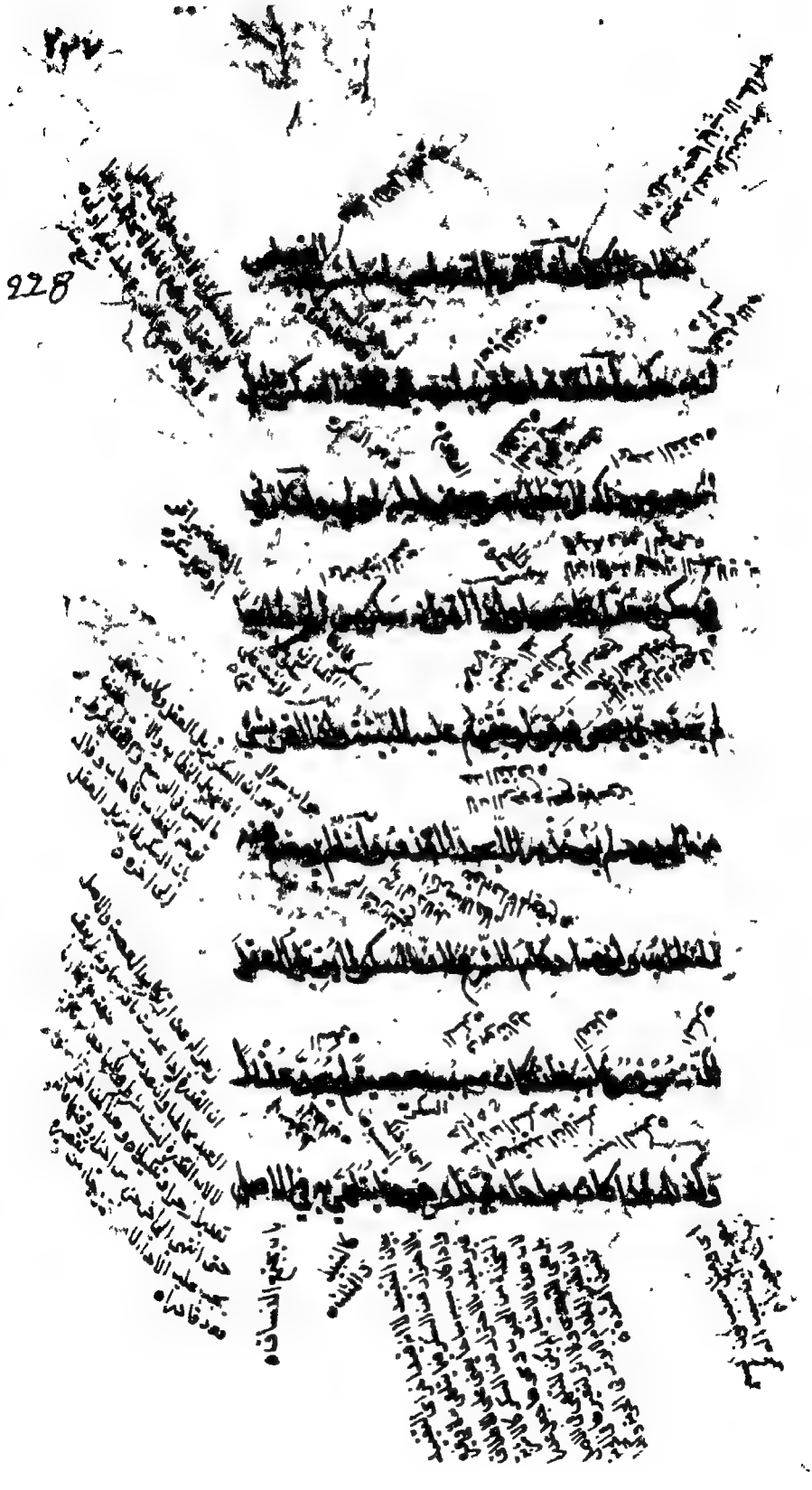

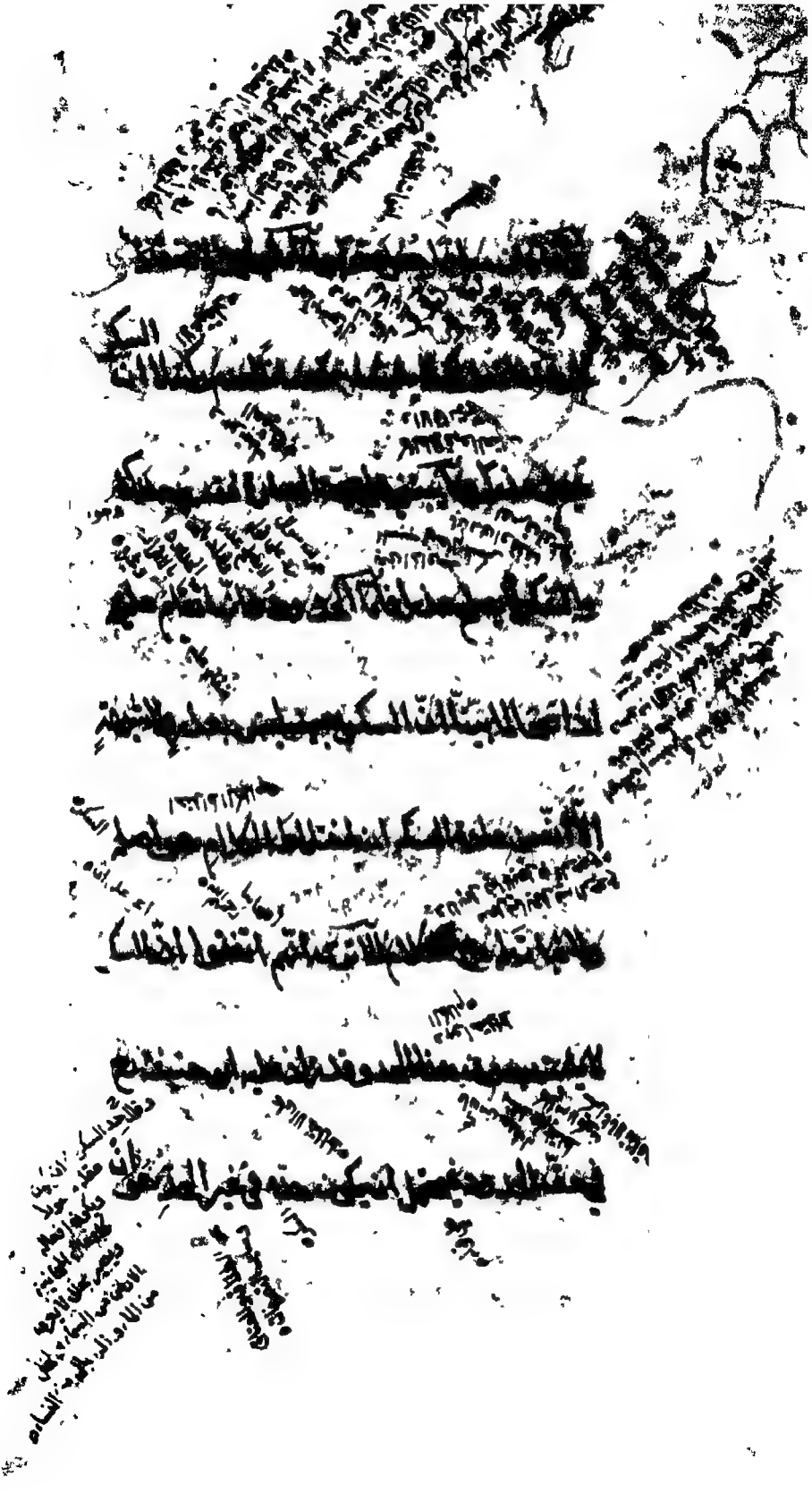

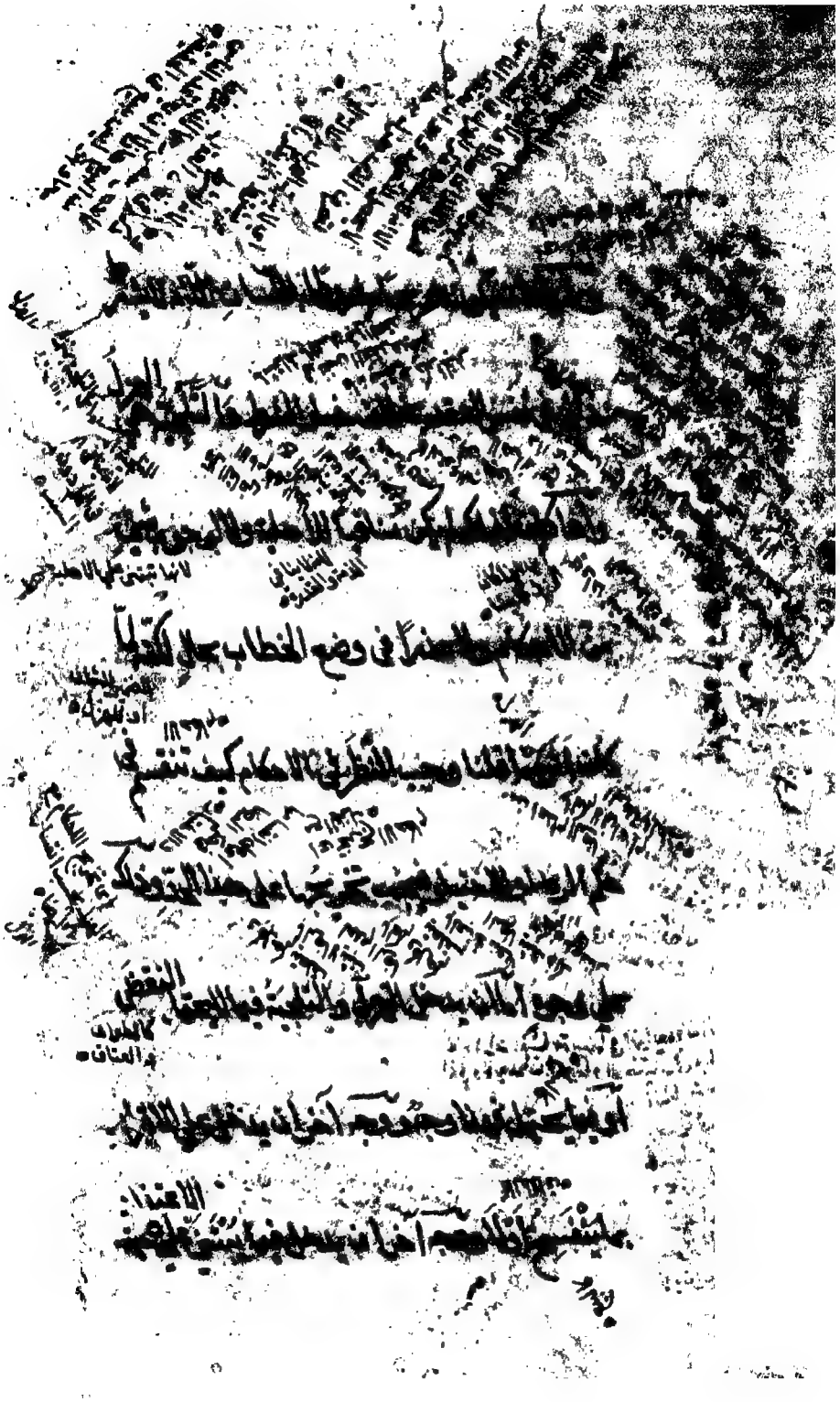

230

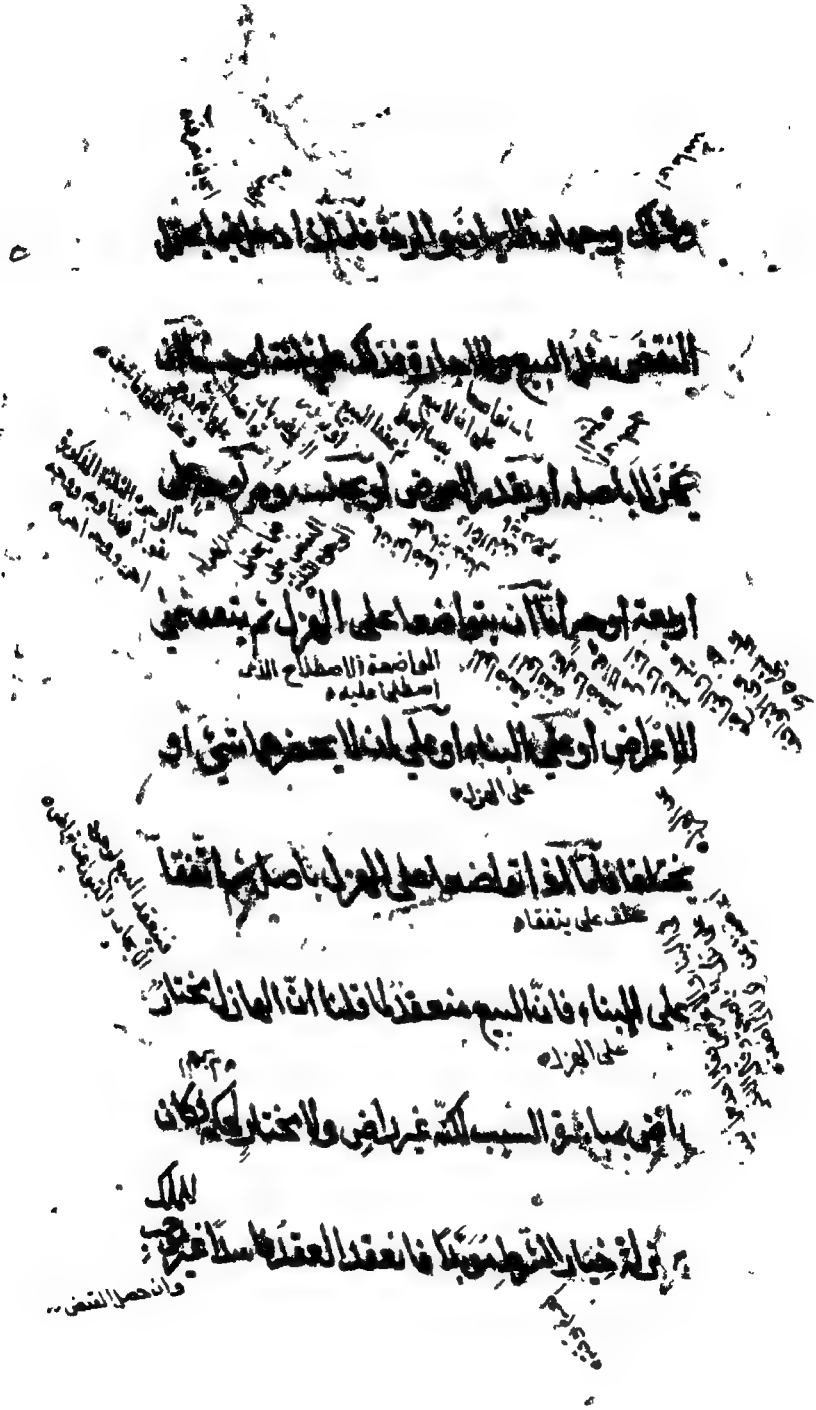

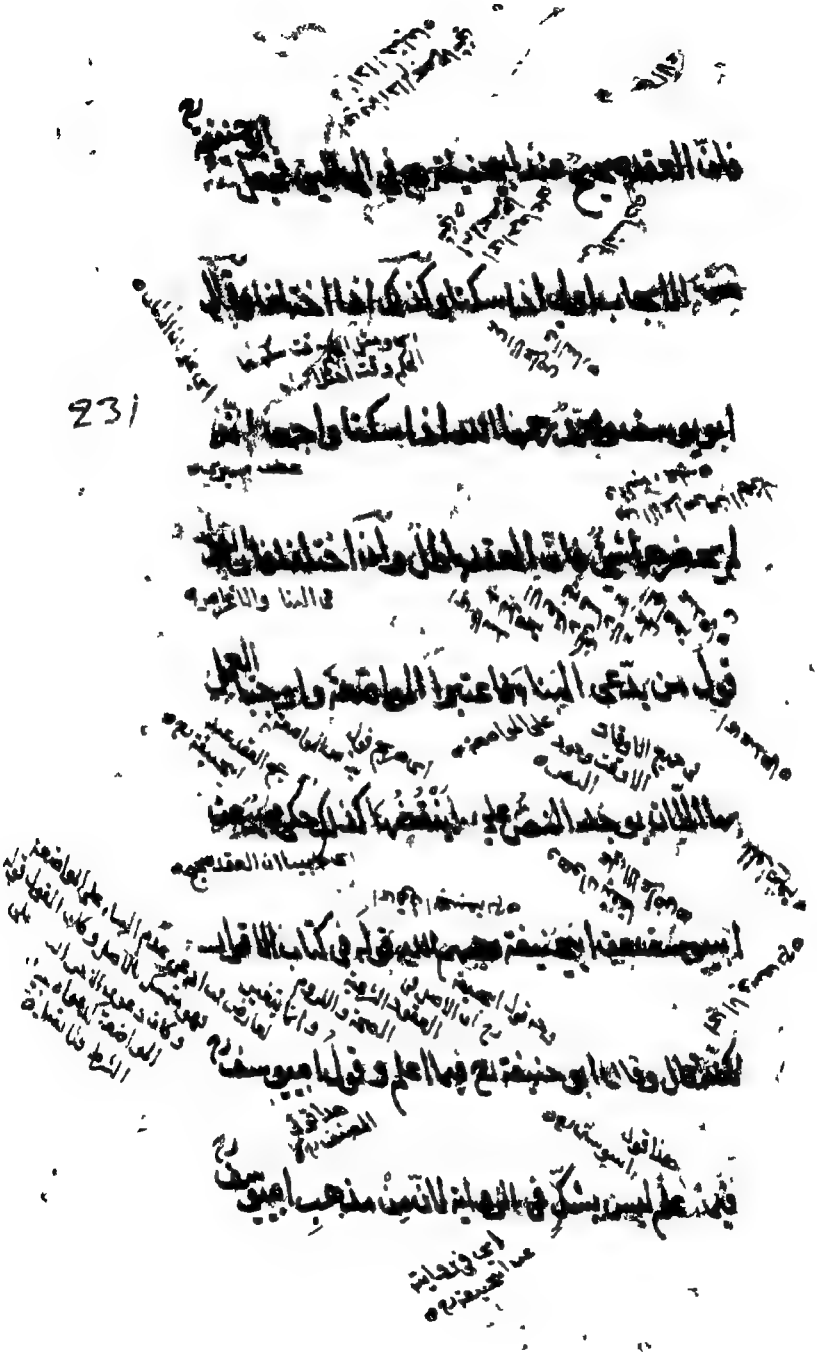

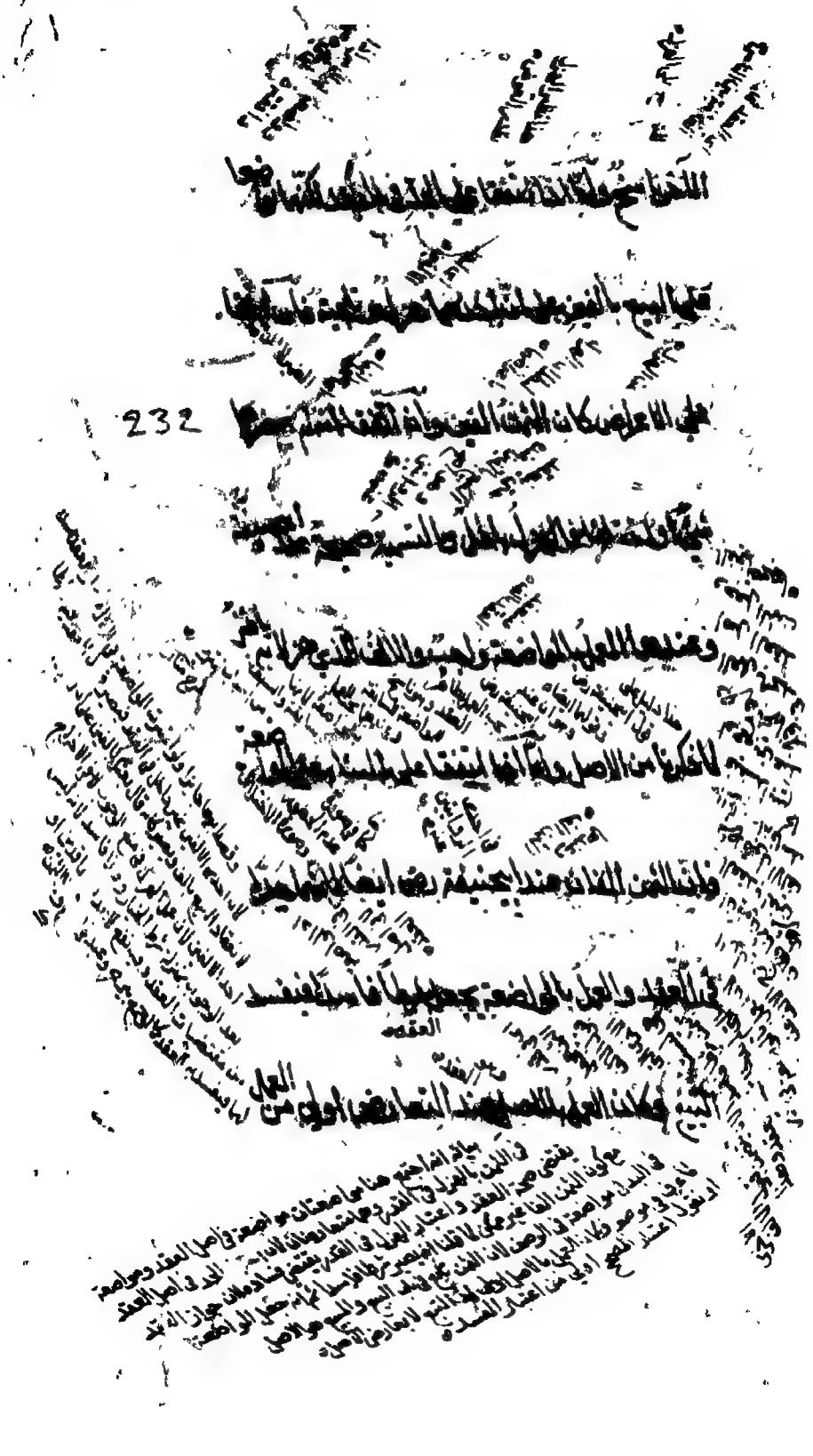

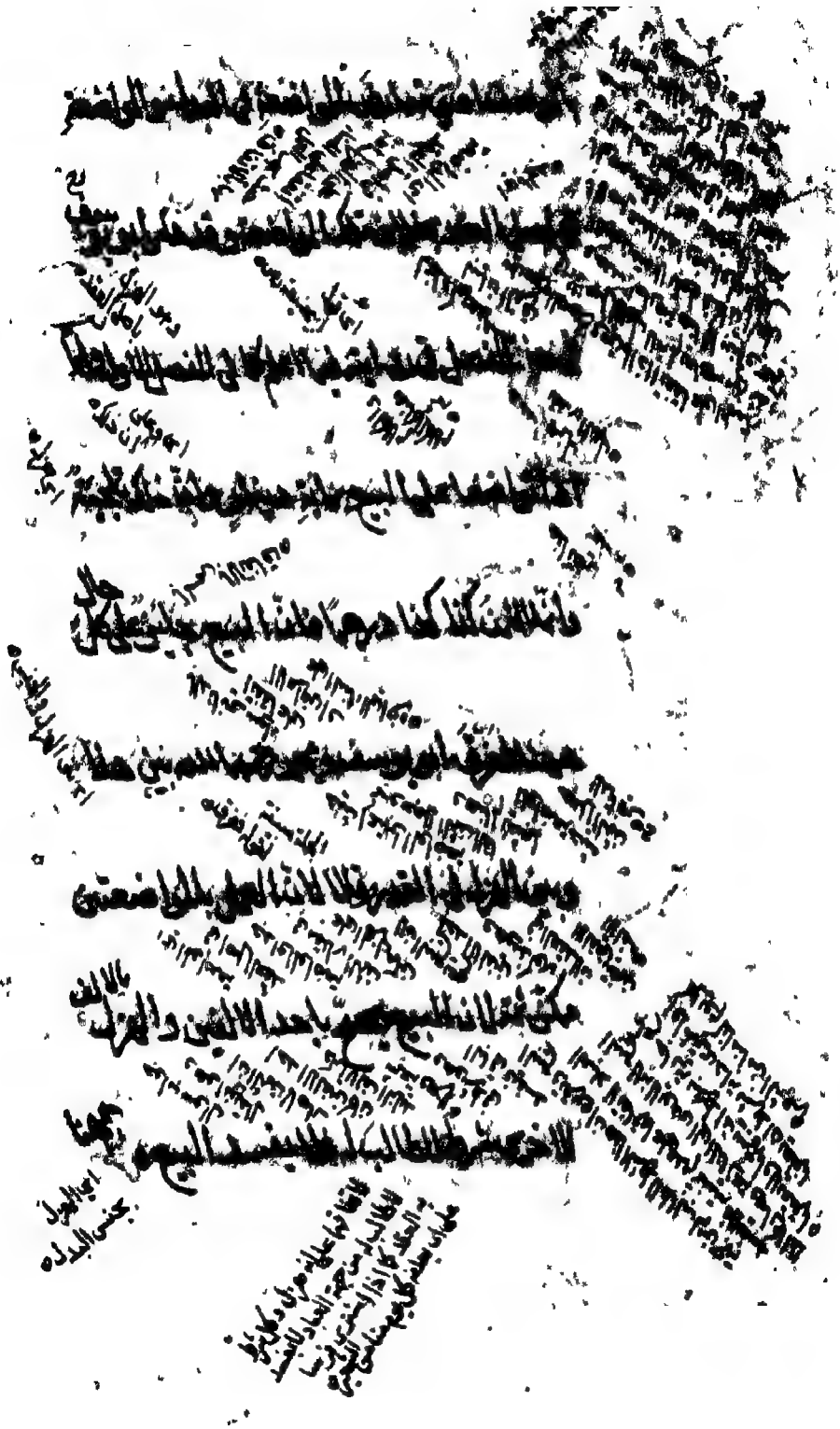

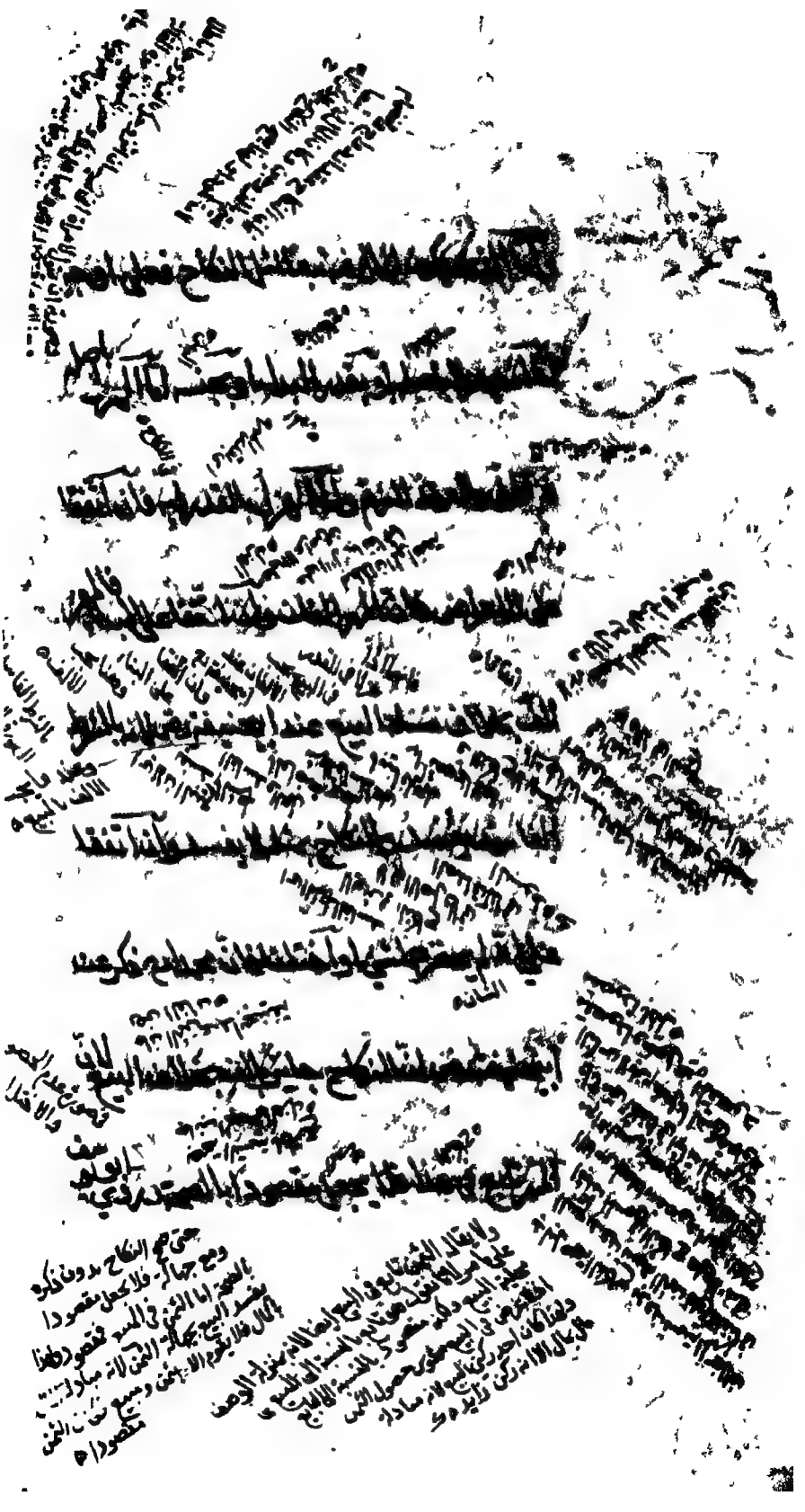

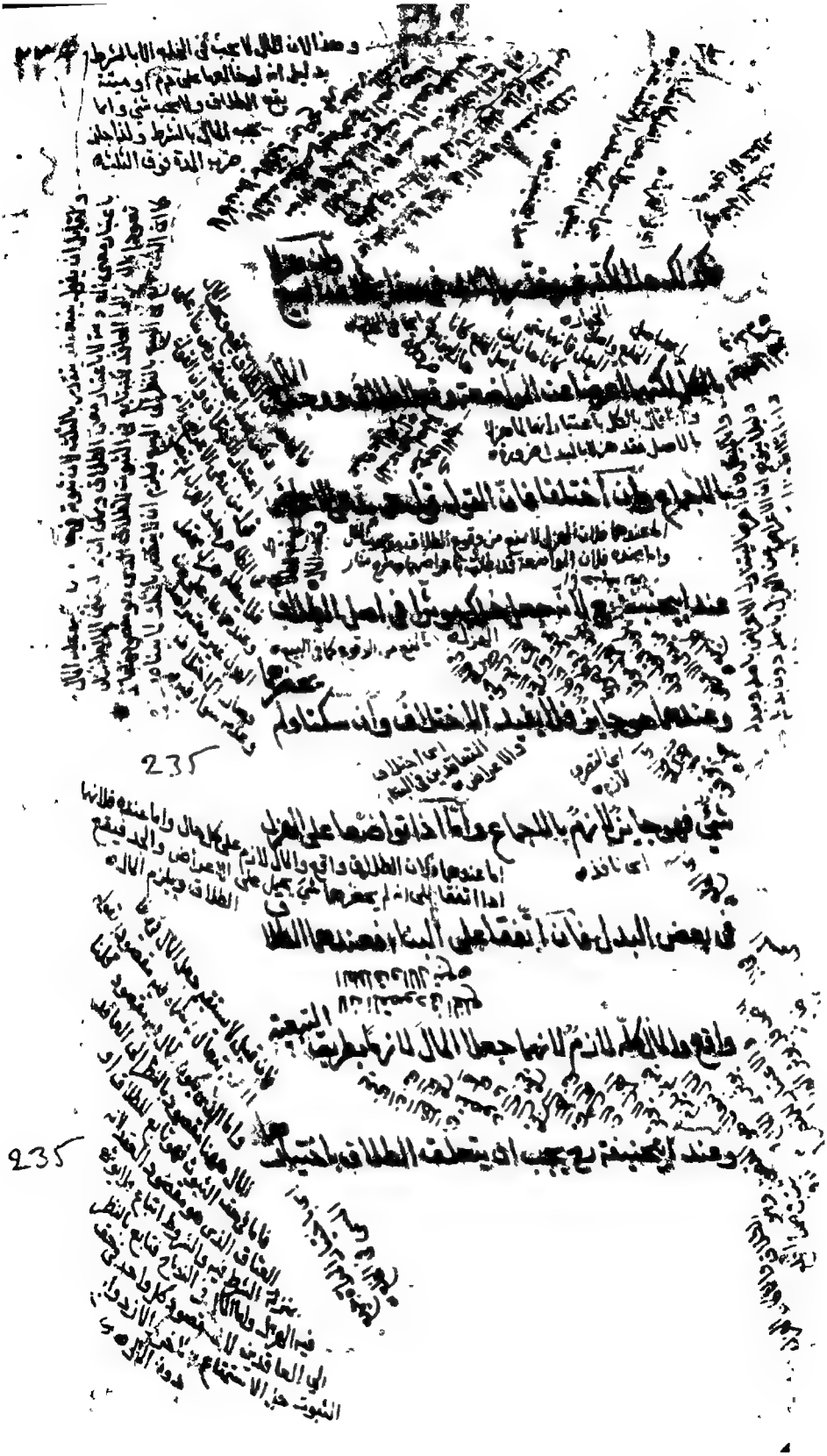

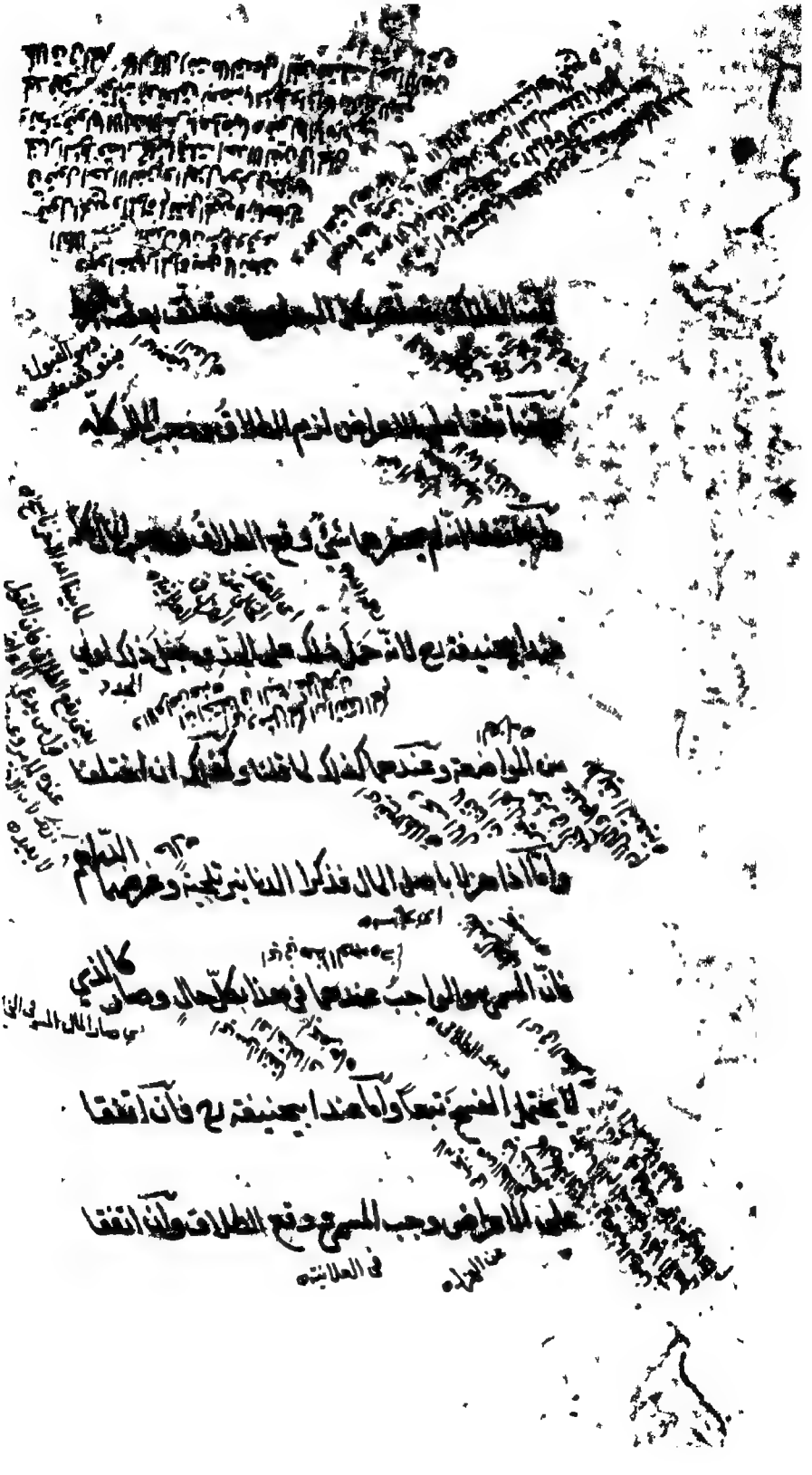

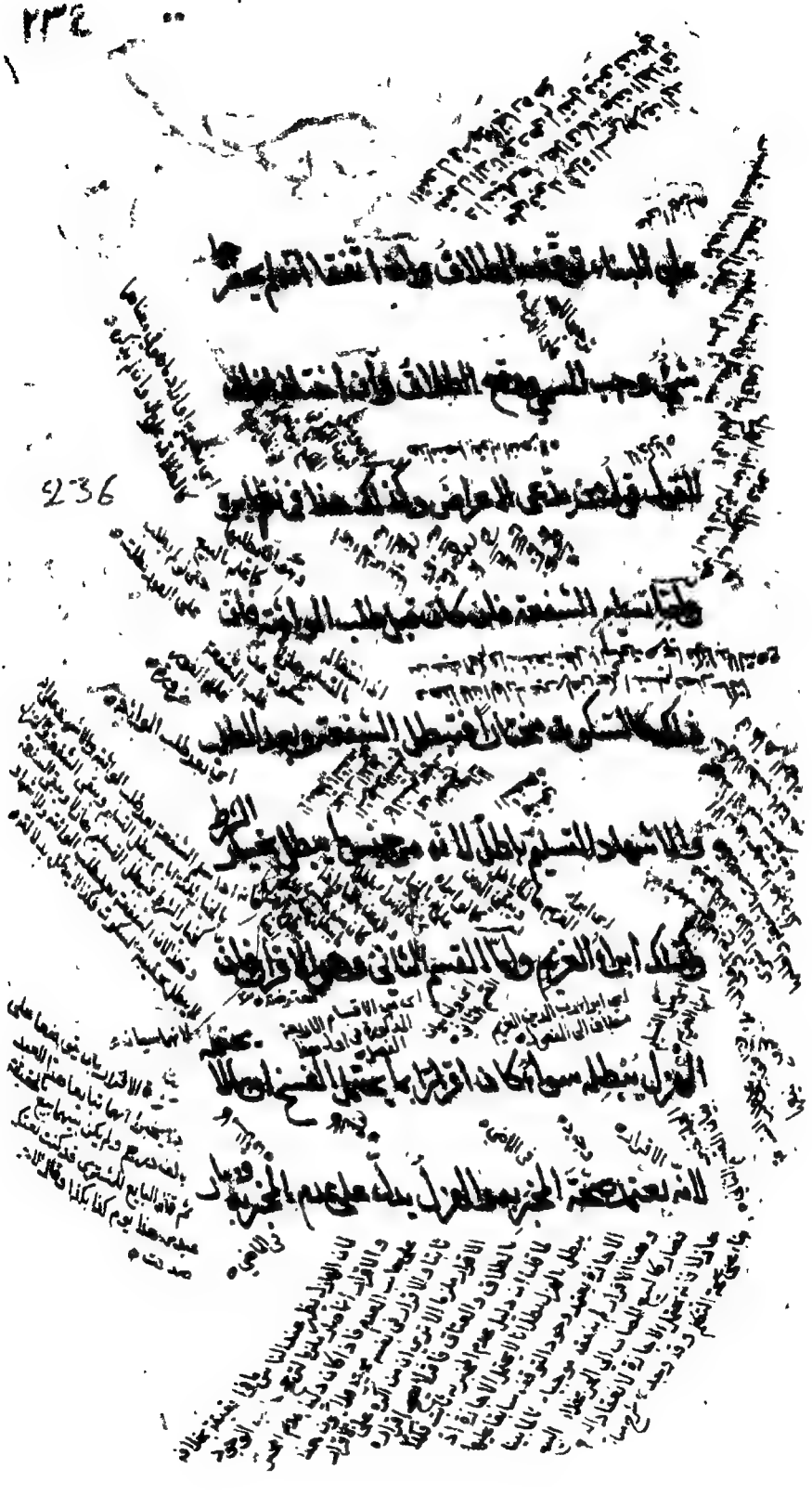

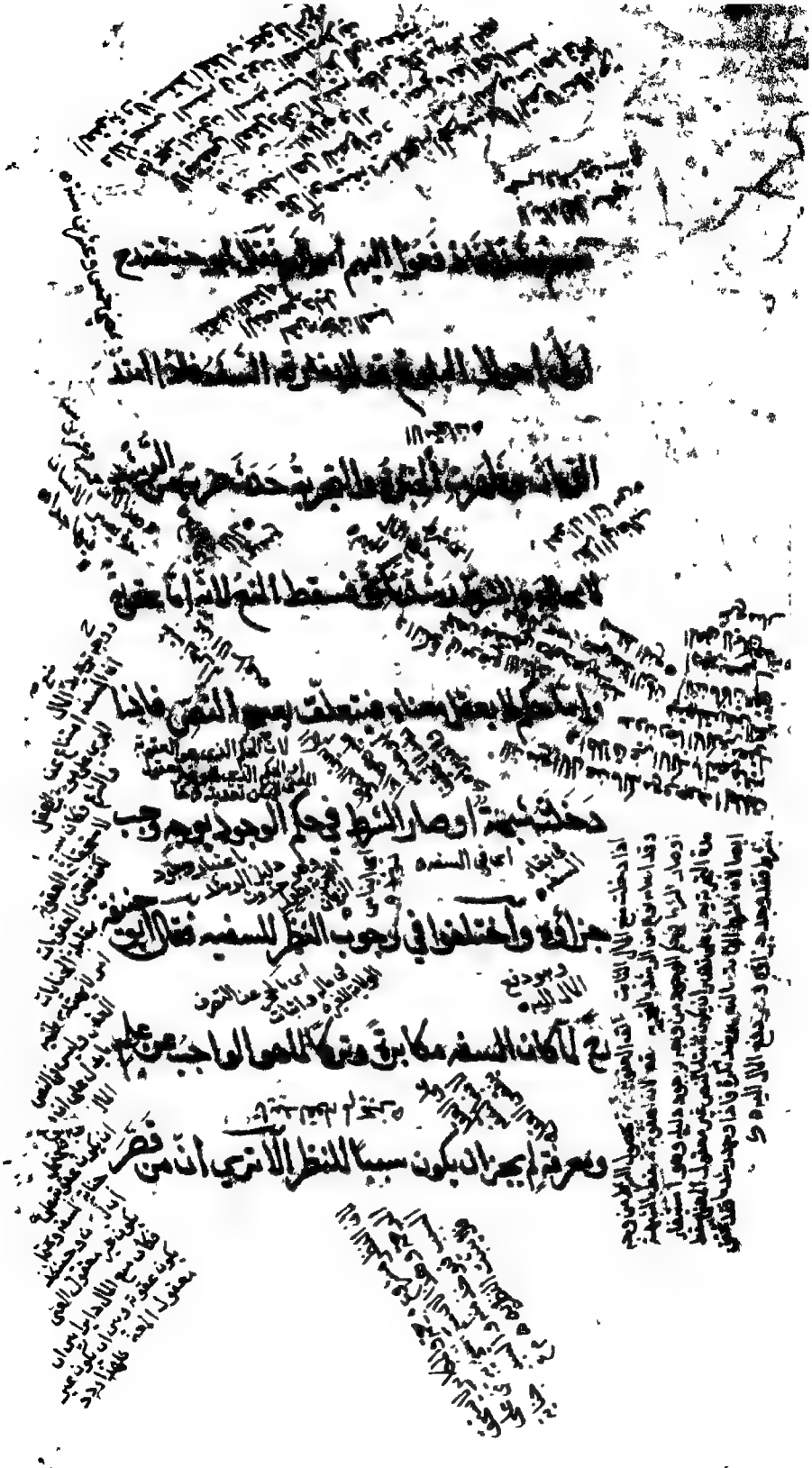

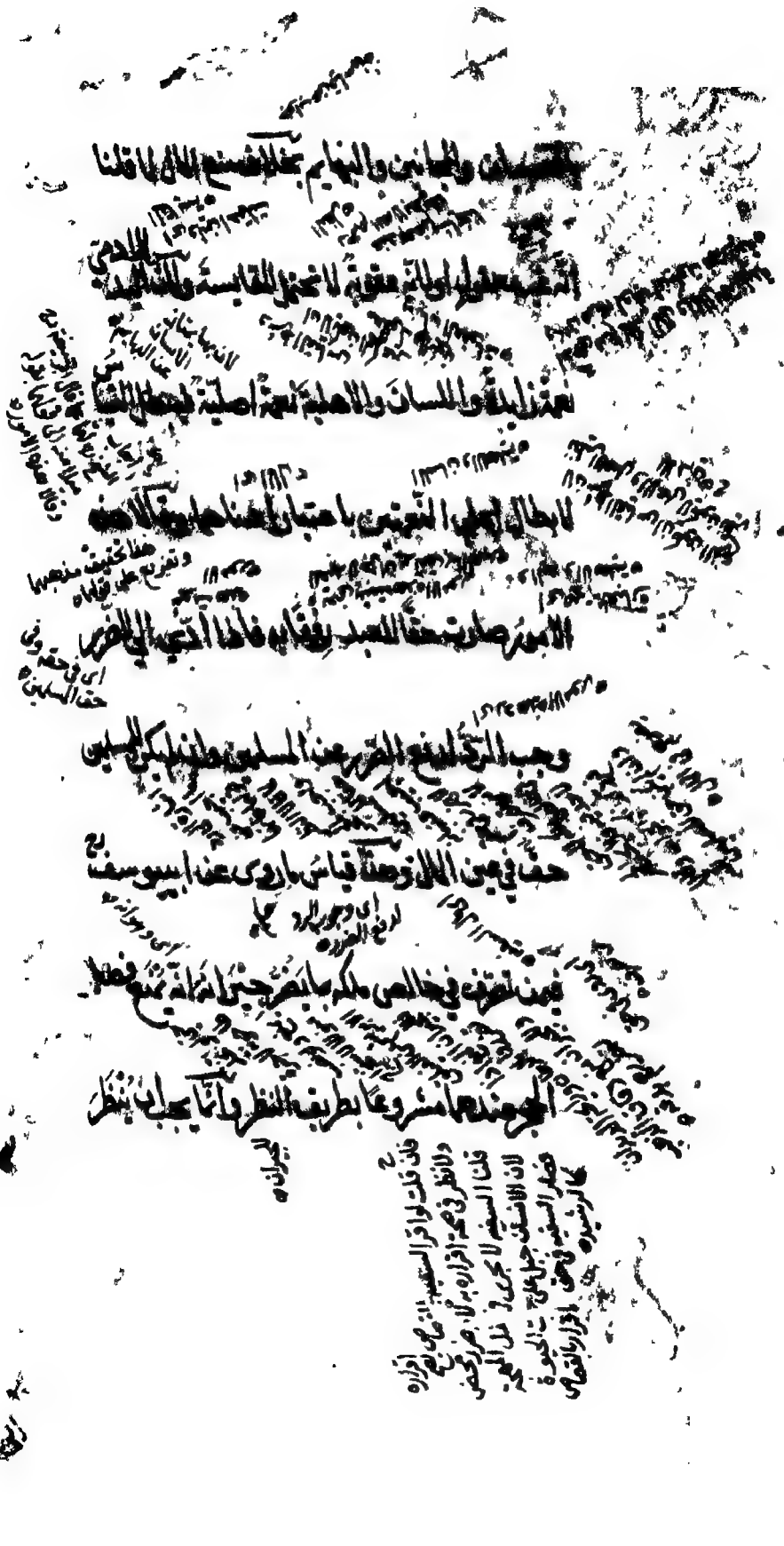

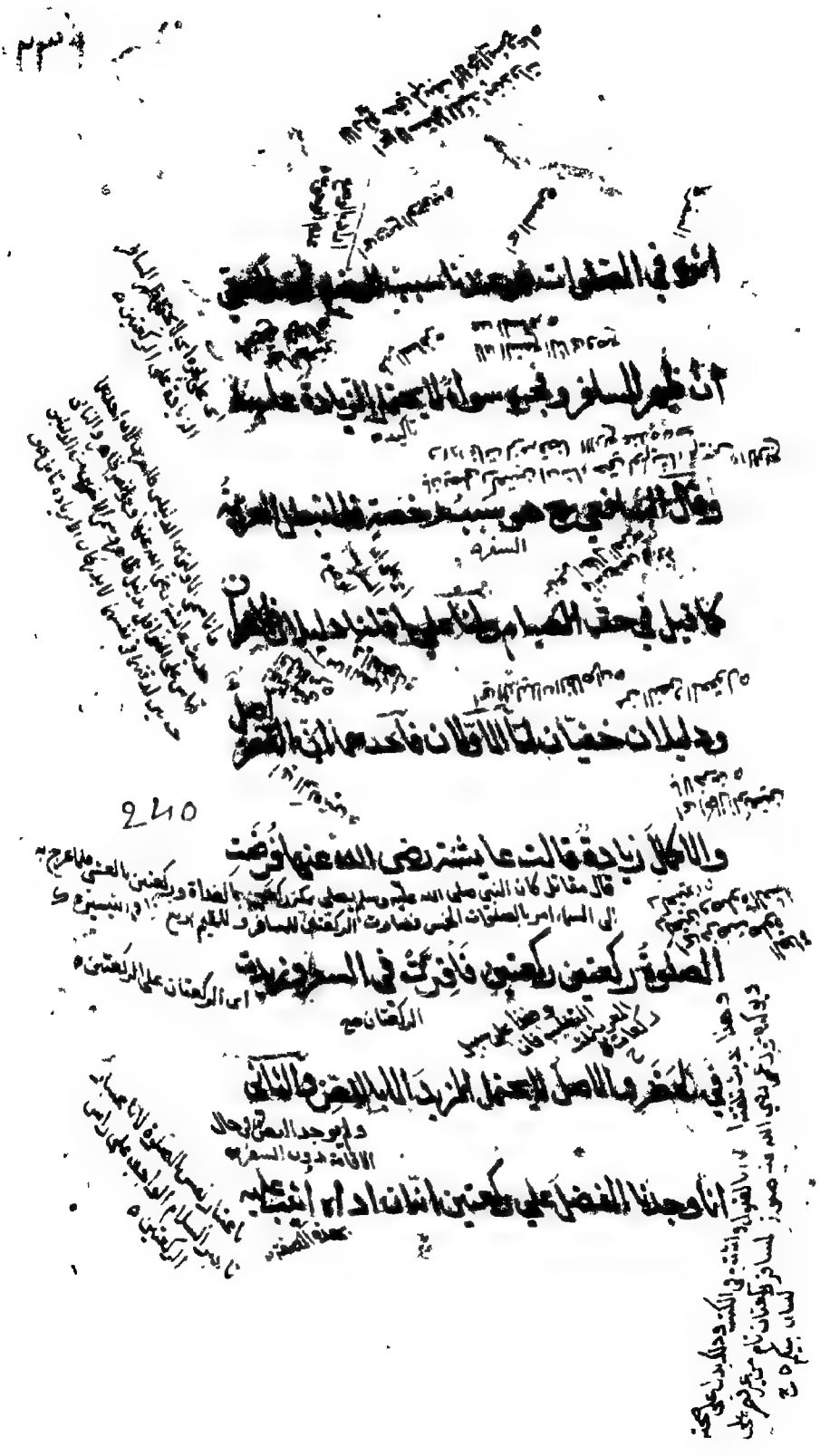

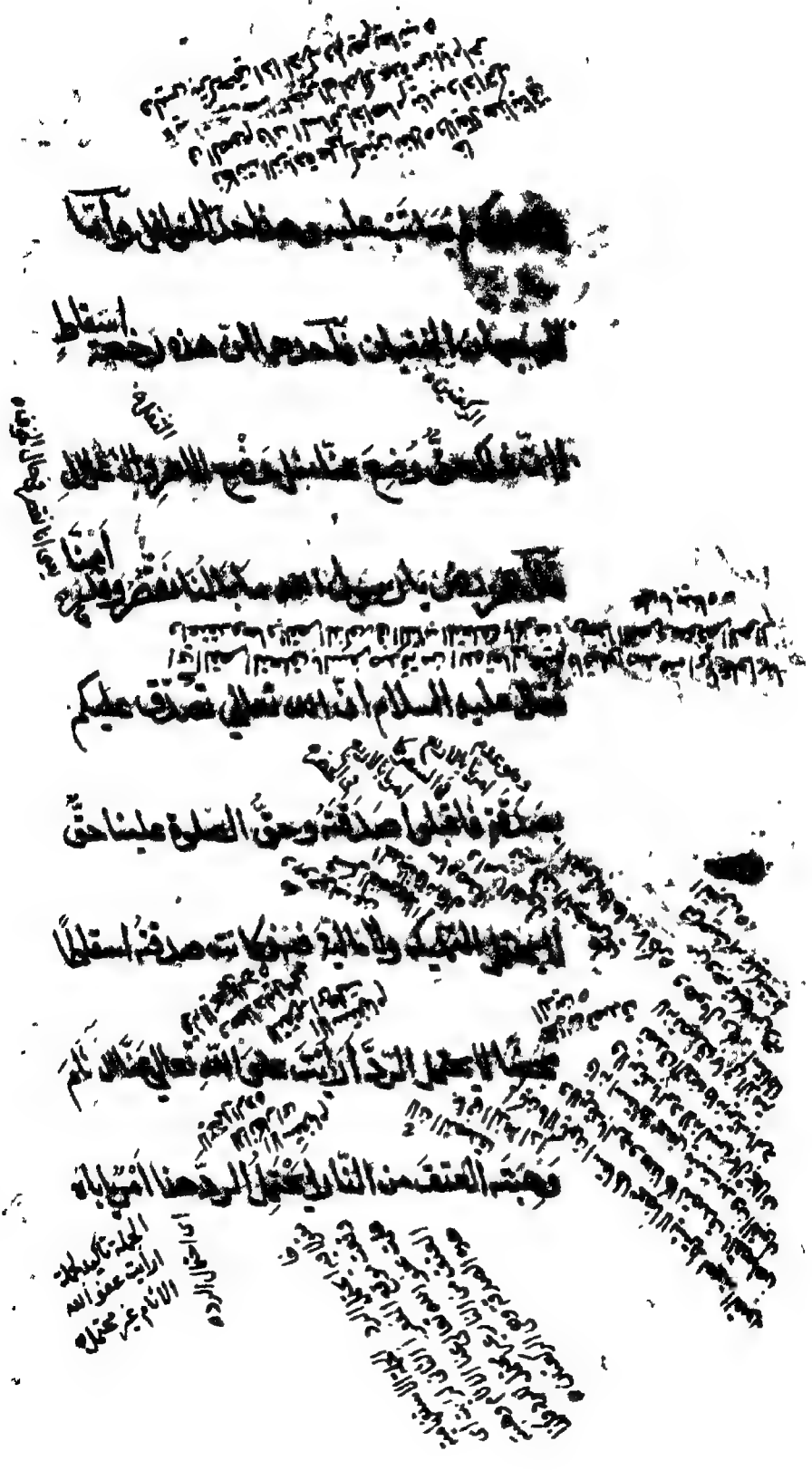

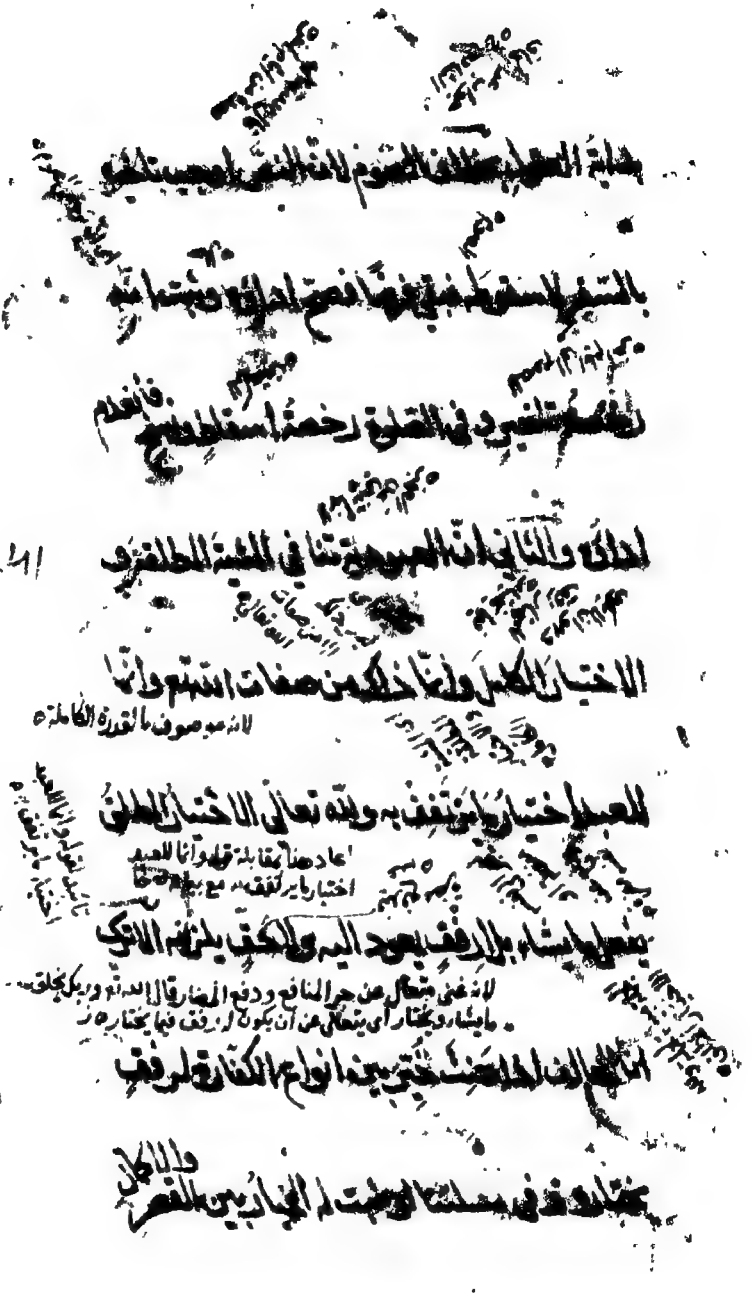

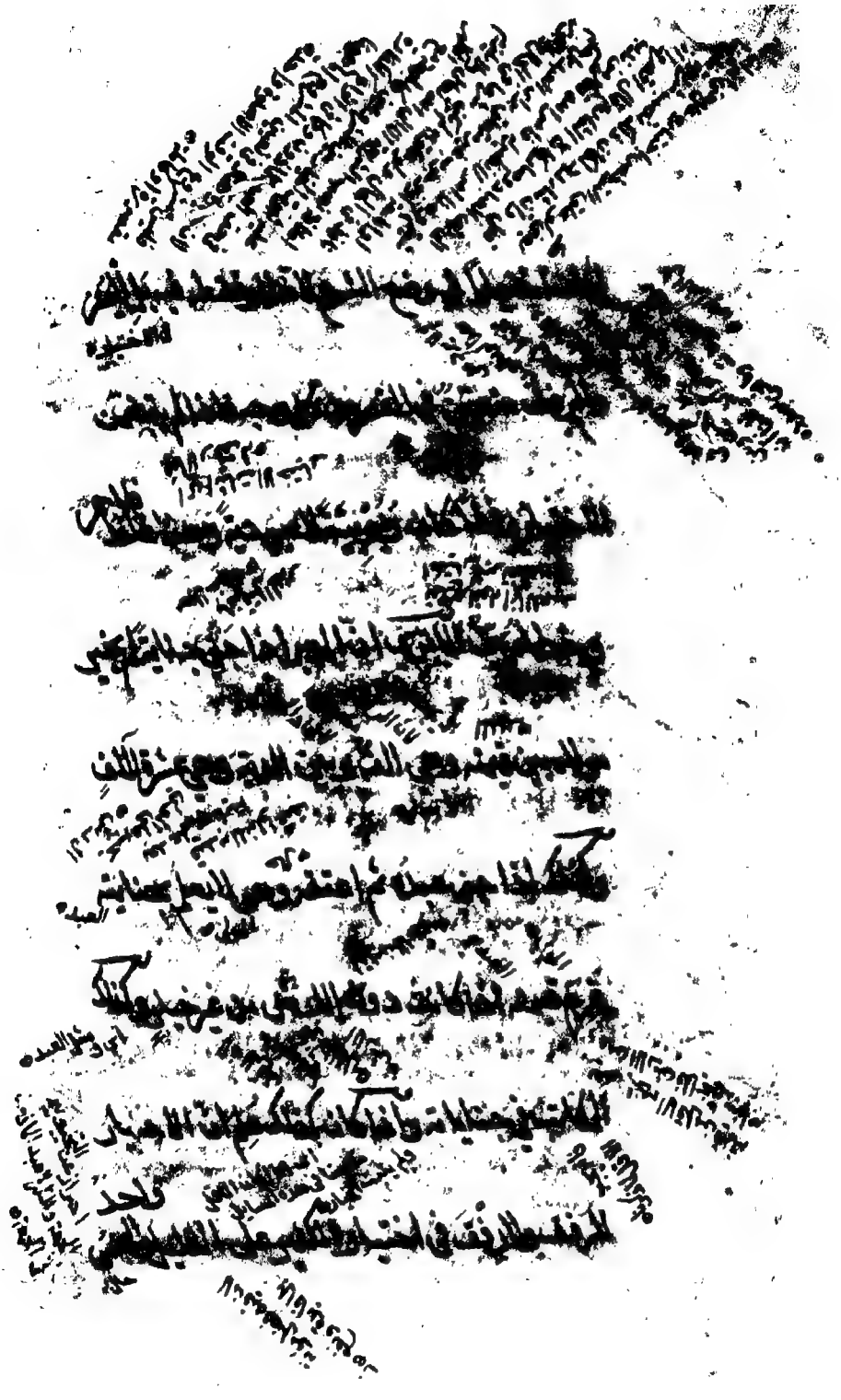

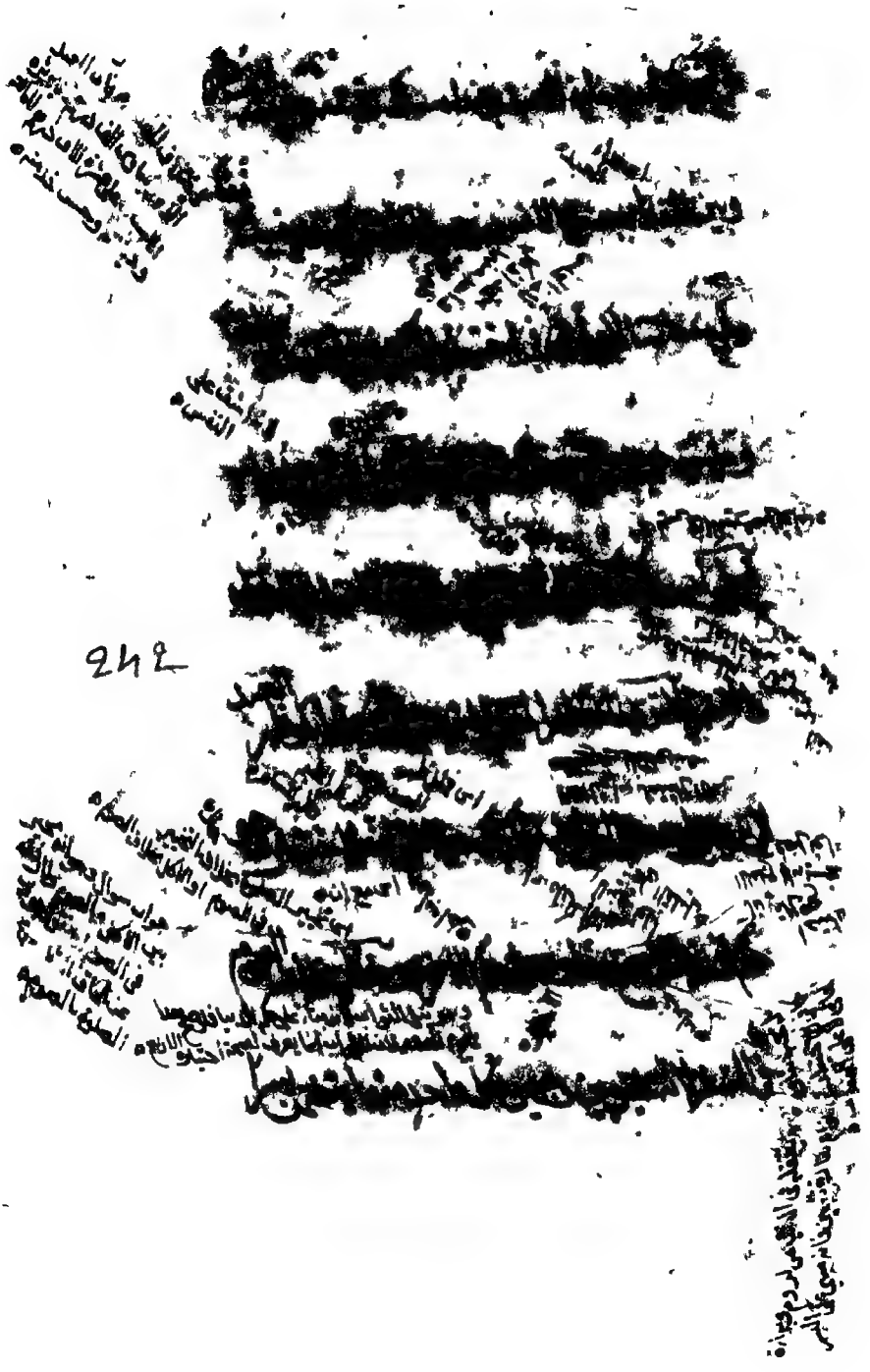

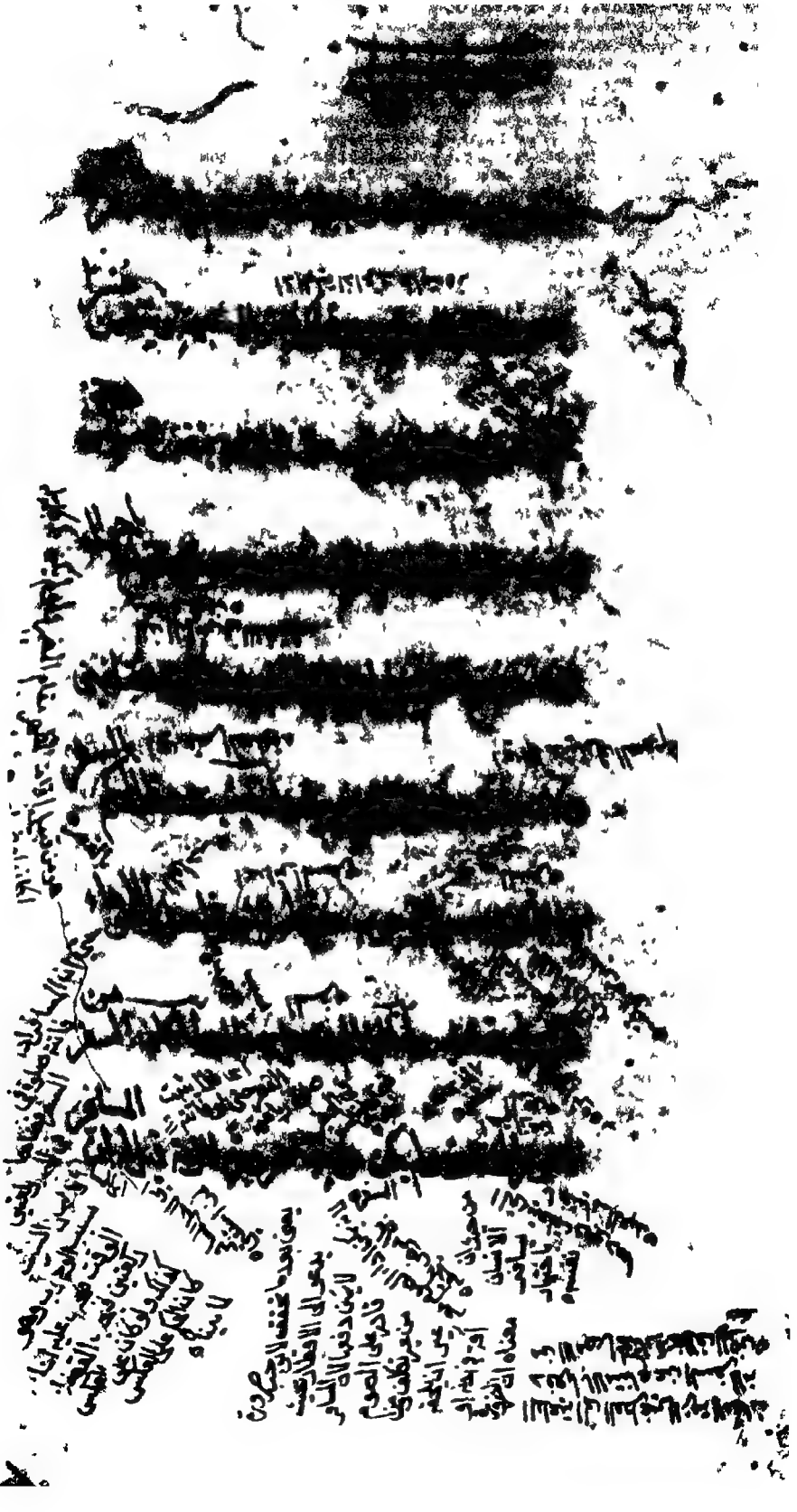

[illegible]

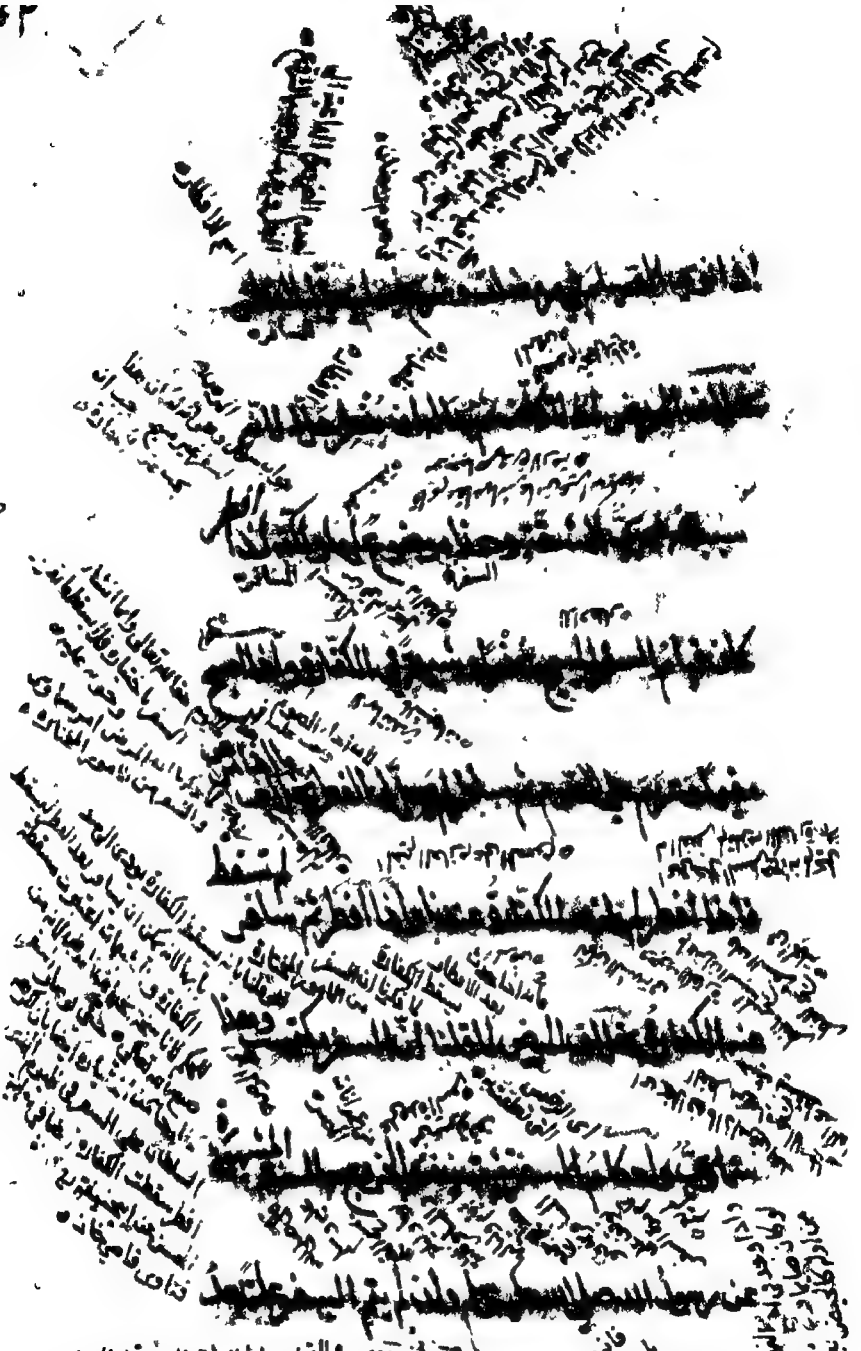

والقياس ان لا يثبت الا بعد تمام السفر
لان العلة تتم حينئذ وحكم العلة لا يثبت
قبل تمامها لكنا تركنا القياس بما روينا
وفيه اثبات الرخصة في كل فرد من
افراد المسافرين ٥ شرح منار

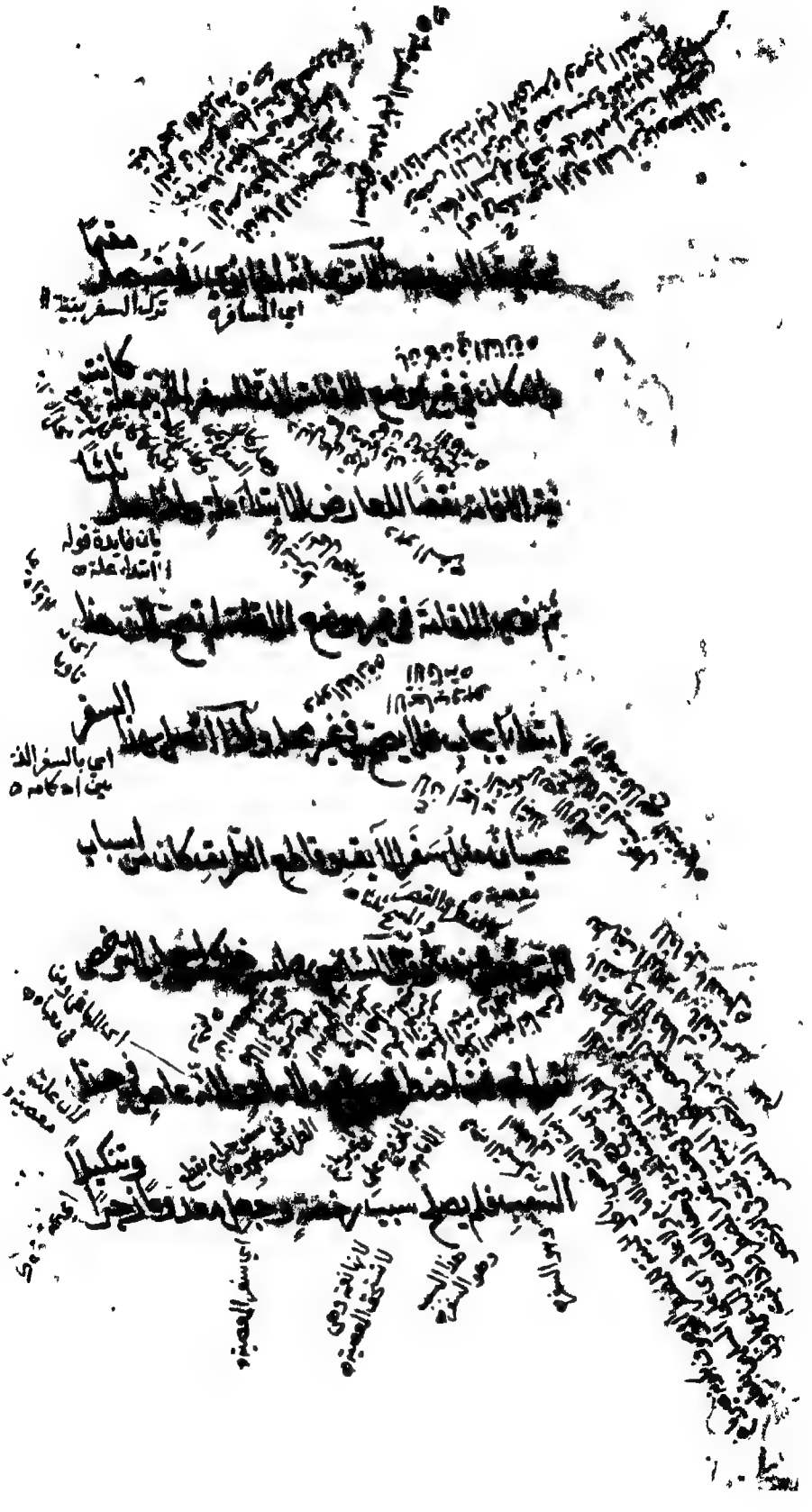

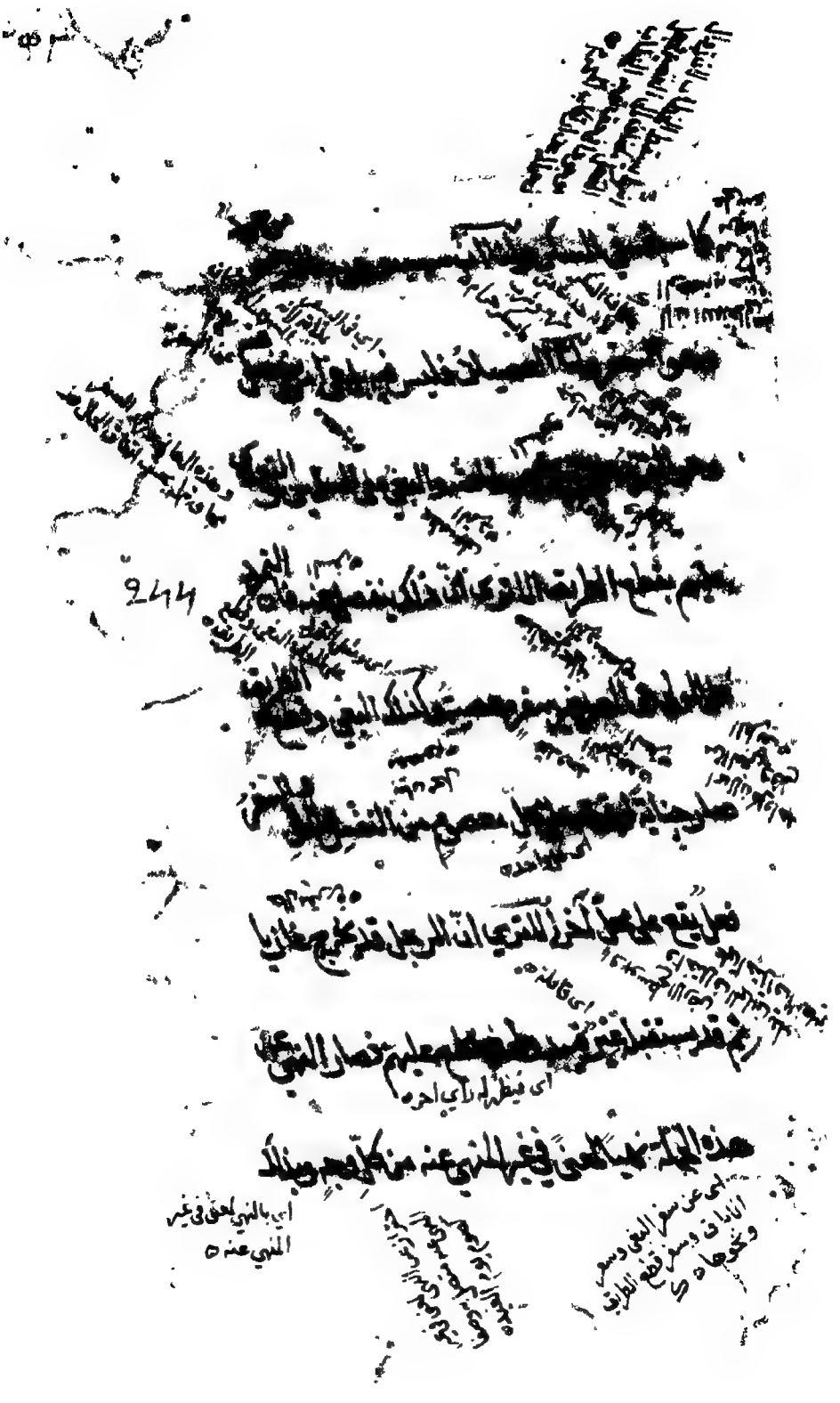

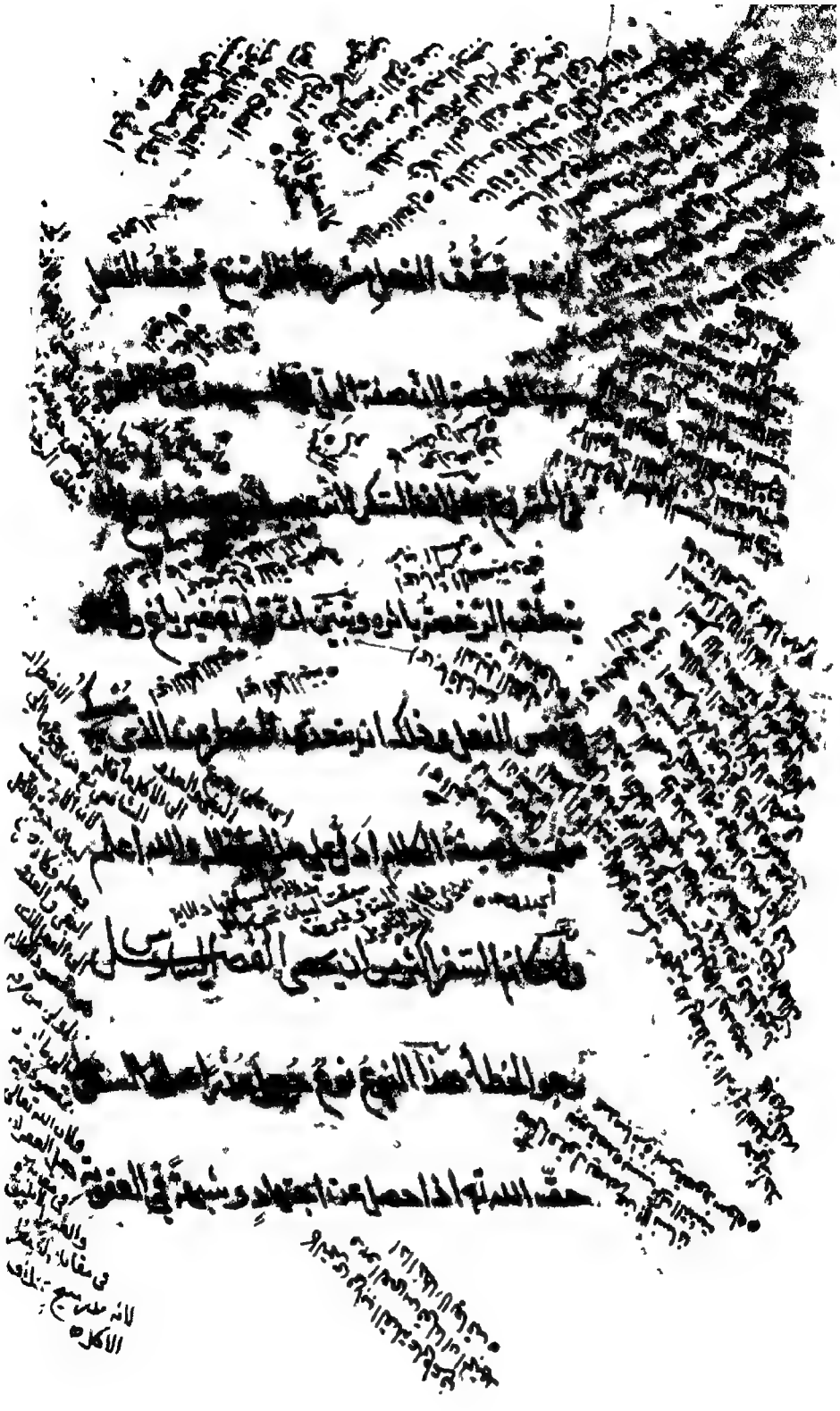

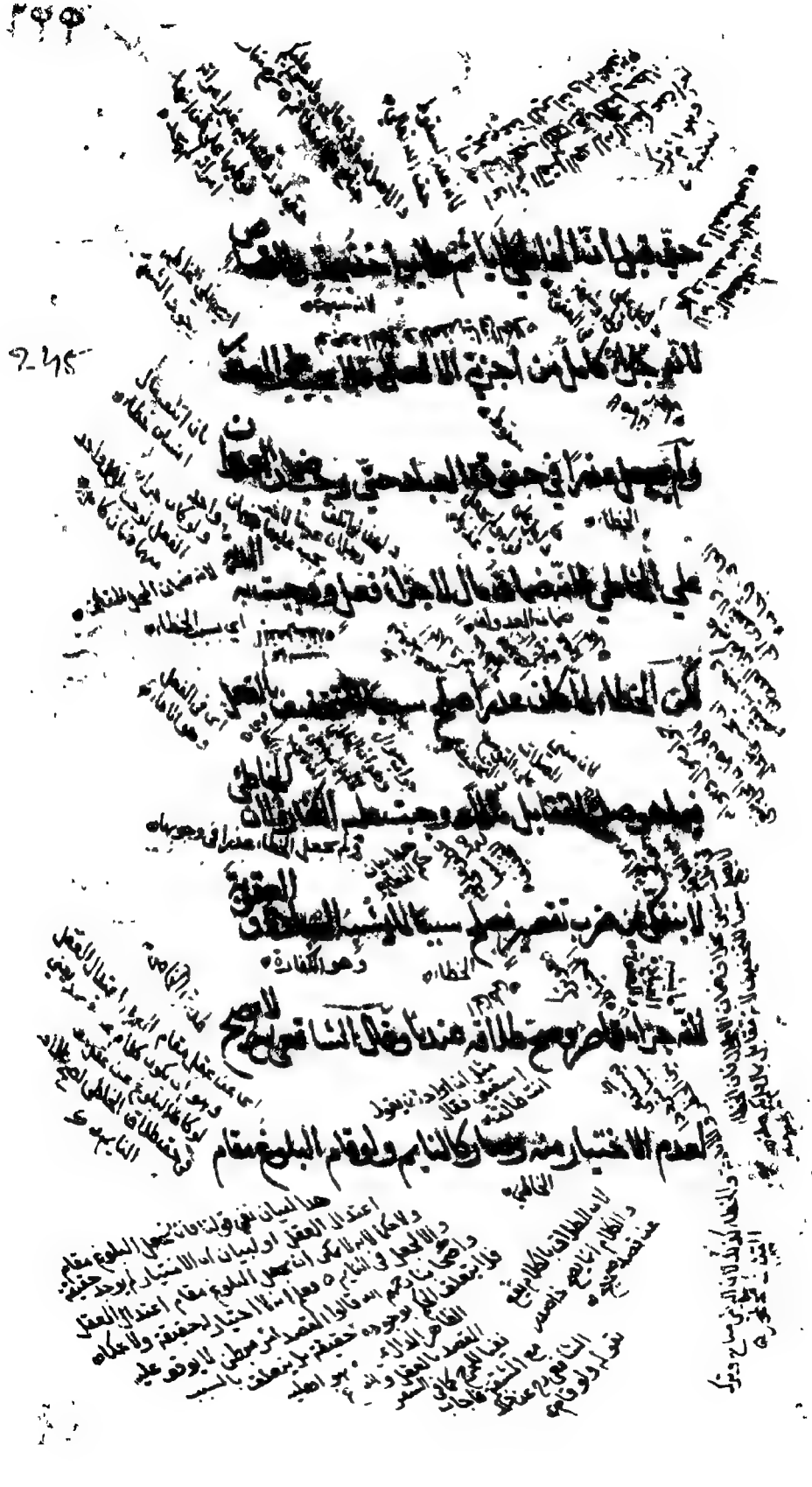

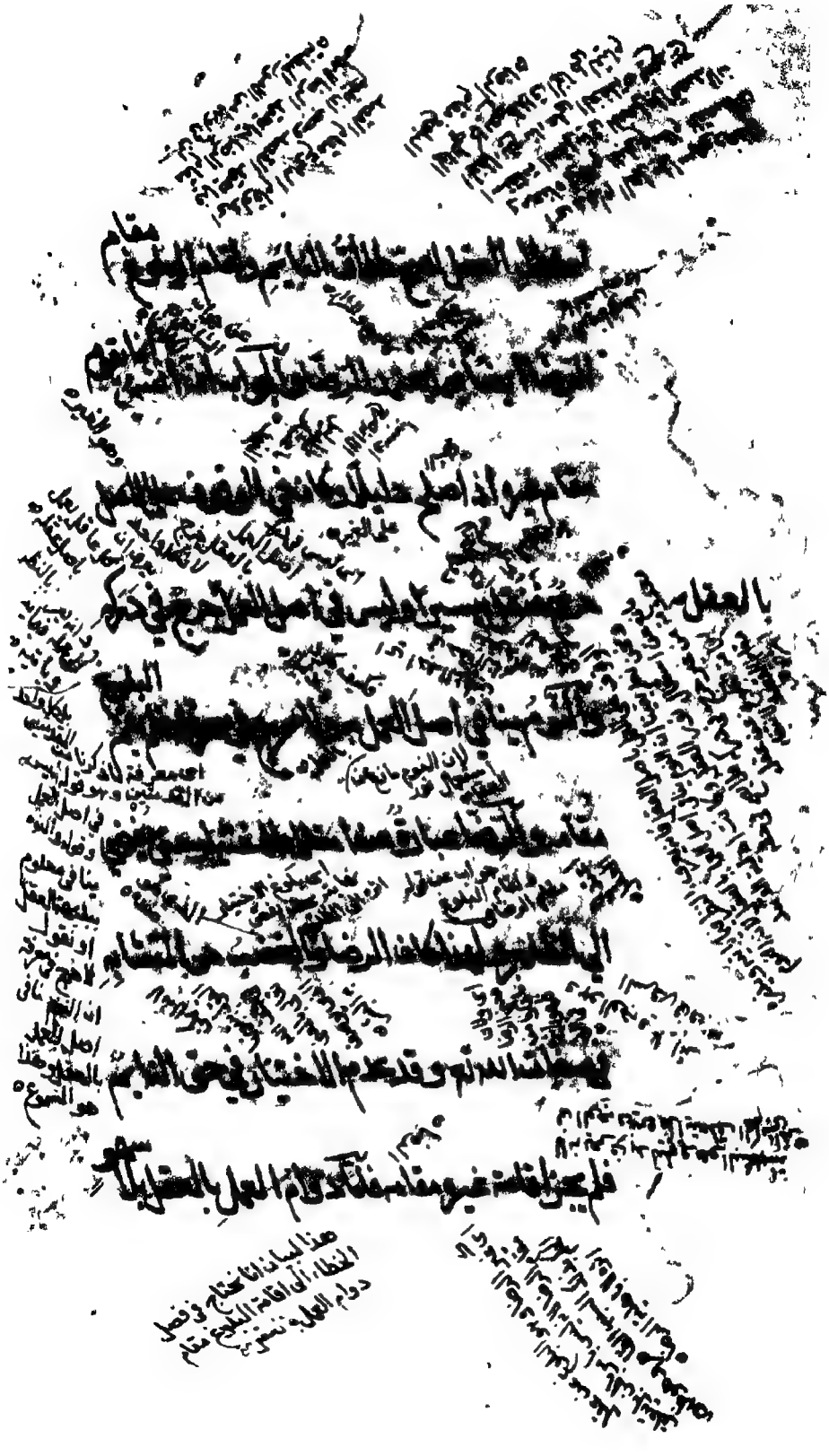

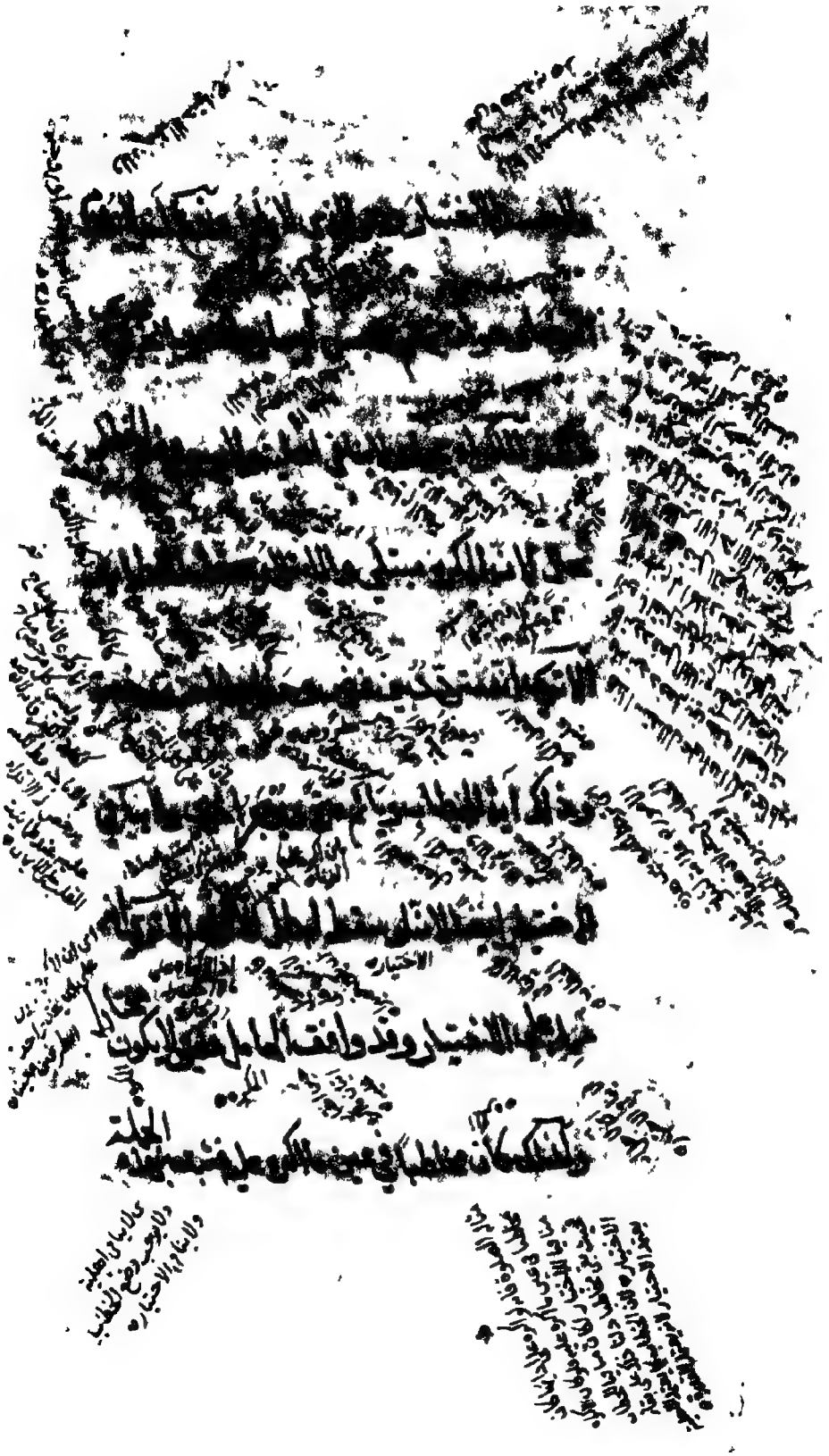

247

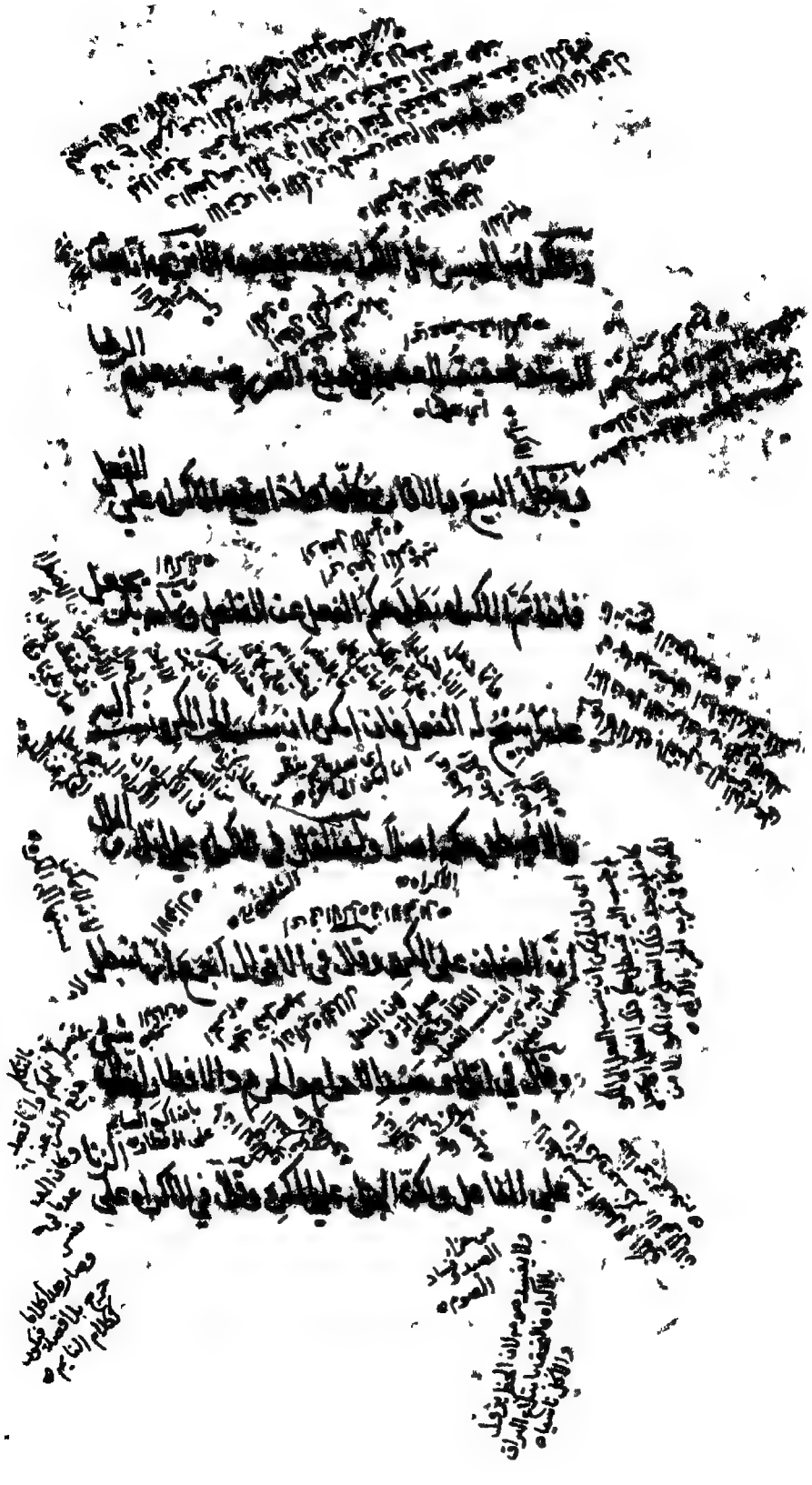

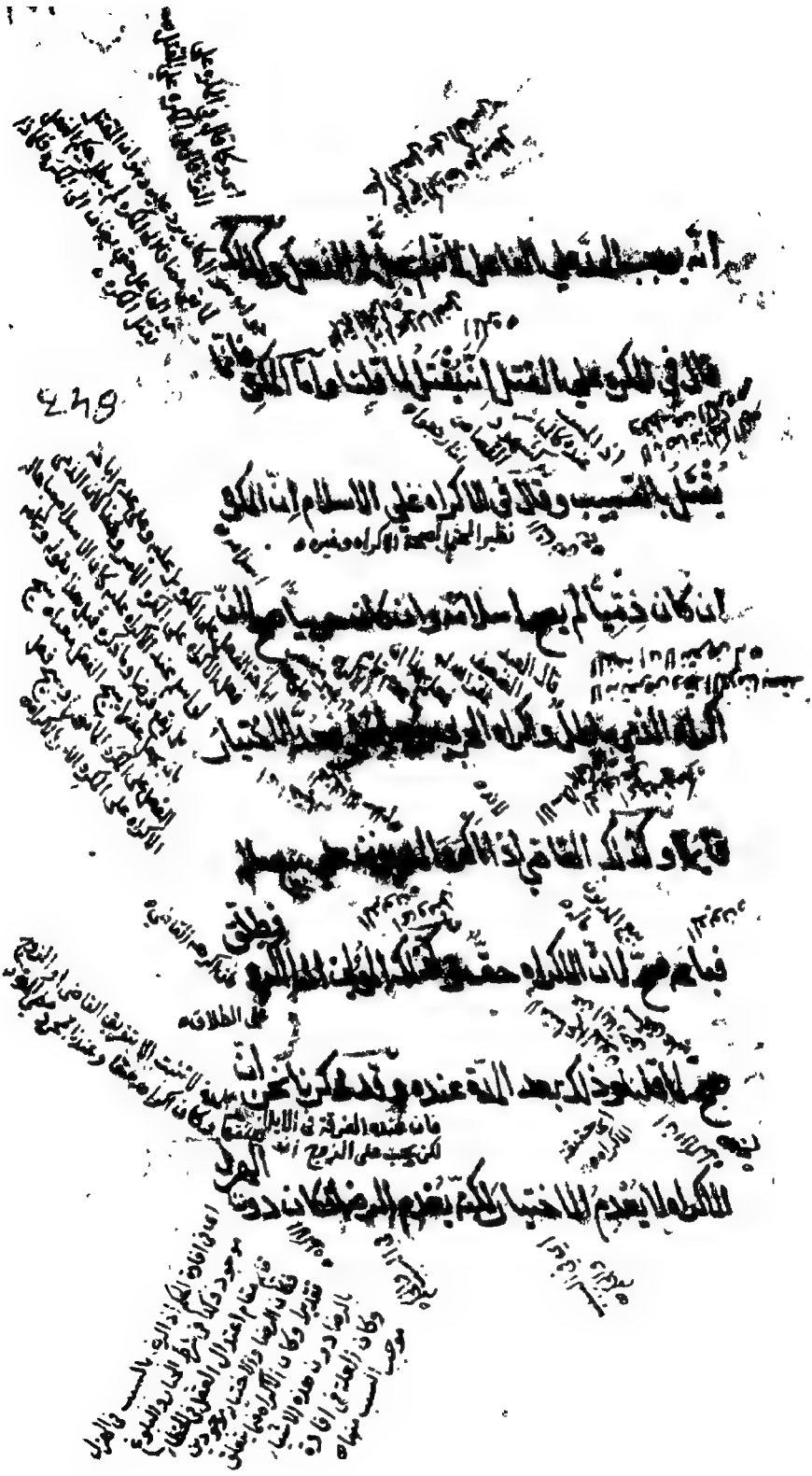

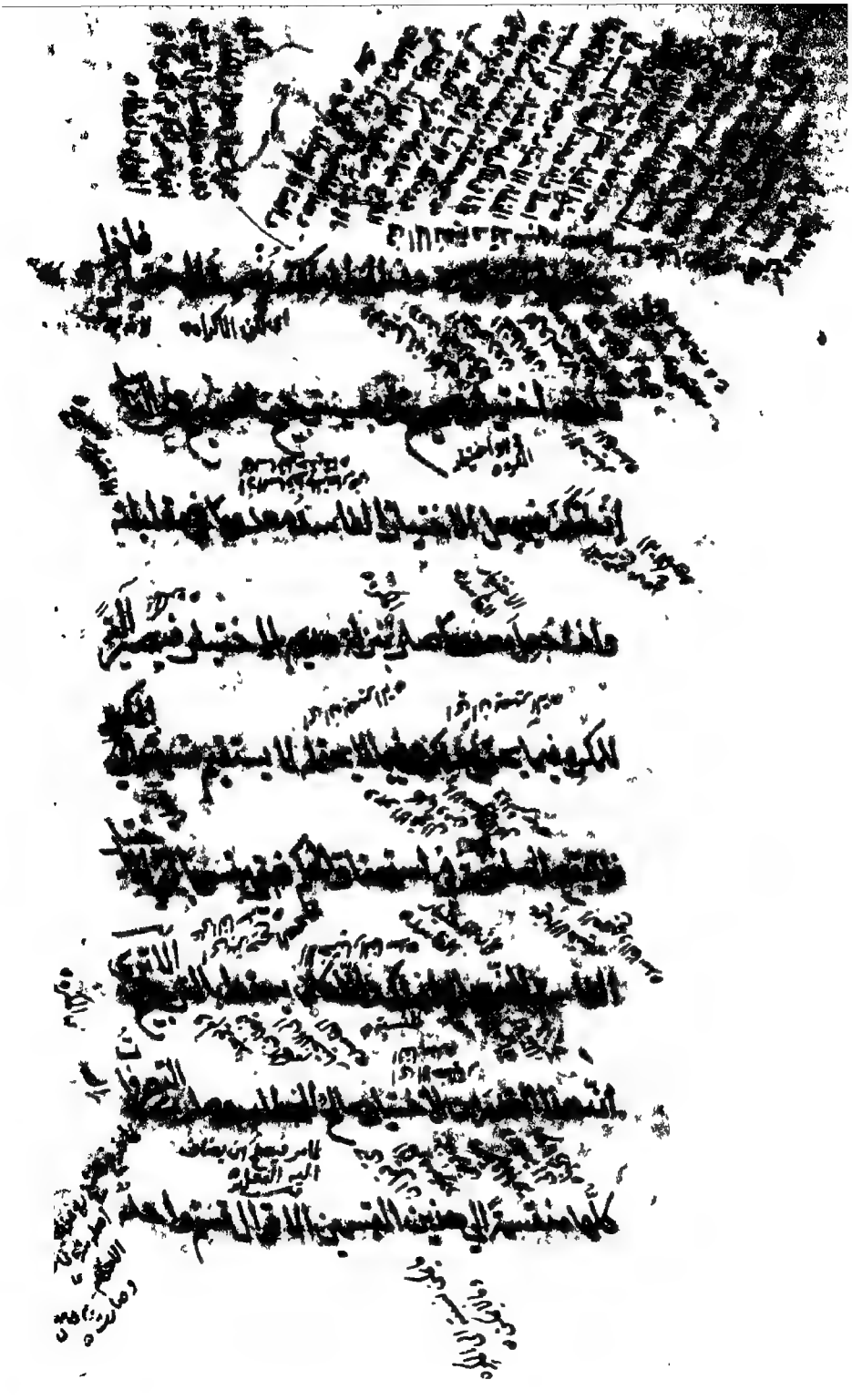

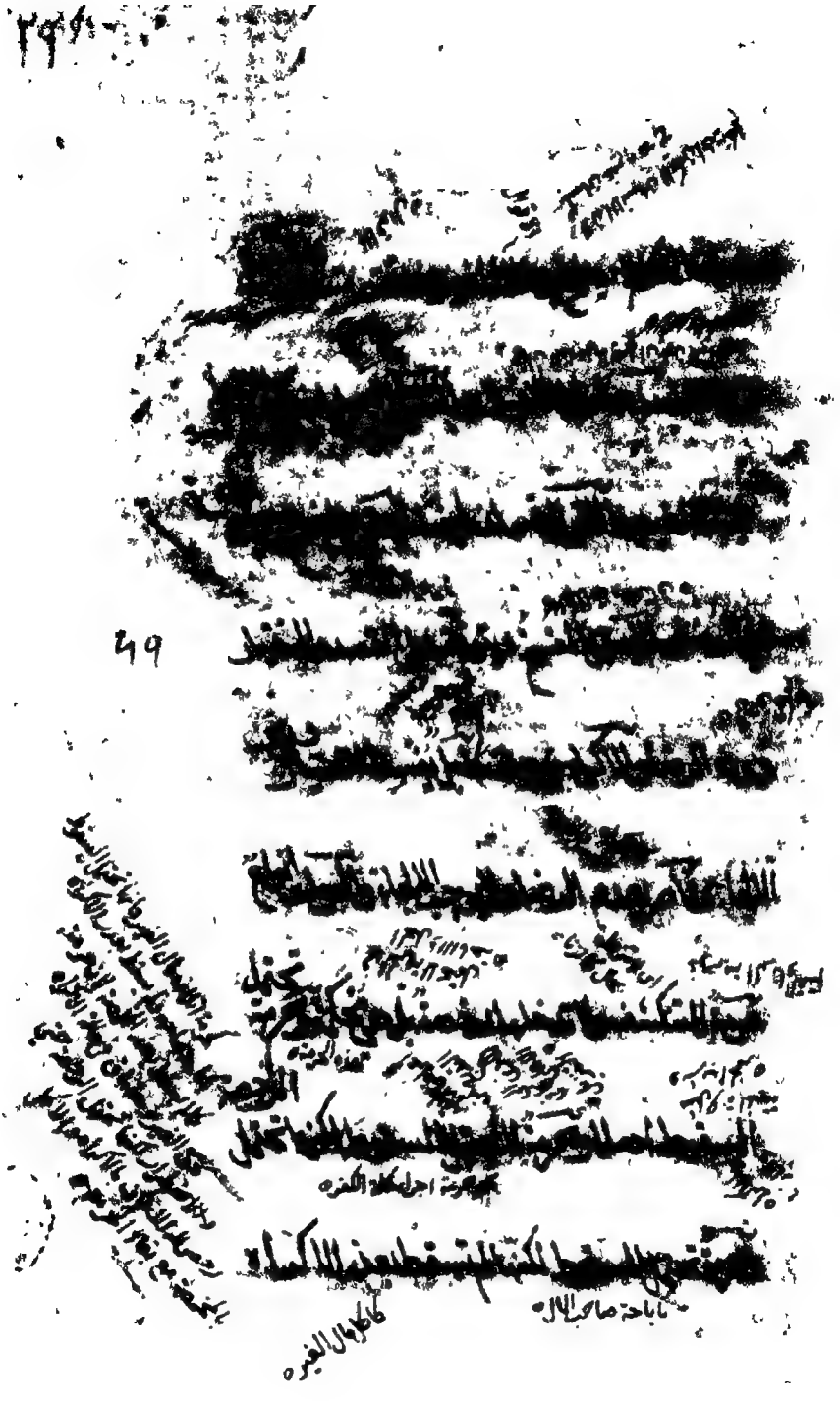

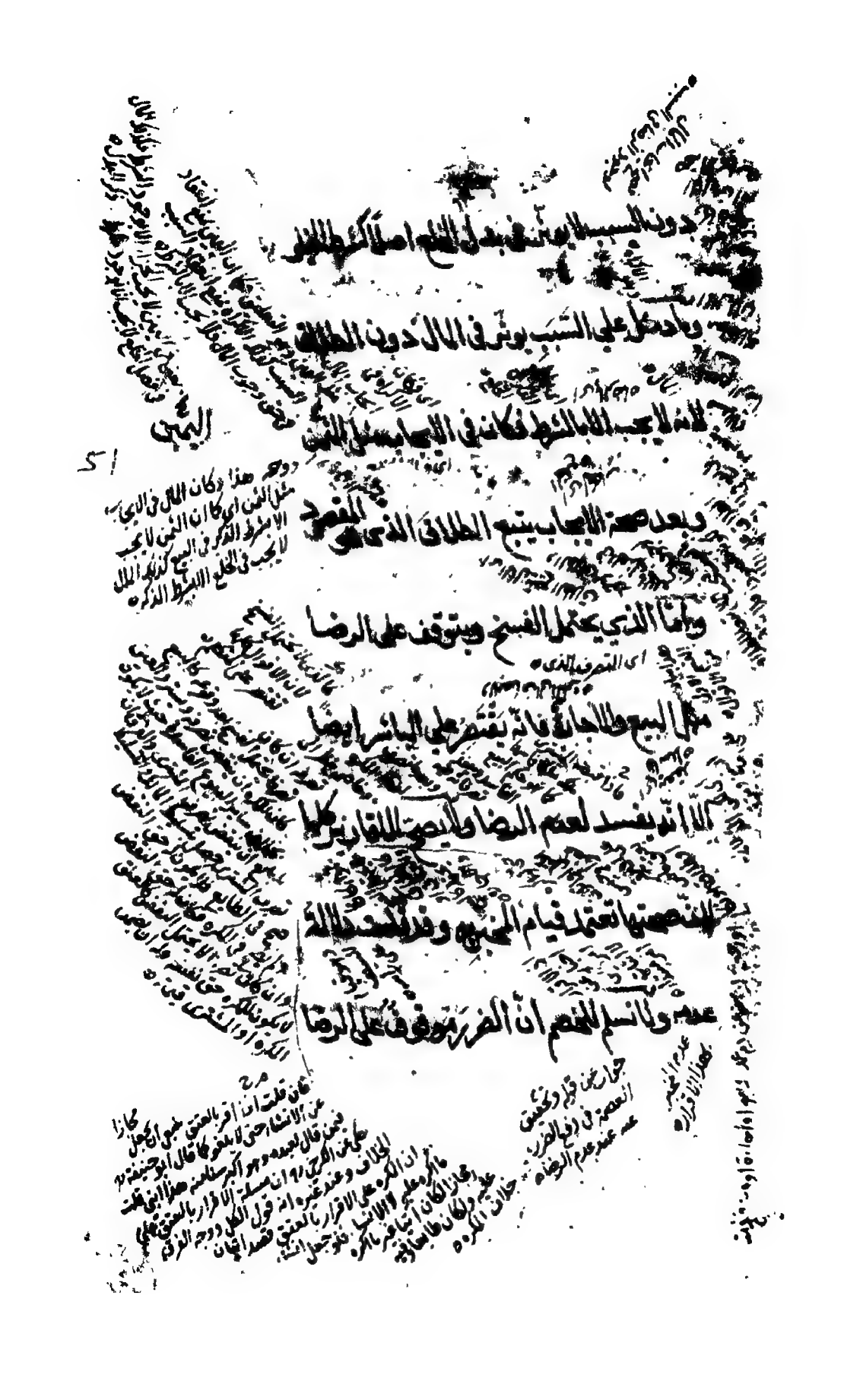

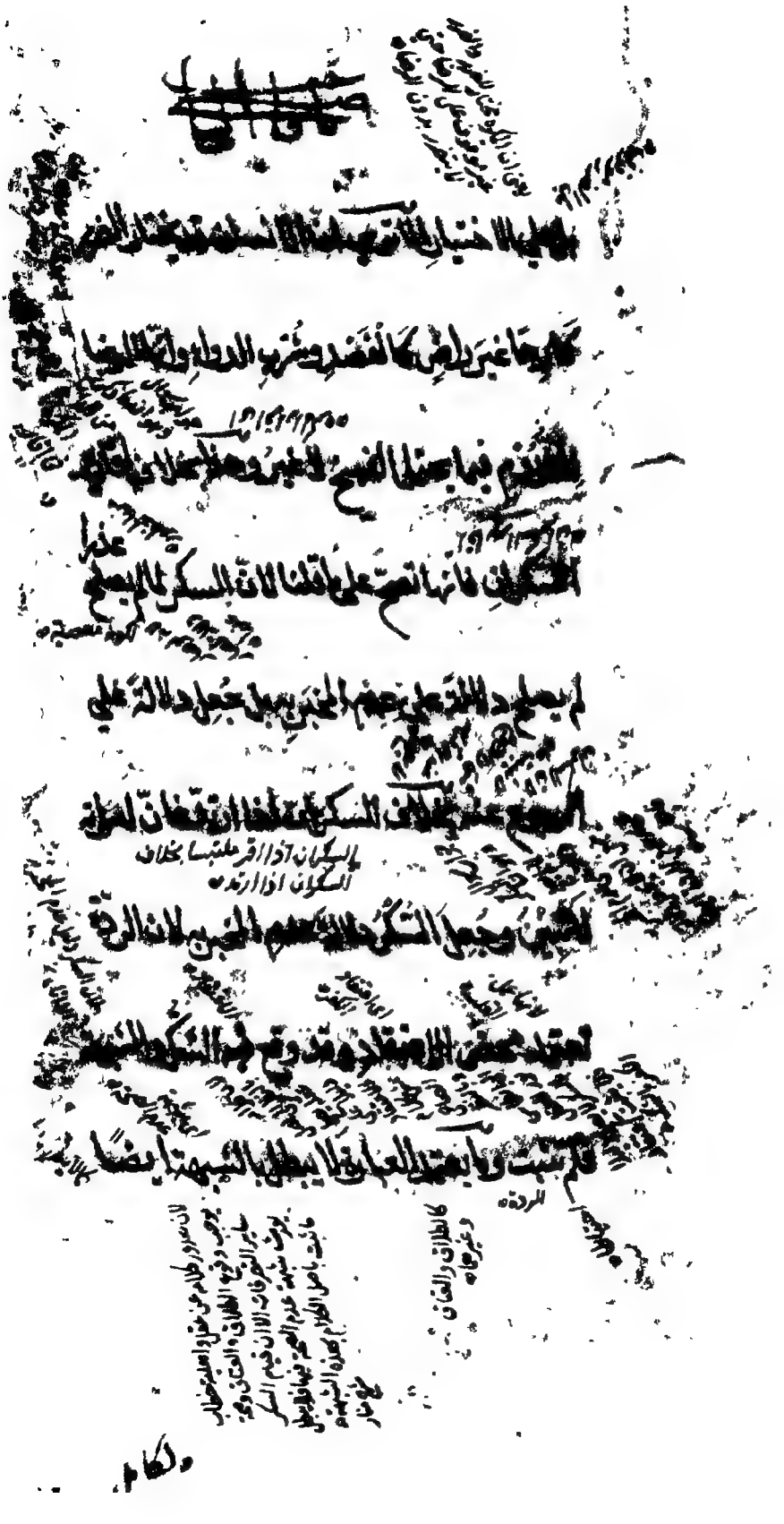

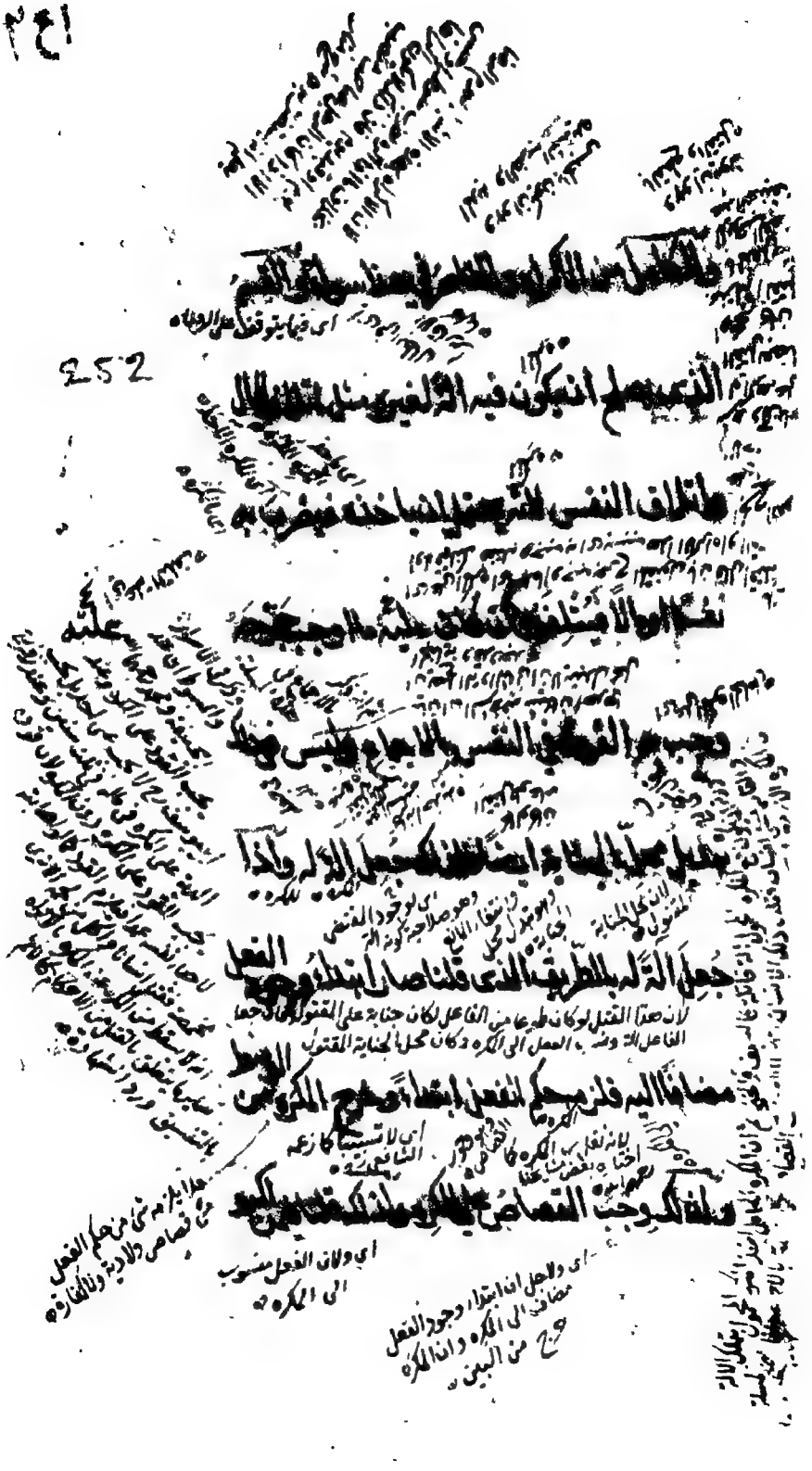

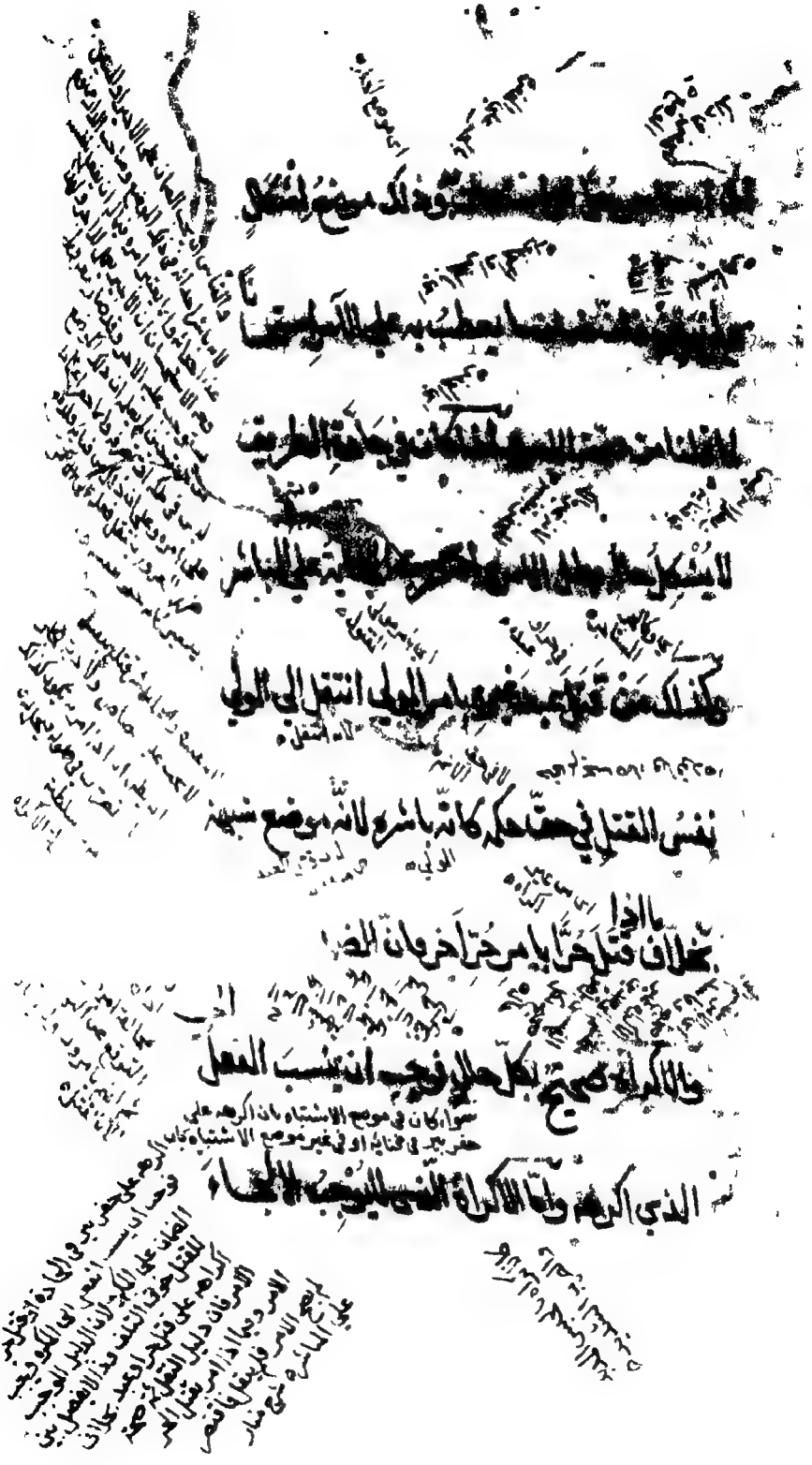

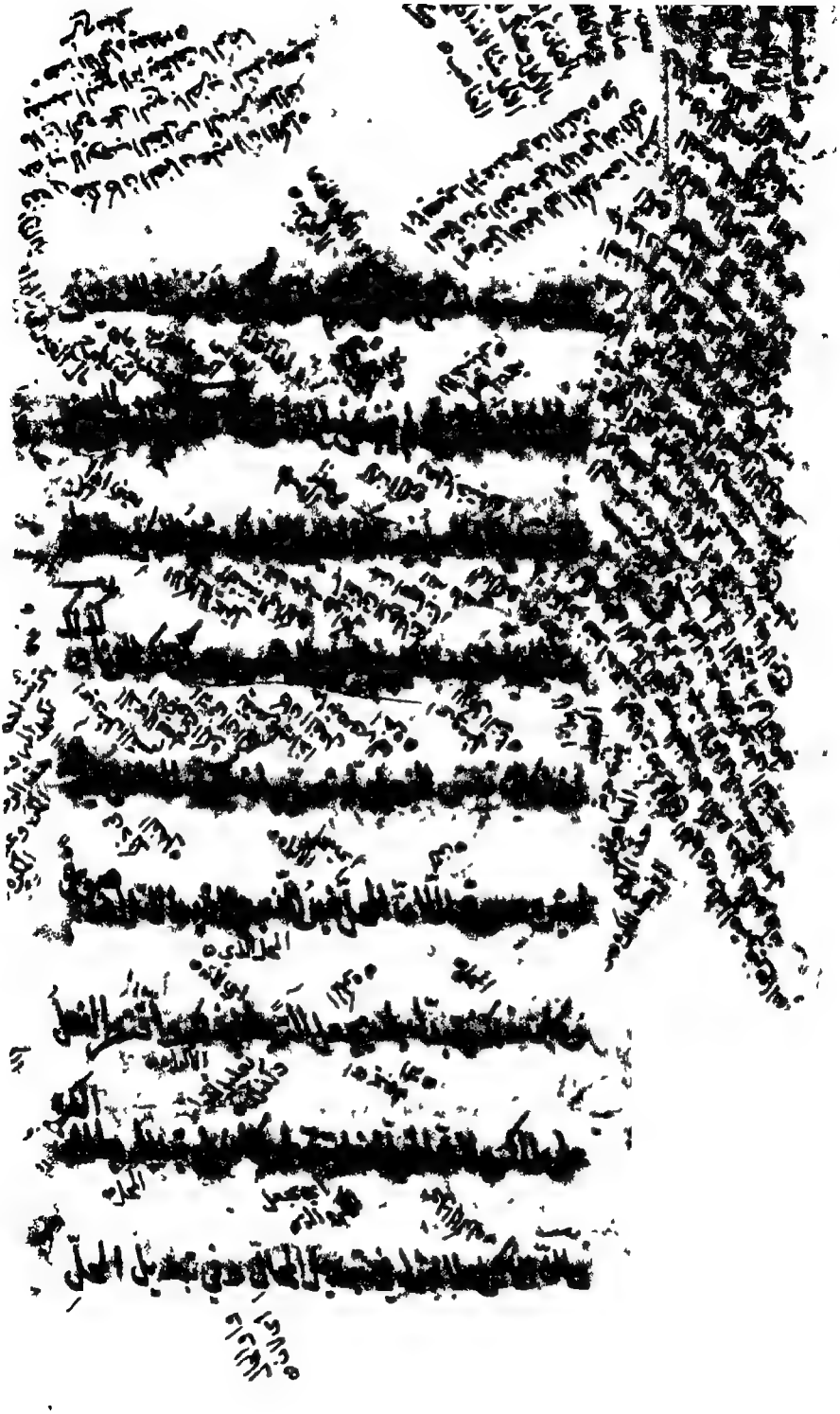

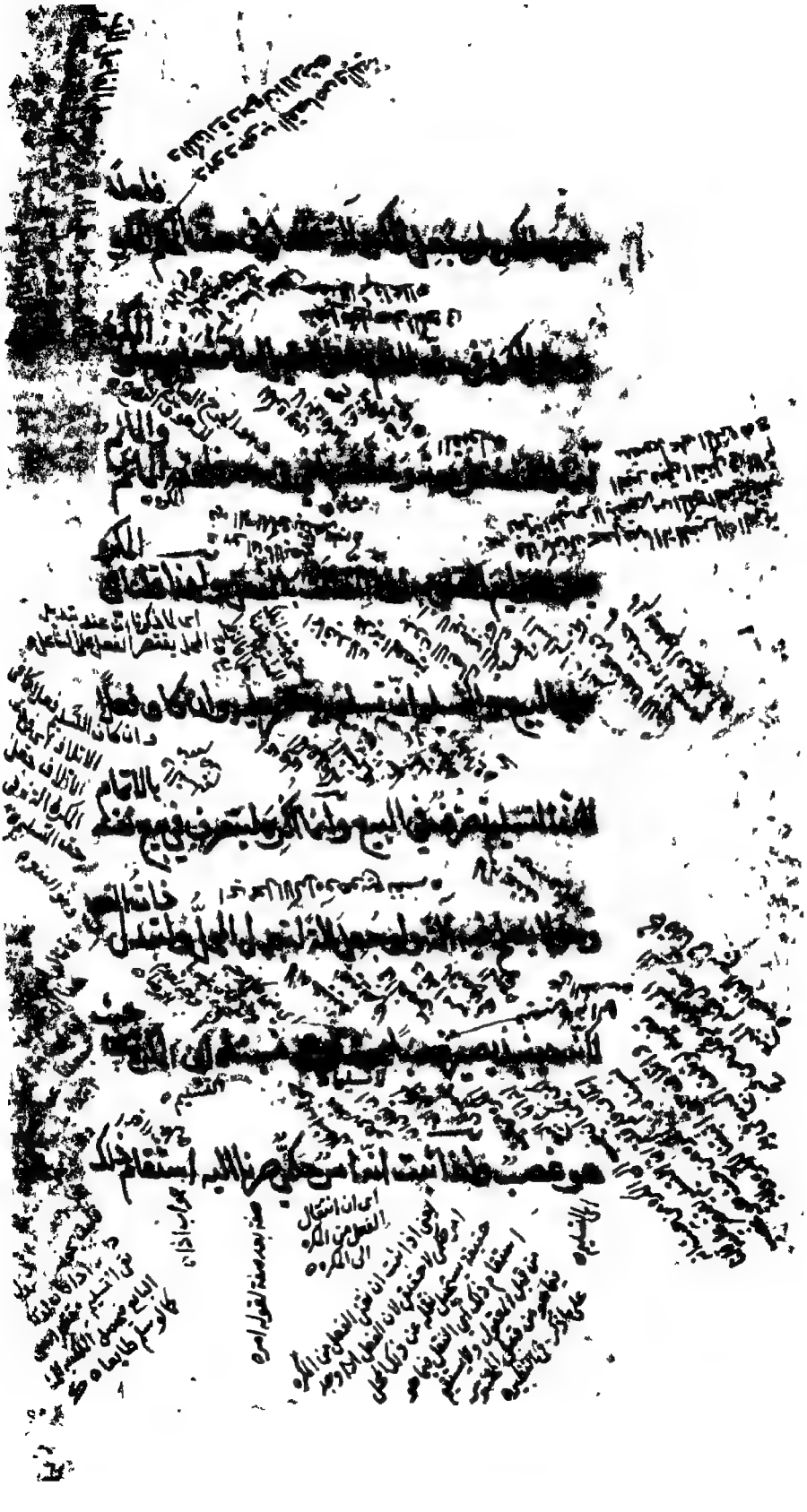

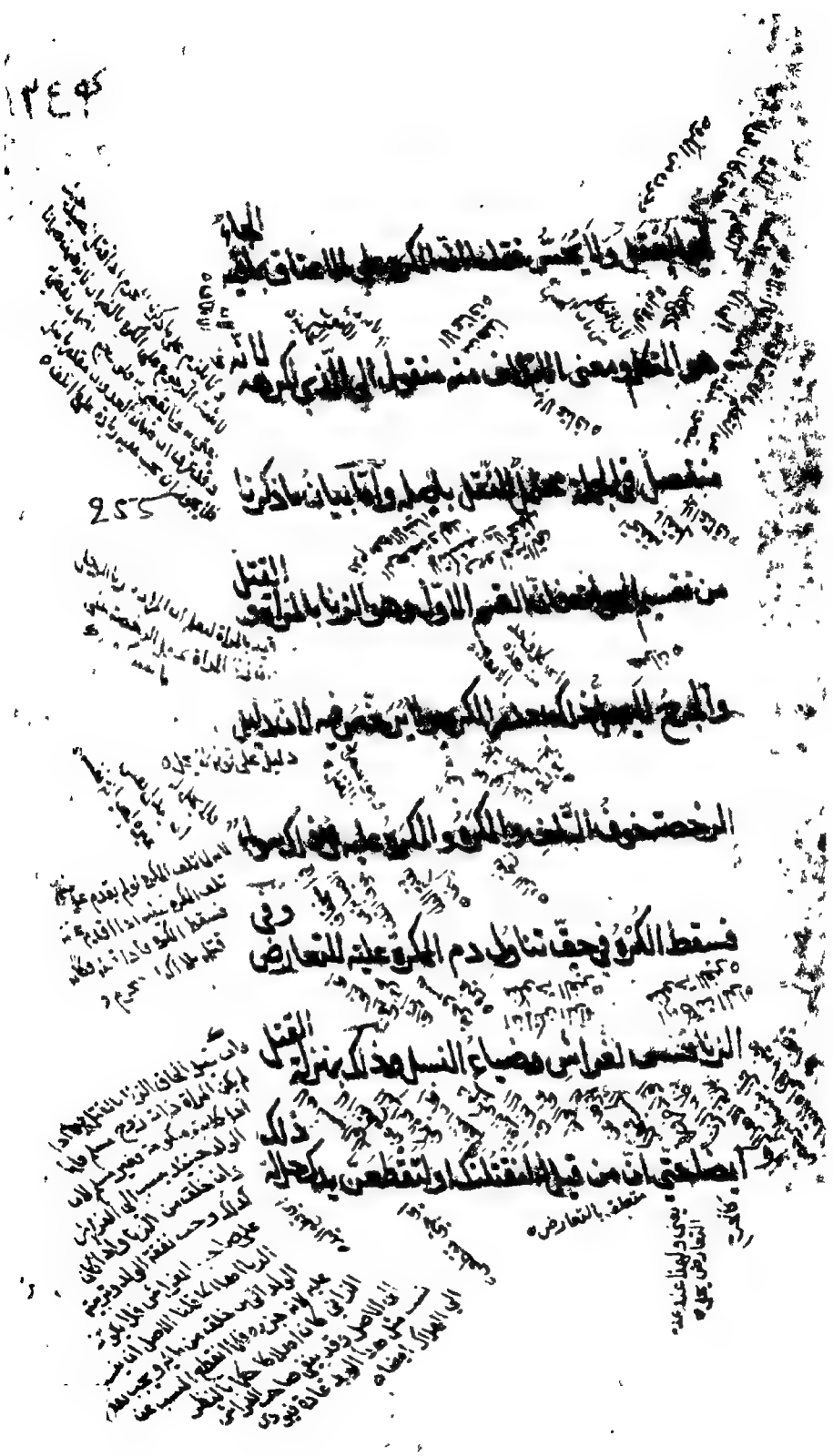

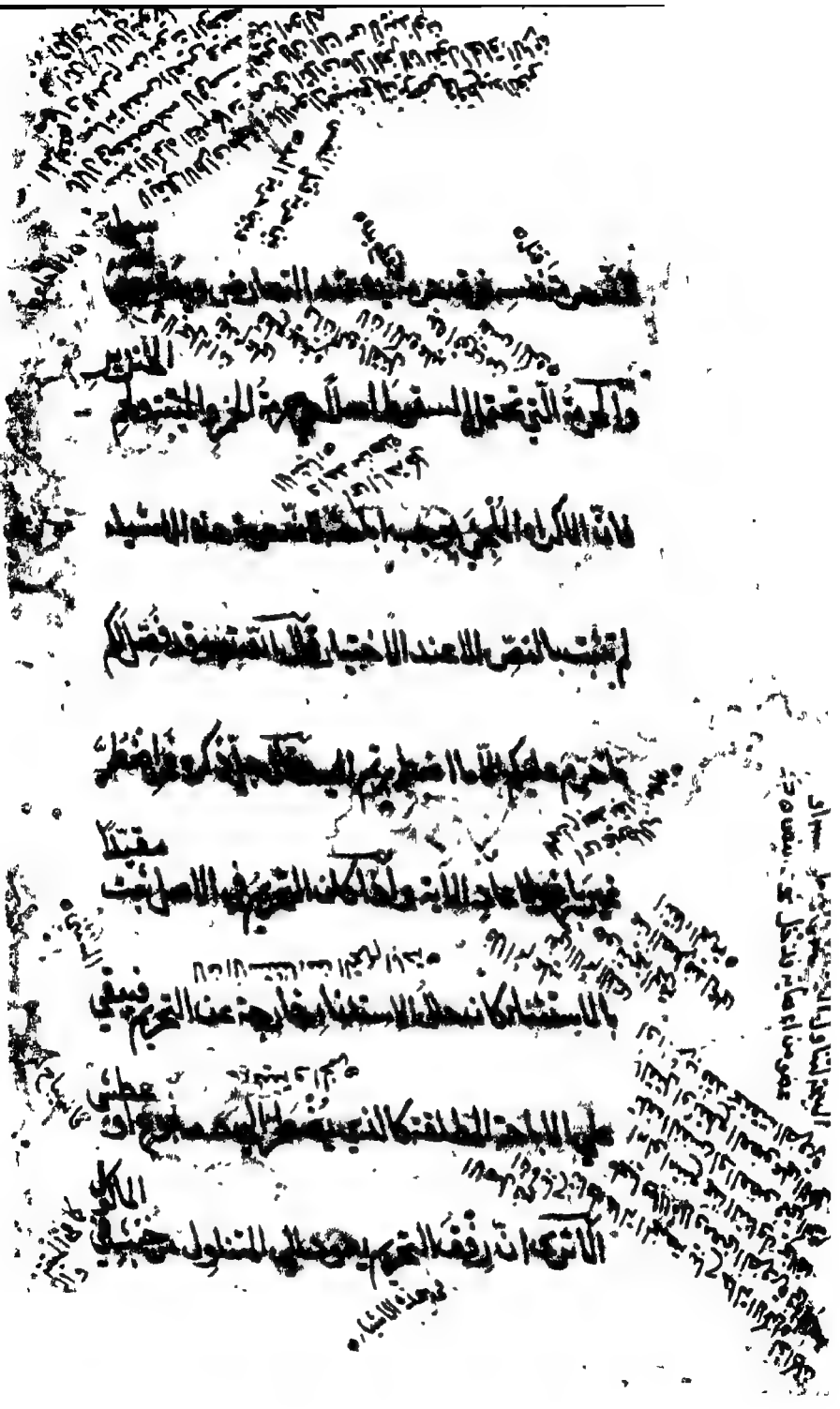

[illegible] التعارض [illegible]

والحرمة التي تحتمل السقوط اصلا هي حرمة الخمر والميتة ولحم الخنزير

فان الاكراه الملجئ يوجب اباحة [illegible] هذه الاشياء

لم تثبت بالنص الا عند الاختيار قال الله تعالى وقد فصل لكم

ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه [illegible] ذكره فمن اضطر

غير باغ ولا عاد الآية واذا كان التحريم في الاصل ثبت مقيدا

بالاستثناء كان حال الاستثناء خارجة عن التحريم فيبقى

على الاباحة المطلقة كالذي يضطر الى [illegible] او عطش

الا ترى ان رفق التحريم يعود الى المتناول من خبث في الماكول
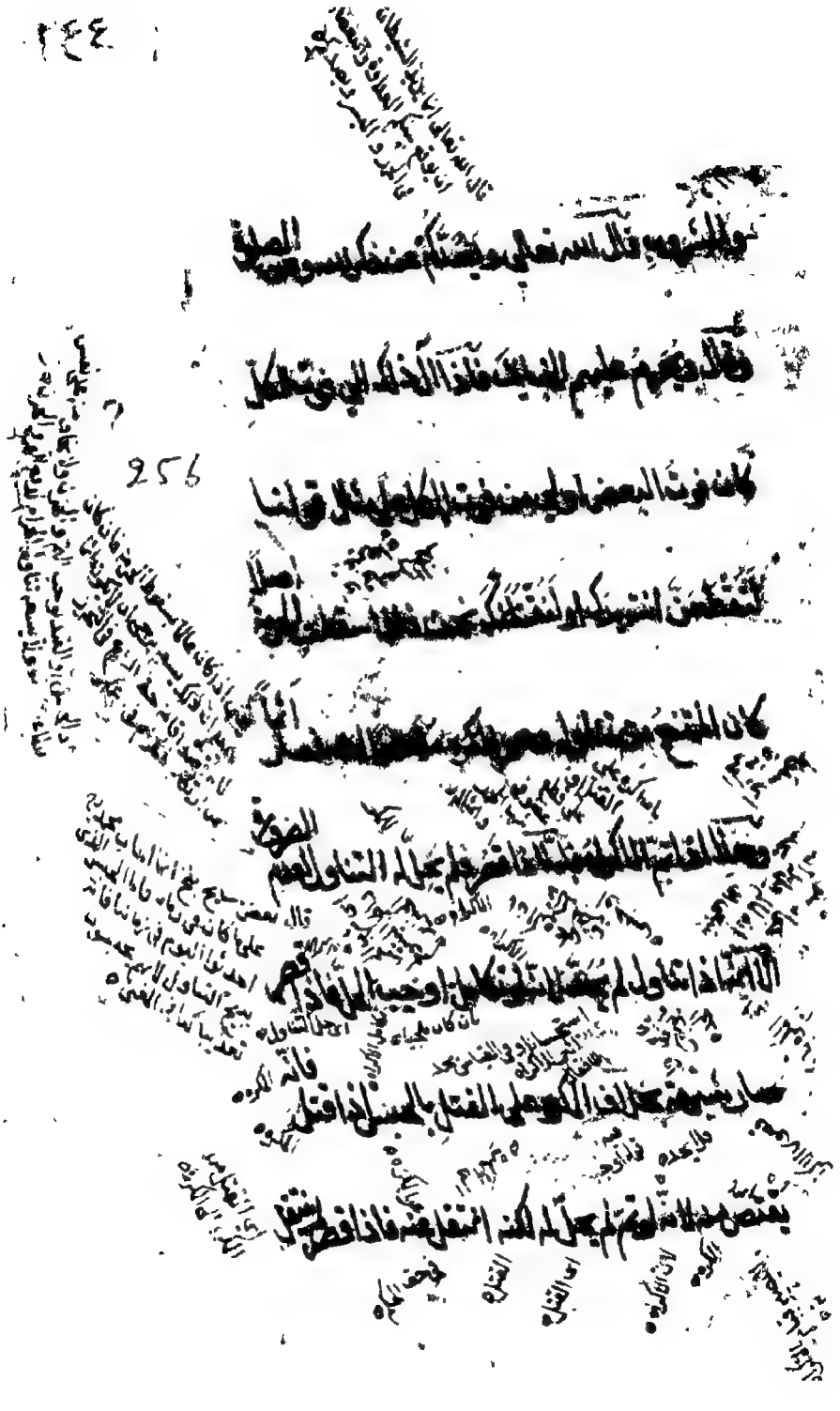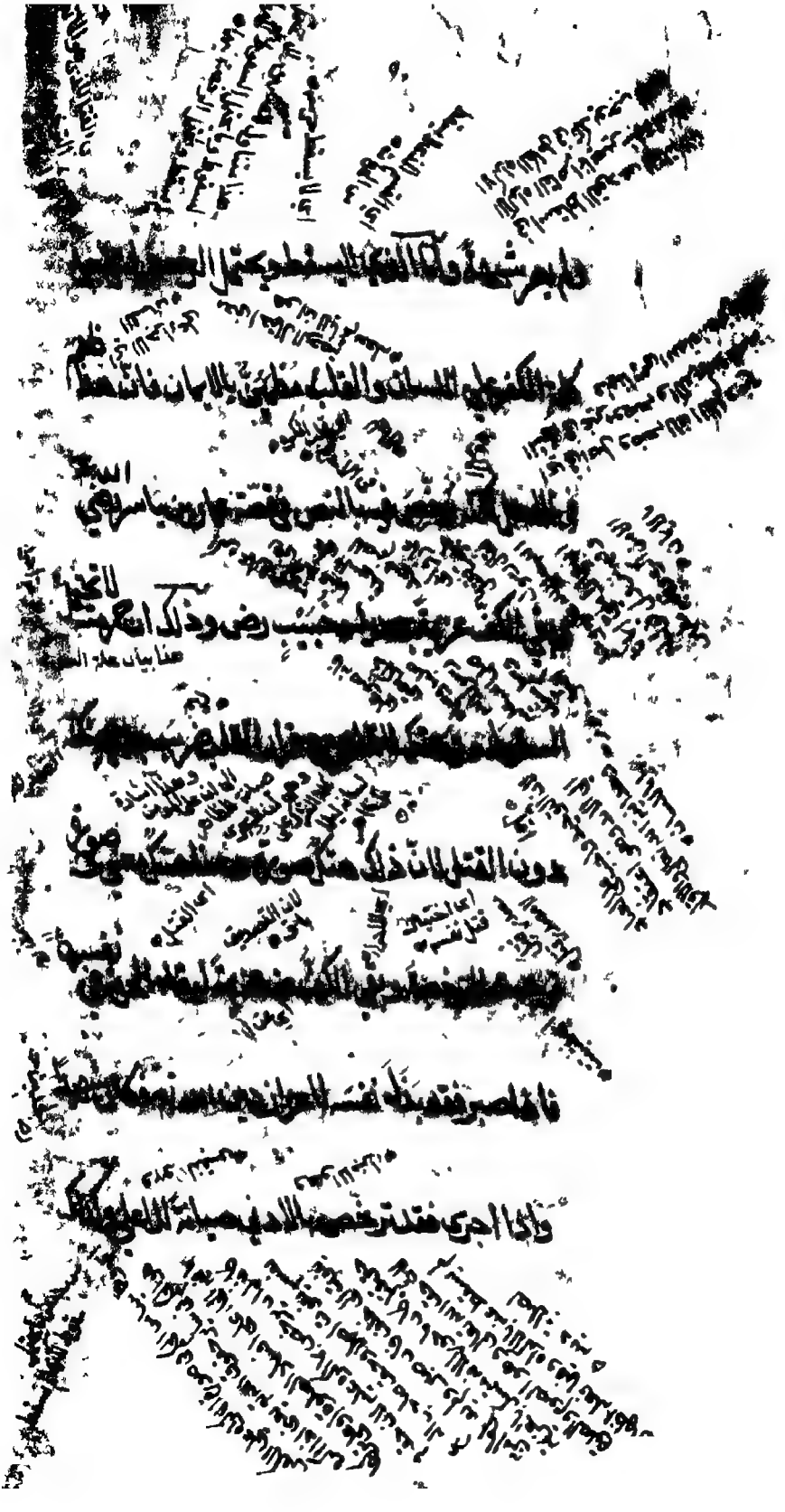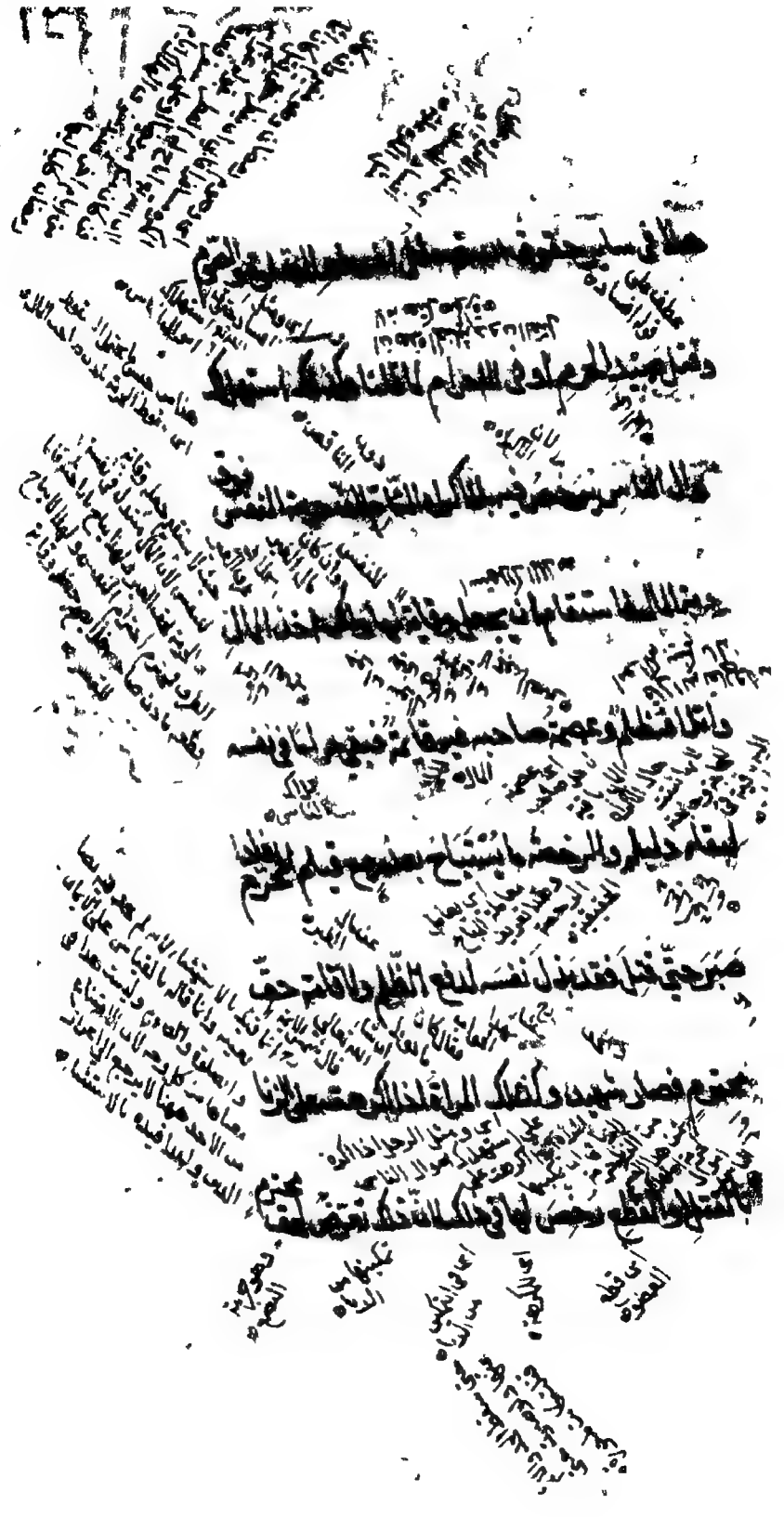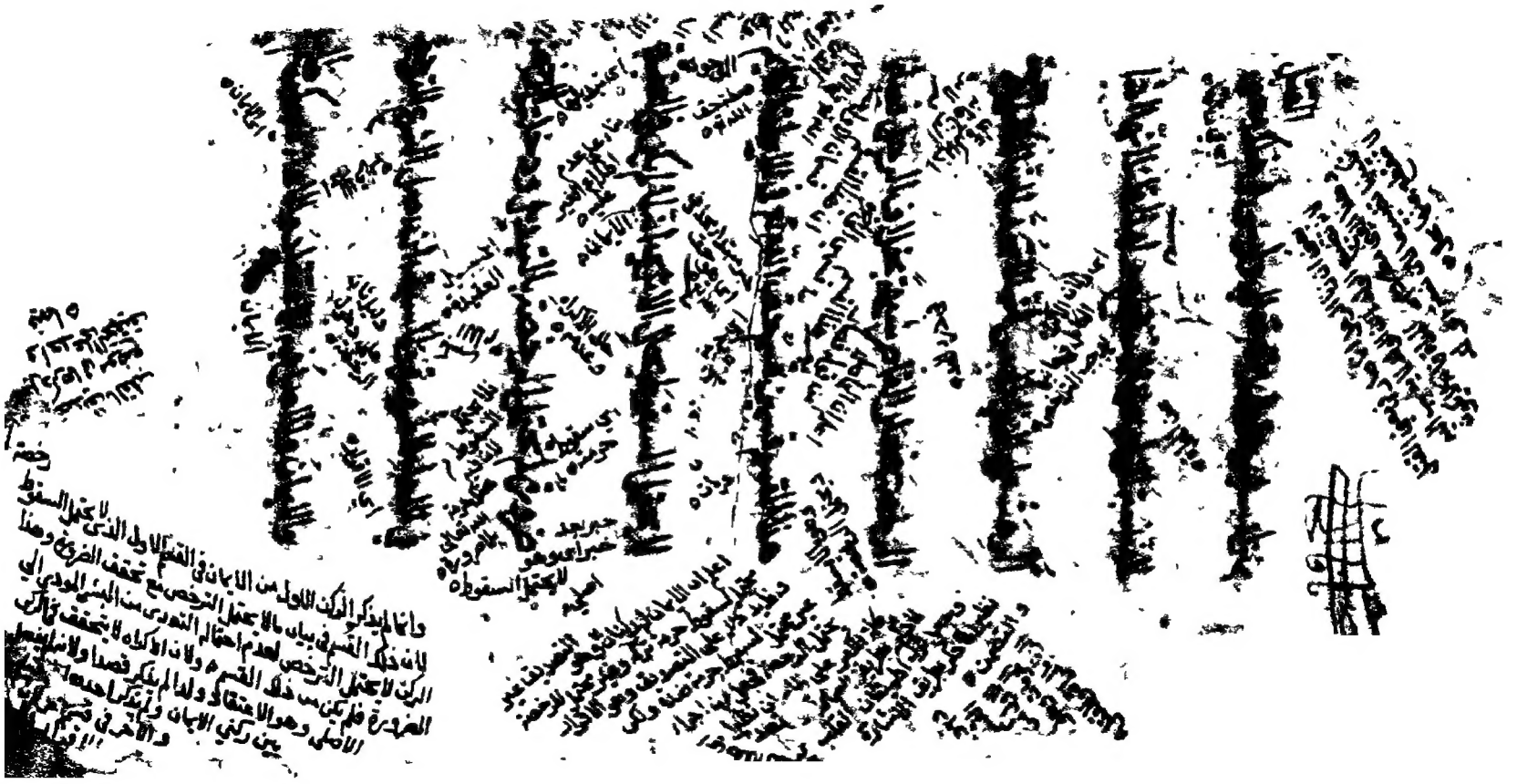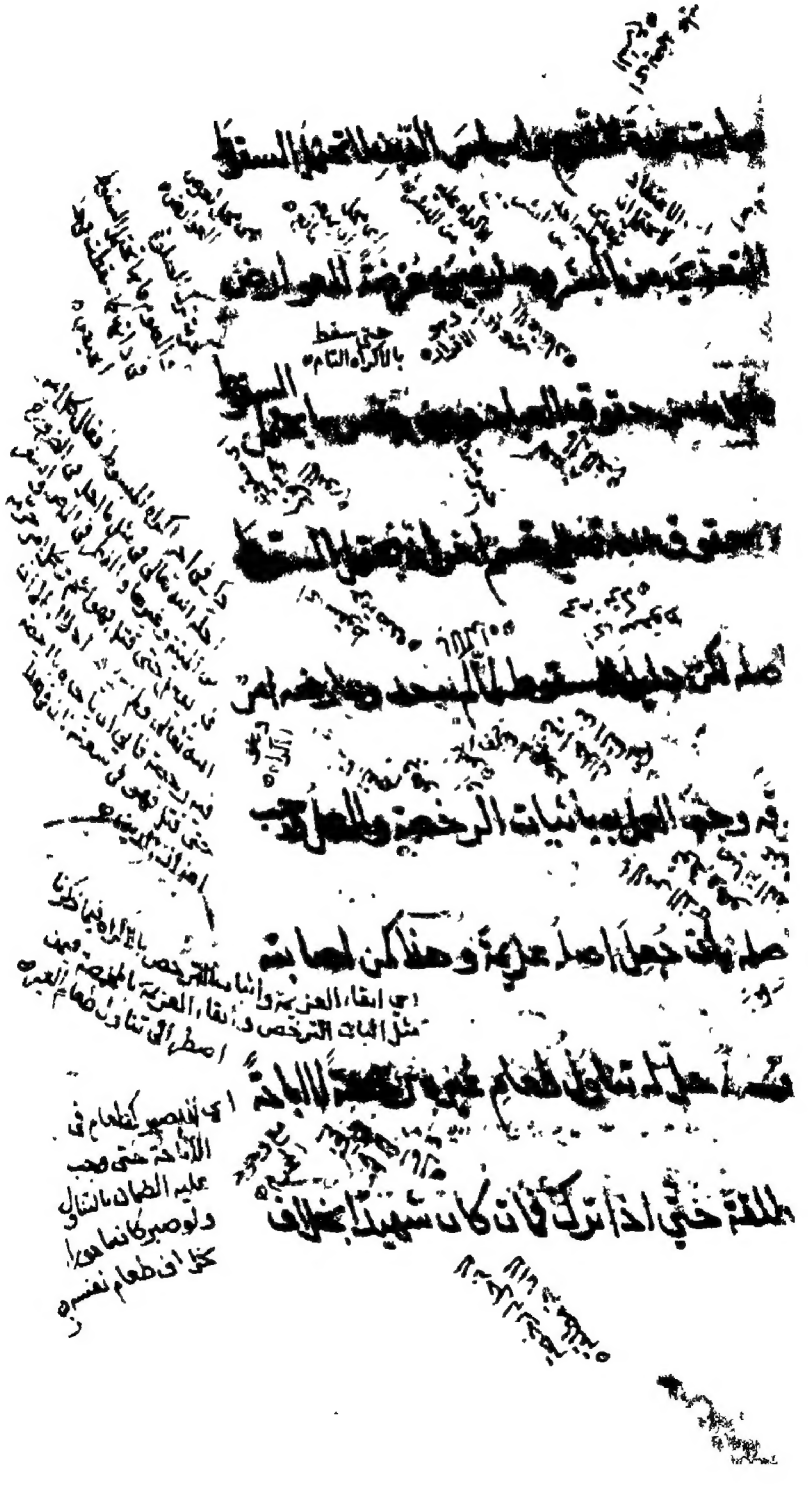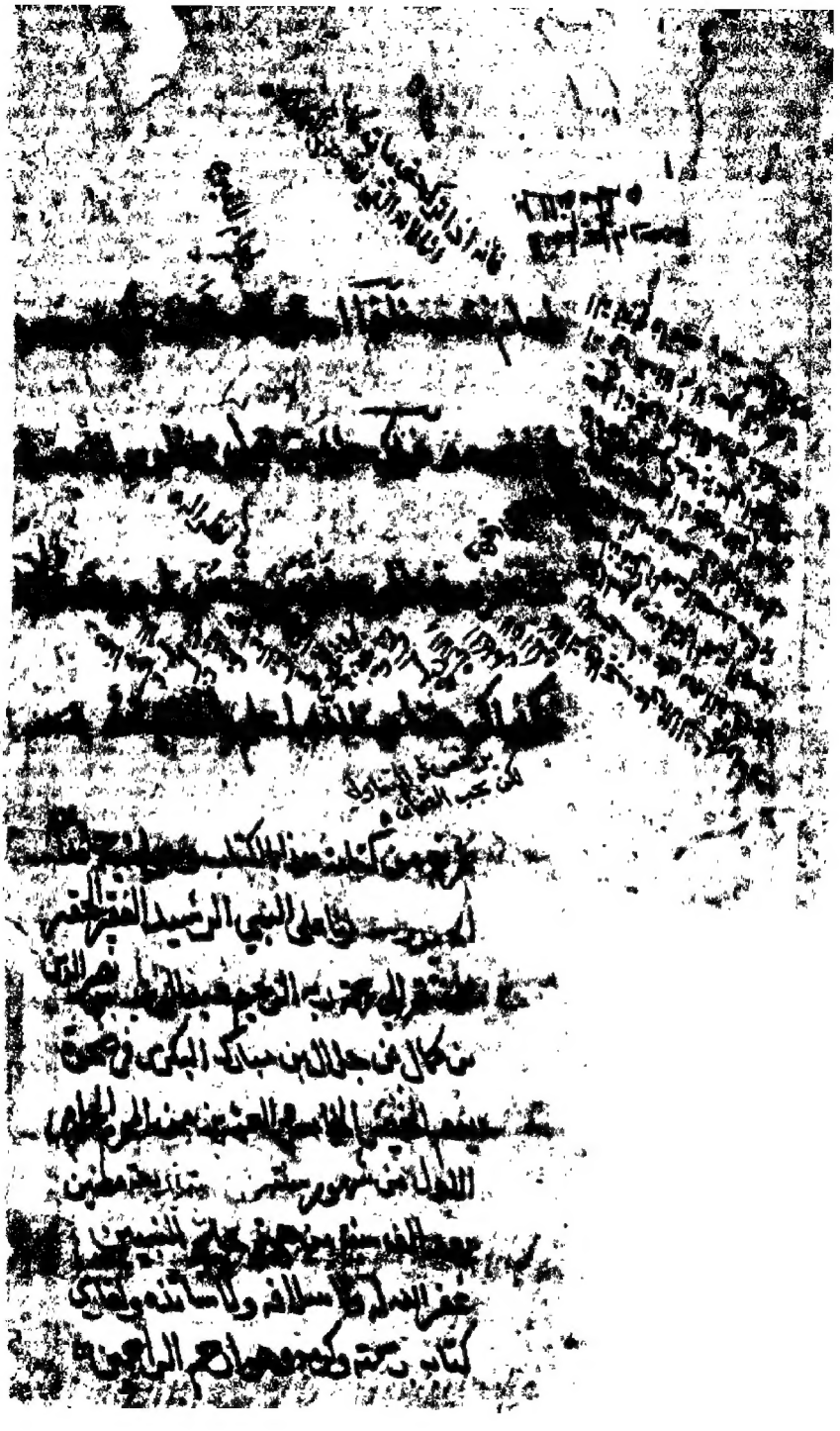
والمشروب